الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العــالي و البحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDER-Biskra

Faculté des sciences Economiques,

Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences Economiques

Réf:……. ;/D.S.E/2015



جامعة محمد خيضر- بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المرجع:...../ق.ع.إ/2015

الموضـــــــــــــــــــوع

صندوق النقد الدولي و التوازن الاقتصادي الخارجي
دراسة مقارنة
الجزائر– مصر

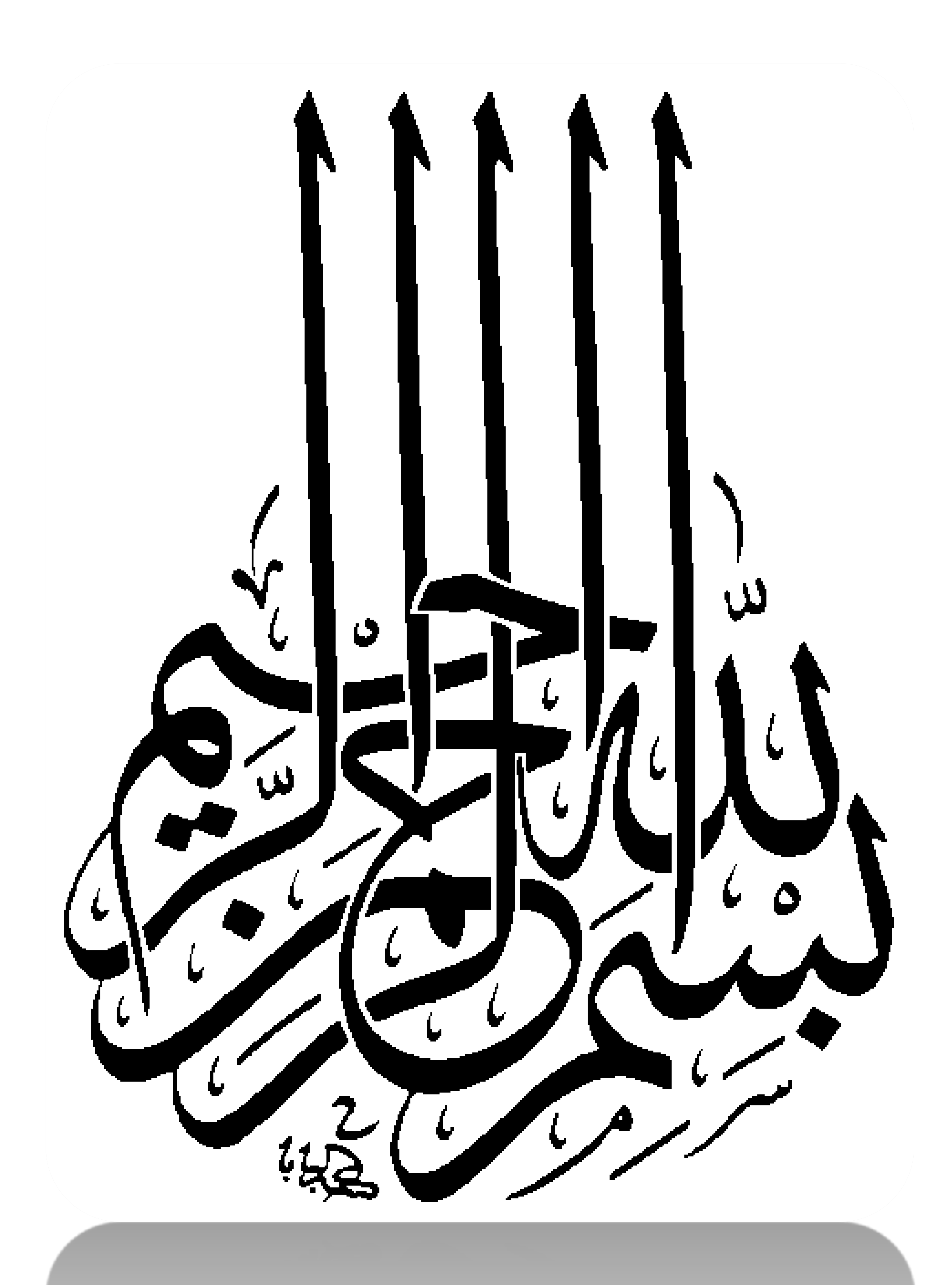
مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:مالية و اقتصاد دولي

▪ إعداد الطالب:
بعداش وليد

▪ إشراف الأستاذ:
حمبلي زهير

السنة الجامعية:2015/2014


بسم الله الرحمن الرحيم



قال تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

إلى التي سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي، وقدمت لي كل ما تستطيع بحب وإخلاص أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو سبيل الارتقاء في الحياة، أبي العزيز أدامه الله لي.

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إخوتي

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

وليد



الحمد لله حمدا كثيرا، فأنت المستعان على كل الأعمال فما كان من توفيق عندك، وما كان من تقصير فمن عندي.

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المحترم حمبلي زهير الذي تحمل معي أعباء انجاز هذا العمل ومشاقه ولم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته لما هو أفضل وأنجع فشكرا لك أستاذي الفاضل

إلى كل الأصدقاء والأقارب الذين ساندونا في إنجاز هذا العمل من جميع النواحي بالأخص

إلى الزميلة زلاط مروى .

كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من كانوا حولي، الذين دعموا هذا العمل وساعدوني من قريب أومن بعيد.

وشكرا لكل من دعمني ولو بكلمة طيبة.

وليد

ملخص الدراسة:

إن الحاجة لإيجاد نظام عالمي يعمل على تنظيم وتسيير العلاقات الاقتصادية النقدية والمالية،أدى للبحث عن نظام نقدي ومالي جديد من خلال مؤتمر برتن وودز الذي من خلاله تم إنشاء صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي وعلى مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء من خلال سياسات وبرامج اقتصادية تهدف لتصحيح الاختلالات الاقتصادية للدول النامية.

الجزائر ومصر كباقي الدول النامية عانتا وضعية اقتصادية صعبة،دفعت بهما إلى توقيع عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على المستوى الكلي.

وبعد هذه الاصلاحات انتعش الاقتصاد الوطني الجزائري،مما أدى لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.أما مصر فقد عاد التوازن لاقتصادها لمدة معينة إلا أنها عادت(حاليا)إلى الوقوع في الأزمة.

الكلمات المفتاحية:صندوق النقد الدولي،التوازن الاقتصادي.

Synthèse de l'étude:

La nécessité d'un système mondial qui fonctionne sur l'organisation et la conduite des relations économiques monétaires et fiscales, a conduit à la recherche d'un système monétaire un nouveau et le Mali à travers la conférence de Bretton Woods, à travers lequel a été créé le Fonds monétaire international dans le but d'atteindre l'équilibre et la stabilité économique au niveau mondial et au niveau des économies des États membres grâce à des politiques économique et des programmes visant à corriger les déséquilibres économiques des pays en développement.

Algérie, l'Egypte, comme d'autres pays en développement ont subi une situation économique difficile, les a poussés à la signature de plusieurs accords avec le Fonds monétaire international afin de corriger les déséquilibres qui ont souffert au niveau macro.

Après ces réformes ont rebondi économie nationale algérienne, conduisant à une amélioration des indicateurs économiques Alkla.oma Egypte doit rééquilibrer son économie retourné pour une certaine période, mais ils sont revenus (pour l'instant) de tomber dans la crise.

Mots clés: le Fonds monétaire international, l'équilibre économique

فهرس المحتويات

الفهرس

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد:

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة تغيير نتيجة التطور والنمو السريعين الذين أحرزتهما الدول المتقدمة،وبمطلع الثمانينات تعرضت اقتصاديات الدول إلى صدمات واختلالات اقتصادية أثرت سلبا على الأداء الاقتصادي للدول النامية وفي ظل هذه التطورات السلبية وظهور ملامح مشكلة المديونية الخارجية.

نتيجة الاقتراض الخارجي حيث يشكل في تمويل التنمية الاقتصادية سلاح ذو حدين،إذ تتوقف آثاره السلبية والايجابية على طريقة استخدامه والمجالات المراد تمويلها.

فالبلدان المتقدمة كاليابان و الولايات المتحدة الأمريكية(حاليا)استطاعت بفعل الاقتراض الخارجي بناء اقتصاديات قوية،في حين واجهت دول أخرى كمصر وتونس وغيرهما مشكلة المديونية الخارجية بسبب اسرافها الكبير في الاقتراض الخارجي وسوء إدارته ولعبت هذه العملية دورا مزدوجا حسب مختلف الدراسات المتخصصة وتقارير المنظمات العالمية.إذ أنها ساهمت في حل الكثير من مشاكل الاستثمار :الانتاج,البطالة وذلك في البلدان الرأسمالية المتطورة,إلا أنها أدت إلى زيادة ارهاق كاهل اقتصاديات البلدان المتخلفة بسبب تصاعد خدمات الدين الخارجي ومما زاد الأمر تعقيدا لوضعية المديونية بالبلدان المتخلفة هو تقاعسها على تعبئة مواردها المحلية التي حل محلها تدريجيا الاقتراض الخارجي،حيث ارتفع مخزون الدين الخارجي من 173.5 مليار دولار سنة 1975 إلى 685 مليار دولار سنة 1980 مما يعني أن مخزون الدين قد تضاعف بأربع(04)مرات تقريبا في فترة لا تزيد عن ست(06)سنوات.

وقد لجأت العديد من هذه الدول إلى تبني برامج جادة للمواءمة الاقتصادية سواء في إطار الاتفاقيات الرسمية مع صندوق النقد الدولي أو في إطار المبادرات الذاتية للتكيف مع المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية.

ويعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي،حيث يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام من خلال تشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سلمية.

وقد تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة،أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر الدولية المتعددة والجهوية الحكومية والخاصة،أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه ويشرف على تنفيذه ويتابع نتائجه كشرط أساسي من شروط اتفاقية إعادة الجدولة.

وقد كانت الجزائر ومصر من بين الدول الواقعة في هذه المشكلة رغم تحقيقهما في بداية السبعينات نتائج مقبولة لكنها لم ترق إلى الطموحات المنتظرة.

حيث أن الجزائر وجهت الاستثمارات الجديدة لتدعيم قطاعات البناء،الزراعة،والصناعة الخفيفة بهدف إعادة التوازن الاقتصادي الكلي،غير أن توقيف الاستثمار في المجالات الاقتصادية أدى لتحطيم النسيج الصناعي في الثمانينات وبالتالي أصبح الاقتصاد يركز على الواردات الخارجية لما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية(من معدات وآلات وقطع غيار وغيرها)تركيزا كبيرا.وفي إطار واسع للاستيراد سمي ببرنامج ضد الندرة تحت

شعار"من أجل حياة أفضل"وهذا بداية الثمانيات والتي تميزت باستيراد مكثف لسلع الاستهلاك الذاتي.وقد تطورت مشكلة المديونية تطورا مذهلا حيث بلغت سنة 1996 حوالي 34 مليار دولار.

أدى هذا بالجزائر للوقوع في مشكلات اقتصادية ضخمة كالعجز في الميزانية العامة للدولة،ميزان المدفوعات،وارتفاع معدل التضخم ومعدلات البطالة،إضافة لانهيار أسعار البترول بأكثر من نصف قيمته والذي أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات دفع الجزائر لتمويل جزء من وارداتها باستخدام قروض تجارية قصيرة الأجل تدر فوائد معتبرة للبنوك الدولية المقرضة مما عقد أزمة المديونية.

أما مصر فعند الانفتاح الاقتصادي اعتمدت على سياسات أسعار الصرف المتعددة،مما خلق لها عدة مشاكل اقتصادية وعند محاولتها الخروج من هذه المشكلة لجأت إلى الاقتراض الخارجي وهذا الأخير كان السبب الرئيسي في تدهور الوضع الاقتصادي.

هذه المشاكل الاقتصادية الضخمة دفعت بالجزائر ومصر للبحث السريع عن حلول فعالة للخروج من هذه الأزمة،وكان الحل الوحيد أمامهما هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي باعتباره هيئة دولية مكلفة بمساعدة الدول الواقعة في مثل هذه الأزمات(الاختلالات)وعلى إثره تم توقيع الاتفاقية في مارس 1994 ويعتبر هذا ثالث اتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي،وذلك بعد الاتفاق الإستعدادي الائتماني لسنة 1989 والذي تميز بالسرية التامة وكان الهدف منه مراقبة صارمة للنقد والقرض،تحسين الوضعية المالية العامة،والعودة إلى حقيقة الأسعار.

أما الاتفاق الثاني فكان سنة 1991 وكان لمدة سنة من 1991/06/03 إلى مارس 1992 ومن خلاله حصلت الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكان الهدف منه إعادة جدولة الديون الخارجية بهدف إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي.

أما مصر فقد وقعت أول اتفاقية مع الصندوق خلال(1987-1988)والثاني للفترة(1991-1993)،والاتفاق الثالث(1996-1998).

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية للدراسة التالية:ما هو دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التوازن الخارجي؟.

ولأجل معالجة وتحليل الاشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ما هو دور صندوق النقد الدولي في منح القروض؟.

_ما هي الاصلاحات التي يمليها صندوق النقد الدولي؟.

_ما هي آليات مراقبة صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها مما قد تواجهنا في الموضوع نضع الفرضيات التالية والتي سنعتمد عليها للانطلاق في دراستنا والمتمثلة في:

_يتمثل دور صندوق النقد الدولي تقديم مجموعة من القروض من أجل الدخول في مجموعة من الاصلاحات.

_تكون إملاء الاصلاحات على المستوى المالي والنقدي وكذلك اصلاح سياسات التجارة الخارجية.

_يتم التحقق من نتائج الاصلاحات من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية للدولة.

منهج الدراسة: للتأكد من صحة الفرضيات نتبع:

-المنهج التاريخي:كون المشكلة تاريخية بالدرجة الأولى ويتم سرد الوقائع التاريخية للتوازن الاقتصادي الخارجي وصندوق النقد الدولي.

-المنهج الوصفي التحليلي:يستخدم لوصف المشكلة وتحليلها والكشف عن أسبابها.

-المنهج الإحصائي:وذلك بهدف التأكد وتدقيق مختلف الإحصاءات والبيانات والمعلومات المتحصل عليها.

الدراسات السابقة:

-عزوز علي،بوزيان عبد الباسط،تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1990-2002)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:نقود ومالية،جامعة:حسيبة بن بوعلي،الشلف،(2004-2005).

الفكرة العامة:إذا كان ميزان المدفوعات الجزائري يعاني من إختلالات عديدة ما طبيعتها؟وما هي الاجراءات والتدابير التي قامت بها السلطات العمومية لتصحيح ذلك؟.

يهدف البحث إلى تبيان الفائدة الكبيرة في ضبط ميزان المدفوعات كونه يعكس وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي وبالتالي إبراز أهميته في العلاقات الاقتصادية الدولية.

-دراوسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،حالة الجزائر (1990-2004)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر (2005-2006)

الفكرة العامة:هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟.

يهدف البحث إلى الكشف عن التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا و إنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه إضافة لاقتراح توصيات مناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في الجمهورية الجزائرية.

-فضيلة جنوحات،إشكالية الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية،حالة بعض الدول المدينة،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص:تسيير ،جامعة الجزائر ،(2005-2006)

الفكرة العامة:ما هي آثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة؟

يهدف البحث لإبراز دور العمل الاقتصادي العربي المشترك في إعطاء دفعة جديدة وقوية لمعالجة مشكلة الديون الخارجية قصد إيجاد حلول لها وكذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الراهنة.

-روابح عبد الباقي،المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية مقارنة-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،(2005-2006).

الفكرة العامة:ما هي أسباب وآثار المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة بصورة عامة،وأزمة المديونية الخارجية وآثارها في الجزائر بصورة خاصة؟.

يهدف البحث إلى معرفة ما إذا كان اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر من أجل تجاوز مشكلة المديونية الخارجية هدفا في حد ذاته أو الغرض الأساسي هو إعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد.

-صالح لحبيب،دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات،دراسة حالة الجزائر (1990-2011)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص:مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،(2012-2013).

الفكرة العامة:ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر؟.

يهدف البحث لمعرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات الجزائري و إبراز دور أدوات هذه السياسات وأثرها على ميزان المدفوعات.

أدوات الدراسة:تم الاعتماد على الكتب،المذكرات،المقالات،الملتقيات إضافة إلى الانترنيت.

أهمية الدراسة:تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

-أهمية موضوع الدراسة والمتمثل في دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي.

-توضيح مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي.

-معرفة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني بعد إعادة جدولة الديون.

-مقارنة الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الوطني قبل وبعد اللجوء إلى إعادة جدولة الديون.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى:

_التعرف على الجذور التاريخية لصندوق النقد الدولي.

_إبراز الدور الفعال لصندوق النقد الدولي ومدى قدرته على إعادة التوازن الاقتصادي.

_توضيح أسباب وأهمية لجوء الدول إلى صندوق النقد الدولي وعلى رأسهم الجزائر.

_تقديم توصيات ومقترحات بخصوص الآثار المترتبة عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

مبررات اختيار الموضوع:

1/أسباب ذاتية:

_إثراء المعلومات الذاتية للباحث حول الموضوع من خلال الإطلاع على المراجع العلمية،الكتب،المذكرات الخاصة والمتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

2/أسباب موضوعية:

_ارتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي وأهميته البالغة.

_تزايد حدة مشكلة التوازن الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي في إعادته.

_والسبب الرئيسي التعرف على أسباب لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي ومعرفة الآثار المترتبة عن ذلك.

هيكل الدراسة:سنتطرق إلى موضوع الدراسة من خلال ثلاثة(03)فصول كما يلي:

الفصل الأول:نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي،ومن خلاله سيتم التطرق إليه من خلال ثلاثة مباحث:المبحث الأول يهتم بدراسة تعريف ونشأة الصندوق،أهم أهدافه ووظائفه،وهيكله التنظيمي.

أما المبحث الثاني فيضم آليات عمل الصندوق،وذلك بإبراز الدول الأعضاء وحقوقهم والتزاماتهم،موارد الصندوق،وبرامج وسياسات الصندوق.

والمبحث الثالث فقد خصصناه لتقييم دور الصندوق،من خلال التعرف على دوره في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،معالجته لأوضاع ما بعد الحروب والصراعات،إضافة لدوره في تنمية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة،التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية للصندوق وكيفية معالجة السلبيات.

الفصل الثاني:التوازن الاقتصادي الخارجي وعلاقته بصندوق النقد الدولي،وسيتم التطرق إليه في ثلاثة مباحث:الأول يتم من خلاله التعرف على التوازن الاقتصادي الخارجي،وأسباب اختلاله وطرق استعادة التوازن،أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات من خلال إبراز تعريفه،مكوناته،حتمية التكافؤ في ميزان المدفوعات،ووظائفه.

أما المبحث الثالث فيضم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات،من خلال إبراز شروط التوازن الاقتصادي،الاختلال في الميزان وتفسيره،أسباب عجزه ومعيار تقدير حجم العجز وفي الأخير إبراز أنواع الاختلال ووسائل معالجته.

الفصل الثالث:دور صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر–من خلال دراسة علاقة الجزائر بالصندوق في المبحث الأول وذلك بالتعرف إلى عضوية الجزائر،أسباب اللجوء إلى الصندوق،البرامج والسياسات المعتمدة في معالجة الأزمة،وفي الأخير التعرف إلى نتائج اللجوء إلى الصندوق.

أما المبحث الثاني فهو دراسة لعلاقة مصر بالصندوق،من خلال التطرق إلى عضوية مصر بالصندوق،أسباب لجوئها إلى الصندوق،والتطرق إلى تطور ميزان المدفوعات خلال برنامج التثبيت.

أما المبحث الثالث فهو لدراسة مقارنة بين الجزائر ومصر من حيث أسباب اللجوء إلى الصندوق،ومن حيث البرامج والسياسات المطبقة،ومن حيث نتائج تطبيق السياسات وفي الأخير تقييم لدور الصندوق.

الفصل الأول:

الإطار العام لصندوق النقد الدولي

مقدمة الفصل:

عقدت الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية–وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،إنجلترا وفرنسا–سلسلة من الاجتماعات لوضع بنية مالية دولية جديدة أكثر استقرارا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،حيث تم عقد مؤتمر برتن وودز Bretton woods عام 1944 بمنطقة نيو همباشير بالولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،حيث يتولى الأول إعادة تعمير وتنمية الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب،في حين يتولى الثاني تقديم معونة قصيرة الأمد في مجال ميزان المدفوعات.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى صندوق النقد الدولي من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول:ماهية صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني:آليات عمل الصندوق.

المبحث الثالث:تقييم دور الصندوق.

المبحث الأول:ماهية صندوق النقد الدولي:International Monetory Found

تأسس صندوق النقد الدولي على أنقاض الفوضى التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين ليكون بمثابة المؤسسة الدولية التي تقع على عاتقها مهمة إدارة النظام النقدي الدولي وتأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه والتخفيف من حدته إضافة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظمها دون الوقوع في أزمات مالية.

المطلب الأول:تعريف صندوق النقد الدولي:

_صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي،ويضم في عضويته 188 بلد عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك.[1]

_هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة،وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.[2]

يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية(النقدية والمالية)،فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق.[3]

المطلب الثاني:نشأة صندوق النقد الدولي:

بدأت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي،كان أهمها المقترح الذي قدمه اللورد كينز في 07 أفريل 1943 والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي ومقترح الخبير هوايت المقدم في 05 أفريل 1943 والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي،وتم إنشاؤه بموجب اتفاقية برتن وودز.

الفرع الأول:اتفاقية برتن وودز:

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية Bretton Woods بولاية New Hampshire في الفترة 01-22 تموز(جويلية)1944 والتي أقرها ممثلو 44 دولة،اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى،وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق إنشاؤه تأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم برتن وودز.

---

[1]–صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013،www.imf.org

[2]–شقيري نوري وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،الطبعة الأولى،(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009)،ص 298

[3]–أسامة محمد ابراهيم محمد،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،الاسكندرية http://www.eastlaws.com

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد الكساد الكبير خلال الثلاثينيات،التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك،تدهور أسعار المنتجات،بطالة واسعة،وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.

ونظرا لهذه الظروف قدم الاقتصاديان الأمريكي هاري دكسترووايت والبريطاني جونماينزد كينز أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها وإلغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار،علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك 39 دولة عضو.[1]

قدم الاقتصادي كينز مقترح باسم الوفد البريطاني خاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي(International Clearing Found)،أما المقترح الثاني فقد قدمه الاقتصادي هاري باسم الوفد الأمريكي خاص بإنشاء صندوق التوازن الدولي(International Stabilization Found)،والجدير بالذكر أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين متشابهة تقريبا وتتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية وإقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة مع حق تعديلها بنسب مئوية بسيطة،بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وكذلك تقديم القروض للدول المتضررة والابتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي،والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف(التشغيل)المحلي ورغم هذا التطابق في الأسس فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر ومن حيث التنظيم التفصيلي لكل منهما: فالمقترح الأمريكي يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات،وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في عالم ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة،وقد استطاعت أمريكا فعلا الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

يستخلص من ذلك أن على المدين وحده تقع مسؤولية اتخاذ الاجراءات لإصلاح أوضاعه الاقتصادية وتعديل ميزان المدفوعات،بينما المقترح البريطاني كان يعبر عن مصالح الدول المدينة وعلى رأسها بريطانيا آنذاك ويرى أن مسؤولية إجراء الاصلاحات تقع على الطرفين المدين أولا ثم الدائن حيث أن من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضا.[2]

أهم مواضيع المحادثات في مؤتمر برتن وودز كانت تتعلق بالنقطتين التاليتين:

أ–السيولة النقدية.

---

[1]–عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،(عمان:دار مجدلاوي للنشر،1999)،ص 285–286

[2]–ميثم عجام صاحب،التمويل الدولي،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2008)،ص 169–170

ب–توازن ميزان المدفوعات.

بالنسبة للأولى ففي حالة عدم توفر الاحتياطي الكافي من النقد الأجنبي(السيولة)،فإن على الدولة أن تمتنع عن استخدام السياسات النقدية الوقائية،أو القيود والحواجز الجمركية لمواجهة الصعوبات الحاصلة في ميزان المدفوعات،وخاصة إذا كانت هذه الظاهرة قصيرة الأجل.

أما الثانية فكانت تخص الطريقة التي تستخدمها الدول المتضررة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات،و

الصعوبات التي تواجهها في حالة عدم القدرة على الدفع بالنقد الأجنبي.

وكانت أفكار كينز مرتكزة على ما يلي:

أ_إنشاء اتحاد مقاصة دولي.

ب_الفائض في ميزان المدفوعات لإحدى الدول تعني بالضرورة وجود عجز لدى دولة أخرى، ولهذا فإن على الدولة ذات الفائض أن تقوم بإقراض ما لديها من فائض لدولة تعاني من العجز وبالتالي لن يصاب الاتحاد بانعدام السيولة النقدية.

ج_تحسب قيمة القروض المقدمة للإتحاد على أساس عملة احتياطية جديدة أطلق عليها اسم بانكور(Bancor) وهي وحدة حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية،بعد أن توافق الدولة على استخدامها وتكون مربوطة بالذهب وقابلة للتغيير حسب الظروف الاقتصادية(وهكذا تأخذ هذه العملة تدريجيا دور الدولار أو الاسترليني في حالة اختيارهما عملة احتياطية)وهذه العملة الجديدة غير خاضعة أو تابعة لإحدى الدول.

وبعد مرور 25 سنة على قيام الصندوق وبالتحديد عام 1969 وبعد الهزات التي حطت من قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية العالمية،اضطر الصندوق لإيجاد عملة جديدة أسماها حقوق السحب الخاصة (SDR)أو الذهب الورقي.

د_لكل دولة حصة في رأس مال الاتحاد، وتتحدد قيمة هذه الحصة على أساس حجم الصادرات والواردات قبل الحرب العالمية الثانية وكان هذا الاقتراح محابيا لبريطانيا.

ه_يمكن للدولة المدينة أن تقترض من الاتحاد عن طريق السحب على المكشوف(Over Draft)وتكون هذه القروض بدون فوائد أو نفقات،ولكن مربوطة بحجم الحصة في رأس مال الاتحاد والتي تشكل أقصى حدود المديونية(القدرة الائتمانية)وتفرض فوائد في حالة طلب قروض تزيد عن نسبة 25% من قيمة الحصة،ويمكن زيادة الحصة حسب تطور حجم التجارة الخارجية للدولة العضو.

كما وضعت عقوبات فيما يخص السحب من الاتحاد بما يزيد عن قيمة الحصة خلال سنة واحدة.

وقد عارضت أمريكا هذه الخطة تخوفا من أنها قد تكون البقرة الحلوب للعالم أجمع،لذلك اقترح الوفد الأمريكي ضرورة تثبيت قيمة العملات في العالم أولا(استقرار أسعار الصرف)وتكون وحدة التعامل هي يونيتاس(Unitas)وترتبط بوزن محدد من الذهب ويقوم الصندوق بتسوية ميزان المدفوعات،وعند تحديد حجم الحصص الخاصة لكل دولة فقد اقترح أن يكون على أساس ما بحوزة الدولة من ذهب،نقد أجنبي وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية.

في نهاية المناقشات اخذ بالمبدأ الأمريكي لأن الجانب الأمريكي كان هو المسيطر على المباحثات كما أنها الدولة التي كان بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات.

أنشئ صندوق النقد الدولي(IMF)ووقعت أغلبية كافية من الدول الأعضاء(كانت تمتلك نسبة 65%من مجموع الحصص في الصندوق)على مواد الاتفاق يوم 27 ديسمبر 1945،وتم عقد أول اجتماع لهم في مدينة سافانا(جورجيا–أمريكا)في مارس 1946 وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول،واختير كاميل جات(C.Gat)أول مدير للصندوق وبلغت قيمة الحصص الأولى له 4.7 مليار دولار.

كما يضم الصندوق أعضاء أصليين وهم الدول التي حضرت مؤتمر برتن وودز والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية(الخاصة بالانضمام للصندوق)حتى نهاية عام 1964،أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين.[1]

الفرع الثاني:شروط الانضمام للصندوق:

وفقا لاتفاقية الصندوق فإنه من الواجب إصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق عند قبول دولة جديدة كعضو في الصندوق،ويتضمن القرار الذي يصدره مجلس المحافظين شروط القبول التي يجب توفرها لدى الدولة وتتعلق هذه الشروط بما يلي:

أ–قيمة الحصص في رأس مال الصندوق.

ب–كيفية ومواعيد تسديد الحصص.

ج–موعد إعلان سعر التعادل للعملة الوطنية للدولة طالبة العضوية،وتحديد سعر التعادل نفسه(اي سعر صرف العملة بالنسبة للذهب أو الدولار"السعر التناسبي").

د–تاريخ بدء العمليات مع الصندوق(هو عادة بعد مرور شهر واحد من الإعلان).

هـ–تتعهد الدولة طالبة العضوية بتزويد إدارة الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي يمكن أن يحتاج إليها،وتتم عضوية الدولة في الصندوق عندما توقع على النسخ الأصلية لاتفاقية الصندوق وتودع الوثائق الخاصة بموافقتها وتصديقها على الانضمام إلى الصندوق لدى الحكومة الامريكية وعندما يتم كل ذلك يتساوى الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد في الحقوق والالتزامات في الصندوق عندما يعجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاقية الصندوق يمكن أن يحرم من حقوق السحب من موارد الصندوق،أما إذا استمر العجز وعدم القدرة على الوفاء فإنه يطلب من الدولة العضو أن تقوم بنفسها بالانسحاب من الصندوق(وهذا ما حدث فعلا مع بولندا،وتشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1945 وكوبا في 02 أفريل 1947).

لم تتعرض اتفاقية صندوق النقد الدولي سوى لتعديلين كان الأول عام 1969،حيث تمكن الصندوق من خلق الاحتياطي الجديد(حقوق السحب الخاصة)ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية.

[1]–ميثم عجام صاحب،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 170–173

أما التعديل الثاني كان عام 1978 وشمل بعض بنود الاتفاقية وخاصة التخفيض التدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي، والاعتماد بصورة أكبر على حقوق السحب الخاصة لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي.[1]

المطلب الثالث:أهداف ووظائف الصندوق:

يقوم صندوق النقد بتسخير موارده لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وتنفيذه لدوره الكبير في تنمية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.

الفرع الأول:أهداف صندوق النقد الدولي:

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، ويمكن التطرق إلى أبرزها فيما يأتي:

1/العمل على إيجاد تنظيم دولي متمثل في الصندوق، يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي عن طريق إقامة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي(عن طريق الحوار وتبادل الرأي).

2/إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار هذا الثبات لأسعار الصرف،ويتم تحديدها عن طريق الدول الأعضاء بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار وعدم السماح بتبادل في عملتها بأسعار صرف تتجاوز 1%من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها(سواء باتجاه الارتفاع أو الانخفاض)ويتم العمل على تحقيق المرونة في تحديد أسعار الصرف بغية تجاوز جمودها في امكانية الدولة العضو اللجوء إلى الصندوق لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا يضطرها هذا إلى تغيير سعر صرف عملتها إزاء الذهب أو الدولار(بالنتيجة العملات الأخرى)،وكذلك السماح للدولة العضو إجراء تغيير في سعر صرف عملتها إذا كان لا يتجاوز 10%من قيمة العملة ولأول مرة وإذا تعدى ذلك ينبغي أن يحصل على موافقة الصندوق(وفقا لمبررات وأسباب مقنعة)،كما أن الاتفاقية أعطت الحق في الاقتراح على أي عضو تعديل قيمة عملته في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات دون إلزامه بإجراء ذلك.

3/إلغاء الرقابة على الصرف والمتمثلة في إلغاء القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى عملات أخرى،وهو ما تنص عليه المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي:عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا.

4/توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء إليه من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين المدفوعات،حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على أرصدة نقدية لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.وهذا يوفر حافز للدول للانضمام إلى الصندوق من أجل الحصول على موارد نقدية في حالة حصول عجز في ميزان مدفوعاتها.[2]

---

[1]–ميثم عجام صاحب،مرجع سابق،ص 183–184

[2]–فليح حسن خلف،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،(عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2004)،ص 279–282

الفرع الثاني:وظائف الصندوق:

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء وإعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى نشأة الصندوق كانت مشاكل الدول الصناعية من اهتماماته،ومع مطلع السبعينات كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات(للدول النامية الأعضاء)هي أول اهتماماته وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الاصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية،من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي.

بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي.[1]

وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

1/تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية،وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الاحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

2/التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

3/توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية،وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة(حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة).

4/اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي،من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.

5/مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف

6/المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية.[2]

---

[1]–مدني بن شهرة،سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر،(الجزائر:دار هومة،2008)،ص 51–52

[2]–إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر{1990–2012}،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،(بسكرة:جامعة محمد خيضر،2013–2014)،ص 13–14

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية برتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم،شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته وتقوم بإدارة الصندوق أربعة أجهزة خاصة به،يتم مناقشتها كالآتي:

1/مجلس المحافظين:Board Of Governors Councel

يمثل جهاز السلطة العليا للصندوق الذي يجتمع سنويا بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي،ويمثل كل عضو في المجلس بمحافظ واحد يساعده محافظ مناوب ومن حق كل دولة عضو في الصندوق أن تختار محافظا واحدا يمثلها في مجلس المحافظين وعادة ما يكون المحافظون-ومناوبوهم-من وزارة المالية أو محافظو البنوك المركزية،تساعدهم في ذلك لجنتين:

اللجنة المؤقتة:أنشأت عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي،والتصدي للتقلبات التي تهدده.

لجنة التنمية:أنشأت عام 1974 وتتكون من 24 عضو هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك والصندوق،وهي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي والصندوق،وتعنى بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية.[1]

_أهم مهام وصلاحيات هذا المجلس ما يلي:

أ-قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.

ب-الموافقة على تعديل الحصص للدول الأعضاء.

ج-الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.

د-عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية الأخرى.

هـ-تحديد وتوزيع الايراد الصافي للصندوق.

و-مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.

ن-استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المديرين التنفيذيين.

ي-انتخاب المديرين التنفيذيين.[2]

2/مجلس المديرين التنفيذيين:Board Of Exicutive Directors

يتولى إدارة أعمال الصندوق يتكون من 24 مدير تنفيذي يمثلون مصالح دولة أو مجموعة دول،يجتمعون ثلاث مرات أسبوعيا(في الأقل)للإشراف على تنفيذ السياسات التي تصنعها حكومات الدول الأعضاء،وغالبا ما يتخذ المجلس قراراته عن طريق اجماع الآراء بين الأعضاء.[3]

---

[1]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 287-288

[2]-ميثم عجام صاحب،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 193

[3]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 288

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق،والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ووفقا لاتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عدد المديرين التنفيذيين عن اثنى عشر(12)مدير وبلغ عددهم عام 1988 اثنى وعشرون(22)مدير[1]،وحتى عام 2014 أصبح عددهم أربعة وعشرون(24)مديرا.

ويتم تعيين هؤلاء المدراء بالطريقة التالية:

أ-الدول الخمسة الأوائل:والتي لها أكبر الحصص في رأس مال الصندوق وبالتالي أكبر قوة تصويتية فيه،لها الحق في تعيين من يمثلها في المجلس التنفيذي للصندوق(مدير تنفيذي لكل دولة).

ب-الدولتان العضوتان في الصندوق:واللتان يجري السحب على عملتيهما بشكل يتجاوز سحوبات عملات الدول الأخرى خلال سنة واحدة لهما الحق في تعيين مدير تنفيذي واحد لكل منهما،بشرط أن تكون هاتين الدولتين ممثلتان في المجلس أصلا.

ج-أعضاء المجلس الباقون وعددهم خمسة عشر(15)يتم انتخابهم(اختيارهم)من قبل باقي الدول الأعضاء (مجلس المحافظين)على أساس تمثيل مجموعات من الدول الأعضاء(أي كل عضو منهم يمثل مجموعة من الدول في الصندوق).[2]

يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

أ-إدارة الأعمال اليومية للصندوق.

ب-الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة

ج-الموافقة على أسعار الصرف المتعددة.

د-تحديد أوجه صرف موارد الصندوق.

هـ-رسم سياسة الصندوق.

و-النظر في التقارير التي يعدها خبراء الصندوق بعد اتصالاتهم بالدول الأعضاء.

ز-الموافقة على إرسال المساعدات الفنية من الصندوق إلى الدول الأعضاء.

ح-النظر في ميزانية الصندوق.

ط-إعداد التقرير السنوي للصندوق وعرضه على مجلس المحافظين.[3]

3/مدير الصندوق:

يتولى إدارة اجتماعات المجلس التنفيذي ويقوم هذا الأخير تعيينه،ويشترط أن يكون ذو خبرة واسعة ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا ومدة عقد المدير خمس(05)سنوات قابلة للتجديد.[4]

[1]-ميثم عجام،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 194

[2]-ميثم عجام،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 194-195

[3]-ميثم عجام صاحب،مرجع سابق،ص 195-196

[4]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 288

أهم أعمال مدير الصندوق:

أ-التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ب-إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق.

4/مجموعة الخبراء المتخصصين في الصندوق:

يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي،وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدينة بهدف إعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها.ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سليمة،وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء نفس الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي(وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق).

5/مجموعة الموظفين الإداريين:

يعمل في الأقسام المختلفة لإدارة الصندوق العديد من الموظفين الإداريين.ويتم اختيارهم من أبناء الدول الأعضاء في الصندوق،حيث يكون النصيب الأكبر للدول الصناعية المتقدمة.وفي السنوات الأخيرة،جرت محاولات لتوسيع قاعدة الدول الأعضاء.

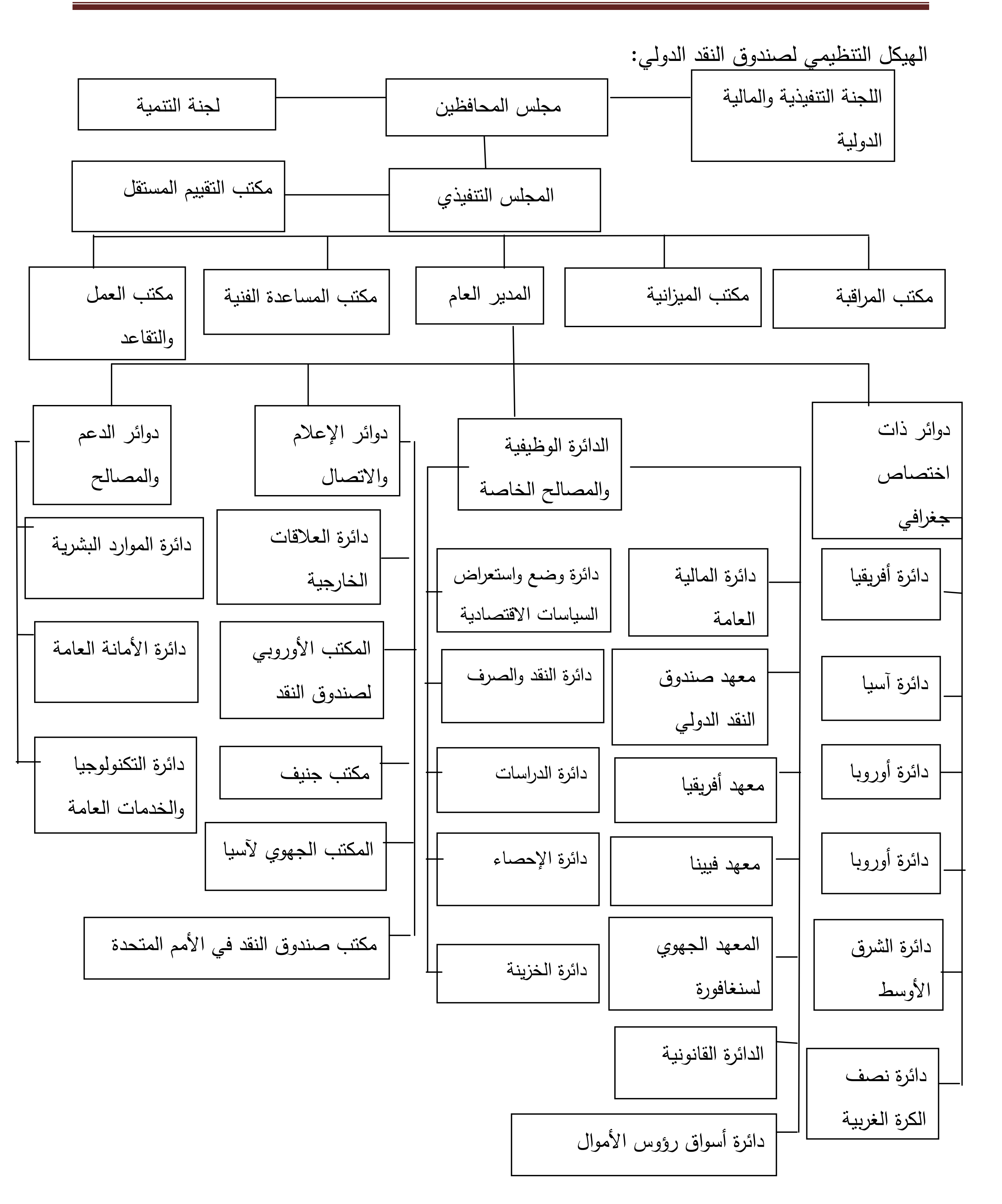
التي يختار من بين مواطنيها موظفين أكفاء للعمل في الصندوق.[1]

وهم موظفي الخدمة المدنية يرأسهم المدير العام،يبلغ عددهم حوالي 600 موظفا(وحاليا حوالي 2600) ينتمون إلى حوالي 116 بلدا(حاليا 142 بلدا)معظمهم متخصصين بالاقتصاد والإحصاء إضافة إلى باحثين وخبراء مال وقانون وغيرها،وهم مسؤولون أمام الدول الأعضاء عن تطبيق السياسات التي يكلف الصندوق بتنفيذها.ويعمل موظفو الصندوق في مقر الصندوق-بواشنطن-فيما يعمل عددا منهم في عواصم عالمية أخرى.[2]

[1]-ميثم عجام صاحب،مرجع سابق،ص 196

[2]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 288

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:



المصدر:صندوق النقد الدولي،الهيكل التنظيمي للصندوق:www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

المبحث الثاني:آليات عمل الصندوق:

يعد الصندوق من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه.

المطلب الأول:الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم:

يتيح الصندوق فرصة لأي دولة مستقلة الانضمام له شريطة أن يوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق بما في ذلك من حقوق وواجبات ويضم 188 بلدا أغلبهم من الدول الصناعية الكبرى علما أن أي بلد عضو له حق الانسحاب من الصندوق وقت ما يشاء وله الحق أيضا بالعودة إليه.[1]

المادة الثانية:القسم الأول:أعضاء الصندوق الأصليون هم البلدان التي شاركت في المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة والتي قبلت حكوماتها الانضمام إلى الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945.

جدول 01:الدول المشاركة في مؤتمر برتن وودز

استراليا	الاكوادور	لكسمبورغ	البيرو	الدانمارك
بلجيكا	مصر	المكسيك	الفلبين	ايرلندا
بوليفيا	الو.م.أ	زيلاندا	بولونيا	اليونان
كندا	غواتيمالا	نيكاراغوا	بريطانيا	يوغسلافيا
الشيلي	هايتي	النرويج	السلفادور	هولندا
الصين	الهندوراس	بانما	تشيكوسلوفاكيا(سابقا)	البراغواي
كولومبيا	الهند	فنزويلا	إفريقيا الجنوبية	ليبيريا
كوستاريكا	العراق	إثيوبيا	الاتحاد السوفيتي	الدومينكان
كوبا	إيران	فرنسا	الأروغواي	

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات الواردة في:

-موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة،الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وإعادة الجدولة،ماي 2012

-ميثم عجام صاحب،التمويل الدولي،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2008)،ص 172

-أسماء مخاليف،سياسات المنظمات الدولية والعولمة الاقتصادية-صندوق النقد الدولي كنموذج-مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومؤسسات ومالية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011-2012،ص 12

[1]-عرفان تقي الحسيني،المرجع السابق،ص 289

القسم الثاني:الأعضاء الآخرون:عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يحددها مجلس المحافظين،وتستند هذه الشروط بما فيها شروط الاكتتاب إلى مبادئ تنسجم مع المبادئ المطبقة على البلدان التي سبق قبولها كأعضاء.[1]

الحصص والتصويت:Quotas And Voting

تنص اتفاقية الصندوق على وجوب كل بلد عند انضمامه إلى الصندوق بدفع مبلغ يدعى باكتتاب الحصة(Quotas Subscription)وهو نوع من رسم العضوية يسدد معظمه بالعملة المحلية،وتستخدم الحصة–التي يعبر عنها بوحدات SDRs للأغراض التالية:

1/كمصدر لإقراض الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات تمويلية.

2/كمعيار بيد الصندوق لتحديد حصة العضو من قروض وموارد الصندوق بما في ذلك SDRs.

3/تعد حصة البلد العضو أساسا لتحديد حجم قوته التصويتية(أي قدرته على الاشتراك في تحديد سياسات الصندوق)،وتحدد هذه الحصة عن طريق قيام الصندوق بتحليل ثروة العضو وأدائه الاقتصادي.

وتجرى مراجعة الحصص مرة واحدة كل خمس(5)سنوات يمكن تعديلها(بالزيادة والنقصان)وفقا لاحتياجات الصندوق–أي متطلبات السيولة الدولية–والقدرة الاقتصادية للبلد العضو ونمو الاقتصاد العالمي،وقد تطورت أحجام الحصص منذ نشأة الصندوق وحتى الوقت الحاضر حيث تضاعفت بحوالي 26 مرة خلال الفترة 1945–1994 وتعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حصة بالصندوق بوصفها من أكبر دول العالم اقتصاديا لتسهم بحوالي 18%من مجموع الحصص(أي بنحو حوالي 37 مليار دولار).[2]

وقد نص القانون الداخلي للصندوق على إمكانية إعادة النظر في حجم الحصص لكافة الدول الأعضاء شريطة أن توافق الدولة المعنية على تعديل حصتها،ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول إلا بعد موافقة الأعضاء الذين يمثلون ثلثي الحصص في رأس مال الصندوق.

وعلى هذا الأساس أقرت سبع(07)زيادات لمجموع حصص الأعضاء في الصندوق خلال الفترة 1946–1990 وشملت هذه الزيادات حصص الأعضاء الجدد والزيادات العامة(زيادة حصص جميع الأعضاء بدون استثناء)والزيادات الخاصة أو الفردية(حصول بعض الدول على موافقة الصندوق على إجراء تعديلات في قيمة حصصها الفردية بما يتناسب مع ما طرأ في أوضاعها الاقتصادية مقرنة بالدول الأخرى).[3]

[1]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،المادة الثانية،ص 10 www.imf.org

[2]–عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 289–290

[3]-ميثم عجام،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 183-184

جدول02:حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق في نهاية أفريل/نيسان 1990

مجموعات الدول الأعضاء	حجم الحصص (ألف وحدة سحب خاصة)	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعة	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموع الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90.132.550	100	927.718	100
الدول الصناعية الغربية(1)	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة(2)	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الولايات المتحدة الامريكية	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك(3)	9.912.500	11.0	102.375	11.0
مجموعة الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

(1)-جميع الدول الصناعية الكبرى بما فيها السوق المشتركة(ما عدا سويسرا)وعددها 20 دولة صناعية

(2)-مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة وعددها 12 دولة

(3)-منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك

المصدر:ميثم عجام صاحب،التمويل الدولي،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2008)،ص 189

المطلب الثاني:حقوق والتزامات الدول الأعضاء:

يمنح الصندوق لكل دولة عضو مجموعة من الحقوق وفي مقابله تلتزم بالعديد من الواجبات.

الفرع الأول:الحقوق:

للبلد العضو عدد من الحقوق يمكن أن يستفيد منها بالانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي وتتمثل في:

1/حق السحب من موارد الصندوق:

يحق للبلد السحب من موارد الصندوق بتقديم طلب الشراء،قصد الحصول على عملات أجنبية آو حقوق السحب الخاصة مقابل الدفع بعملة البلد المحلية على أن لا يكون الشراء(السحب)لزيادة رصيد البلد من عملته لدى الصندوق بمبلغ يزيد عن 25%من حصته،و لا يحقق للصندوق أن يعترض على أي طلب للشراء في إطار الشريحة الاحتياطية،هذا ما يؤكد حقه في استخدام الموارد لتغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات بالسحب على الشريحة الاحتياطية،وشرائح الائتمان،كما له الحق في السحب،وفق تسهيل تمويلي لمقابلة الهبوط

الطارئ في حصيلة صادراته على أن يكون هذا الهبوط ناتجا عن عوامل خارجية عن إدارة البلد،مثل سوء الأحوال الجوية بالنسبة للمحاصيل الزراعية أو تدهور الأسعار العالمية التي لا يمكن التحكم فيها.[1]

2/حق الائتمان المتاح (الاستعداد للائتمان):

يحق للبلد العضو الذي وصل إلى أوضاع اقتصادية سيئة نتج عنها اختلال دائم في ميزان المدفوعات أن يدخل في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على إمضاء "اتفاق استعدادي ائتماني"ويحق بموجبه للبلد العضو القيام بعمليات الشراء من حساب الموارد العامة،وذلك خلال مدة معينة(عادة سنة)وفي حدود مبلغ محدد وفق نص هذا الاتفاق،الذي يتيح للعضو حق الدخول للاستفادة من موارد الصندوق،بسبب الأوضاع التي حلت به وذلك بالاستفادة من خط للقروض التي توضع تحت تصرف البلد بعد أن يلتزم بتطبيق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات.

3/حق المشاركة في عمليات إدارة حقوق السحب الخاصة :

يحق للبلد العضو المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة،عن طريق ممثل ينوب البلد ويعمل لدى إدارة حقوق السحب الخاصة كمستشار مالي دولي لدى البلد العضو،كما يأخذ الصندوق برأيه الفني ويعتبره ذا قيمة كبيرة عند عقد اتفاق بين البلد والصندوق،مثلا عند تقديم قروض أو في حالة استثمار رأس مال أجنبي في الصندوق أو عند الحصول على تسهيلات لتسيير تجارة البلد.[2]

4/حق الاستفادة من المعونة الفنية(المادية):

تقدم من قبل الصندوق للدول الأعضاء على شكل استشارات دورية،بحكم الاتصالات المستمرة الواسعة حيث يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة في توجيه السياسات الاقتصادية لذلك يحق له أن يشارك بمعوناته الفنية،في توجيه الدول الأعضاء عن طريق تقديم اقتراحات فيما يخص السياسات المطبقة على المستوى العالمي،مع بحث تطوير الصادرات في الأجل البعيد،هذا لما يبدي الأعضاء استعدادهم للتعاون مع الصندوق فيما يخص حل مشكلاتهم الداخلية،وإيجاد حلول للمشاكل الخارجية التي تخصهم.

5/حق إنهاء العضوية:

يحق لأي عضو مشترك أن ينهي في أي وقت اشتراكه في إدارة حقوق السحب الخاصة بواسطة إبلاغ الصندوق في مقره بخطاب كتابي،فبمجرد إنهاء حق الاشتراك في الإدارة ينتهي حق العضوية ويعد منسحبا من الصندوق،مما يوقف كل العمليات و المعاملات بين الصندوق والبلد العضو،فيتم تصفية الحسابات بينها،[3]ومن الدول التي انسحبت إراديا كوبا والاتحاد السوفياتي سابقا.

يحق لأي بلد عضو الانسحاب من الصندوق في أي وقت يشاء وذلك بإبلاغ الصندوق خطيا في مقره ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام هذا الإبلاغ.[4]

---

[1]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،مرجع سابق،المادة الخامسة،القسم السابع:قيام البلد العضو بإعادة شراء عملته التي يحوزها الصندوق،ص 16

[2]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،مرجع سابق،المادة الحادية والعشرون،تسيير وإدارة العمليات العامة وإدارة حقوق السحب الخاصة،ص 45

[3]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،مرجع سابق،المادة الرابعة والعشرون،القسم الأول:حق انهاء الاشتراك،ص 48

[4]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،مرجع سابق،المادة السادسة والعشرون،القسم الأول:حق البلدان الأعضاء في الانسحاب،ص 50

الفرع الثاني:الالتزامات:

على كل بلد عضو ما يلي:

1/أن تستهدف سياسته المالية والاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي المنتظم في إطار استقرار معقول للأسعار،على أن يراعى في ذلك ظروفه الخاصة.

2/أن يسعى لتحقيق الاستقرار بتهيئة أوضاع أساسية سليمة في الميدانين الاقتصادي والمالي،وبإقامة نظام نقدي يمنع حدوث اضطرابات عشوائية.

3/ان يتجنب التدخل في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي من أجل إعاقة التصحيح الفعال في موازين المدفوعات،أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة اتجاه سائر البلدان الأعضاء.

4/أن يتبع سياسات صرف تتفق مع الالتزامات المنصوص عليها.[1]

المطلب الثالث:موارد الصندوق وشروط الحصول عليها:

باعتبار الصندوق مصدر تمويلي مهم لا بد له من توفر موارد من مصادر عديدة وذلك من أجل القيام بمهامه.

الفرع الأول:موارد الصندوق:

تتمثل موارد الصندوق في الاكتتاب، الاقتراض وحقوق السحب الخاصة وسنتطرق لهذه العناصر بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1/الاكتتاب:يعتبر المصدر الرئيسي لموارد الصندوق وهو اشتراكات الحصص(رأس المال)التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزيد في الحصص،وتدفع البلدان 25%من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة SDRs أو بإحدى العملات الرئيسية ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة،وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو إنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو في الاقتصاد العالمي.

[1]–اتفاقية صندوق النقد الدولي،مرجع سابق،المادة الرابعة،القسم الأول:التزامات الأعضاء العامة،ص 12

جدول 03:حصص الدول الأعضاء في الصندوق

الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص
أستراليا	200	السلفادور	205	هولندا	275	بلجيكا	225
أثيوبيا	6	نيوزيلندا	50	بوليفيا	10	فرنسا	450
نيكارجوا	2	البرازيل	150	اليونان	40	النرويج	0.5
كندا	300	جواتيمالا	5	بنما	5	شيلي	50
هايتي	5	باراجواي	2	الصين	550	هندوس	205
بيرو	25	كولومبيا	50	الفلبين	15	كوستاريكا	5
الهند	400	بولندا	125	كوبا	50	إيران	25
جنوب إفريقيا	100	العراق	8	الإتحاد السوفياتي	1200	الدومنيك	50
المملكة المتحدة	1300	الإكوادور	5	لوكسمبورج	10	الولايات م.الأمريكية	2750
مصر	45	المكسيك	90	أورغواي	15	فنزويلا	15

المصدر:مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل–التجربة الجزائرية–(عمان:دار الحامد،2008)، ص 79

2/الاقتراض:يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي وتتمثل في:

2–1–الاتفاقات العامة للاقتراض:General Arrangements To Borrow(GAB)

التي تم إنشاؤها عام 1962 ويشارك فيها احدى عشر(11)مشتركا حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية.[1]

ومنذ عام 1967 تحصل الصندوق على تفويض بالاتفاق مع الحكومات والبنوك لعدة دول على فتح هذا الاعتماد القابل للتجديد كل خمس(05)سنوات ويبلغ مقداره 25 مليار دولار يدفع الصندوق فوائد على ما يسحبه اقتراضا من هذا الاعتماد،كذلك يتعهد بتسديد القرض خلال مدة خمس(05)سنوات.[2]

2–2–الاتفاقات الجديدة للاقتراض:New Arrangements To Borrow(NAB)

تم استحداثها عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.وبموجب هاتين الاتفاقيتين يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة(أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

[1]-شقيري نوري وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،مرجع سابق،ص 306
[2]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 290

شكل 02:البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص

النسبة

20,00%
18,00%
16,00%
14,00%
12,00%
10,00%
8,00%
6,00%
4,00%
2,00%
0,00%

الو,م,أ فرنسا السعودية روسيا اليابان المملكة المتحدة كندا ألمانيا إيطاليا الصين

النسبة

المصدر :شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،الطبعة الأولى،(عمان:دار المسيرة،2009) ص 307

ما هي حقوق السحب الخاصة؟

حقوق السحب الخاصة(SDR)هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي عام 1969(بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه)نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.

وتعرف أحيانا باسم"الذهب الورقي"رغم تجردها من الوجود المادي،يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء(في صورة قيود دفترية)كنسبة مئوية من حصصها،وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة(حوالي 29 بليون دولار أمريكي)للبلدان الأعضاء وكان آخر تخصيص عام 1981 حين تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة ل 141 بلد عضو آنذاك،وبعد ذلك لم ير الأعضاء الحاجة لتخصيص آخر.لكن عام 1997 وبانضمام بلدان لم تكن قد تلقت أي تخصيص أجري تخصيص خاص بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة،ويجوز للبلدان الأعضاء التعامل بها أثناء تعاملاتهم مع بعضهم البعض.[1]

الفرع الثاني:شروط الحصول موارد الصندوق:

من الضروري الإشارة إلى أن الصندوق يشترط عدة شروط للحصول على موارده ويتمثل بعضها فيما يلي:

1/أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو نادرة،أي أن الصندوق غير قادر على تلبية حاجة العضو منها استنادا إلى كون الطلب عليها من قبل الدول الأخرى من الصندوق يزيد عما متوفر منها لدى الصندوق.

[1]–شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،مرجع سابق،ص 307–309

2/تقديم مبررات وأسباب اقتصادية مقبولة توفر عنصر القناعة لدى الصندوق للاستجابة إلى الطلب.

3/أن تتمتع الدولة التي تطلب الحصول على موارد الصندوق بسمعة وتعامل جيد معه من خلال الخبرة السابقة في هذا التعامل،وبحيث لا يوجد فيه ما يبين مخالفتها لأحكام الصندوق ونظامه الأساسي وأن يتم الاقتراض وفقا للقواعد والأنظمة المقررة.

4/حصر الموارد التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض الذي منحت من أجله، بحيث يتم الاقتصار في استخدامها على هذا الغرض والذي يتصل عادة بعلاج العجز في ميزان المدفوعات.

5/قيام الدولة بإعادة شراء عملاتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض حتى يتيسر للصندوق المحافظة على استمرارية نشاطه في تلبية حاجة الدول الأخرى للموارد اعتمادا على ذلك.[1]

المطلب الرابع:برامج وسياسات صندوق النقد الدولي:

يسعى الصندوق لتحقيق التوازن والقضاء على العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء من خلال تطبيق وفرض العديد من السياسات والبرامج وسوف يتم عرضها كالآتي:

الفرع الأول:برامج الصندوق:

شكلت بداية السبعينات تحول في سياسة الصندوق في تصميم البرامج وآثارها على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد باستخدام النماذج الاقتصادية،حيث اتجه الصندوق بداية هذه الفترة نحو تحقيق الاستقرار في الأوضاع التي بدت مضطربة في ذلك الحين بعدما كان اهتمامه في بداية النشأة على فرض بعض القيود الكمية على استخدام موارده.

وبضعف الثقة في الدولار انتهت مهمة الصندوق في كونه مؤسسة نقدية ووجد له وظيفة جديدة في إدارة سياسة التعديل الهيكلي الخاص بالبلدان النامية،واستمدت هذه الوظيفة جذورها من أزمة السبعينات وازدهرت بداية الثمانينات وفرضت نفسها بداية التسعينات بابتكار وتطوير الصندوق لبرامج الاستقرار الاقتصادي.

يرى البعض أن برامج الاستقرار الاقتصادي المصممة من الصندوق تميزت من الناحية النظرية على الجمع بين استخدام القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والأسلوب النقدي.[2]

وتتمثل هذه البرامج في:

1/برنامج التثبيت الاقتصادي:Stabilization Policy

يقصد به البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسة مالية، نقدية، وأسعار صرف.

تهدف إلى استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين،وهي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية.

[1] فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 285-286

[2] -مدني بن شهرة،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 15

يرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق ووقف تنفيذ هذه السياسة يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح.

والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:

_تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

_تخفيض معدلات التضخم.

_زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الاجراءات التقشفية التي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب ومنها:

_زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة.

_تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية(يترك الأمر للسوق).

_التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي والإقلال من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.

_تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أومن خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة و التخلي عن التوظيف الحكومي.[1]

2/التصحيح(التكييف)الهيكلي:Adjustment Policy

إن القضاء على مختلف الاختلالات والتشوهات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الاجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.[2]

يأتي تنفيذ هذه السياسات بعد البدء في سياسات التثبيت،وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص(كتغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي)بحيث تتم مواءمة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق.

ويتحدد جوهرها في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد،وتشير إحدى الدراسات أن نشأة التكييف الهيكلي كانت في أفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء في السبعينات إبان أزمتي الطاقة والديون.

تتميز قروض التصحيح الهيكلي بسرعة سحبها لأنها تمنح في مقابل تغييرات كبيرة في السياسات على المستوى الوطني.[3]

[1]–ابراهيم مرعي العتيقى،سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم،الطبعة الأولى،(الاسكندرية:دار الوفاء،2006)،ص 100–101

[2]–مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 21

[3]–ابراهيم مرعي،سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم،مرجع سابق،ص 105

الفرع الثاني:سياسات الصندوق:

يقدم الصندوق قرضا بموجب مجموعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان وتختلف مدة وشروط الإقراض والسداد في كل من التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها.

يقد الصندوق معظم التمويل إلى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من السياسات وهي كما يلي:

1/اتفاقات الاستعداد الائتماني:Stand By Arrangement:وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق استخدمت لأول مرت عام 1952 هدفها الأساسي معالجة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الأجل.

2/الاتفاقات الممدة متوسطة الأجل:Extended Fund Facility:التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممد فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية،وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي.

3/تسهيلات النمو والحد من الفقر:Poverty Reduction And Grawth Facility:محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكليESAF في نوفمبر 1999 وهي قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة،حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية.[1]

4/تسهيل الاحتياطي التكميلي: Supplemental Reserve Facility:

هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

5/خطوط الائتمان الطارئ:Contingent Credit Liens:

هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

6/مساعدات الطوارئ:Emergency Assistance:

استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها،وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

[1]–محمد أحمد السريتي،عزت غزلان،التجارة الدولية–المؤسسات المالية الدولية،(الاسكندرية:دار التعليم الجامعي،2012)،ص 316

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما البلدان النامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على اقتصاد السوق،أو من البلدان التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية.[1]

كم أنشأت تسهيلات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة،فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبررات وجودها بمرور الوقت.وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام 2000،وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها.

كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات الغير ميسرة الأخرى إلى الاتفاق على ما يلي:

1/تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق، لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.

2/إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.

3/تعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان الغير مسدد من البلد العضو حد معين.

4/تعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة.[2]

مميزات القروض التي يقدمها الصندوق:

تتميز القروض المقدمة من طرف الصندوق بالعديد من الخصائص:

1/صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكا للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

2/قروض الصندوق مدعمة بالسياسات،بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات،وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون،والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض.ولابد ان يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة.كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات،وخلال الفترة(2000-2001)عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزا على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلا فيما تختاره البلدان من سياسات مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

---

[1] -شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،مرجع سابق،ص 316-317

[2] -محمد أحمد السريتي،عزت محمد،التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 317-318

3/قروض الصندوق مؤقتة، فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقتصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترات السداد بين(3.25–5)سنوات للقروض قصيرة الأجل(اتفاقات الاستعداد الائتماني)أو(4.5–10)سنوات للتمويل متوسط الأجل(اتفاقات ممددة)، لكن في نوفمبر 2000 وافق المجلس التنفيذي على استحداث آلية السداد المبكر.[1]

المبحث الثالث:تقييم دور صندوق النقد الدولي:

يلعب صندوق النقد دورا كبيرا في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه.

المطلب الأول:دور صندوق النقد الدولي:

تعددت وظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها،ومن حيث مكانها وقدم المساعدات في العديد من المناطق سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا،إضافة لمعالجته لأوضاع ما بعد الحروب والأزمات وتنمية اقتصادية الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الفرع الأول:في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يسهم الصندوق بدور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها،وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض.

وتستفيد في الوقت الراهن ثلاثة دول في المنطقة_الأردن، باكستان، وجمهورية موريتانيا الاسلامية_من الموارد المالية التي يتيحها الصندوق في ظل البرامج المدعمة بموارده،إضافة إلى بلدان أخرى حصلت على قروض آخرها جيبوتي والجمهورية اليمنية وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص:

1/إصلاح القطاع العام:أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،ومن أبرز النجاحات في هذا الصدد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من:السودان،لبنان،وجمهورية موريتانيا الاسلامية،وإصلاح ضرائب الدخل في كل من:باكستان،المملكة العربية السعودية،لبنان،والجمهورية اليمنية،وإدارة الإنفاق في كل من:الأردن،باكستان،تونس،السودان،الضفة الغربية،غزة و جمهورية موريتانيا الاسلامية،إضافة لتقديم الصندوق مساندة قوية لعملية الخصخصة ويحقق فيها نتائج بارزة كما حدث في كل من:الأردن، باكستان، تونس، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، وجمهورية موريتانيا الاسلامية.

2/زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة:يقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا،وقد شاركت عدة دول في هذه العملية الطوعية التي تتضمن تقييما لشفافية المالية العام في كل من:إيران،باكستان،تونس،مصر،موريتانيا وشفافية البيانات وصحتها في كل من:الأردن،تونس،المغرب وشفافية السياسة النقدية والمالية في كل

[1]–شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،مرجع سابق،ص 317–318

من:الإمارات العربية المتحدة،تونس،الجزائر ،عمان،مصر ،وبلدان أخرى والتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل بلدان المنطقة.[1]

3/تطوير الأسواق المالية:يسهم الصندوق في جهود تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من البلدان،وهو ما يتم في بعض الأحيان في إطار برامج تقييم القطاع المالي المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي كما حدث في تونس،لبنان،مصر ،والمغرب،بينما دأبت دول عدة على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية منذ فترة طويلة-كعمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني-فقد ساعد الصندوق بلدان أخرى في المنطقة على استحداث هذه الأدوات كباكستان واليمن.

4/تحرير التجارة:يدعم الصندوق خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادرات التجارية متعددة الأطراف،بما في ذلك اتفاقات الشراكة المنتظر عقدها مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجاري إنشاؤها،واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ،التعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم الصندوق من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في الجزائر، تونس، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول كباكستان ومصر.

5/إصلاح نظم أسعار الصرف:يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعم لتطوير أسواق الصرف،بما في ذلك إنشاء أسواق صرف بين البنوك في كل من:تونس و المغرب،وتوحيد أسعار الصرف في كل من:إيران،ليبيا،واليمن،وتطبيق نظم أسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الداعمة لها في كل من:باكستان،تونس،السودان،مصر ،واليمن.[2]

الفرع الثاني:في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات:

تقدم مساعدات الصندوق الفنية أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنشاء إدارة اقتصادية بعد انتهاء مرحلة النزاع،ومن أهم هذه المساعدات:

1/بالنسبة لدولة فلسطين:قد الصندوق مشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية بشكل مكثف في الضفة الغربية وغزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، ويركز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عاملة وسياسات اقتصادية سليمة.وشملت المساعدات المقدمة شتى المجالات لاسيما سياسة المالية العامة، الرقابة والتنظيم المصرفيين، والإحصاءات الاقتصادية.

2/بالنسبة لدولة أفغانستان:قدم لها الصندوق مساعدات للمساهمة في وضع الأسس اللازمة للسياسات الاقتصادية السليمة،بما في ذلك إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية وإعداد الإحصاءات الاقتصادية الأساسية.

---

[1]-شقيري موسى وآخرون،مرجع سابق،ص 319-320

[2]-شقيري موسى وآخرون،مرجع سابق،ص 320-321

وفيما يتعلق بسياسة النقد والصرف فقد ساعد الصندوق في استحداث العملة الجديدة،ووضع إطار شامل للسياسة النقدية بما في ذلك نظام سعر الصرف،تحديث البنك المركزي،وصياغة تشريع جديد للقطاع المالي.

3/بالنسبة لدولة العراق:قام خبراء الصندوق بتقييم مبدئي للوضع الاقتصادي والمالي،وتحديد أهم أولويات المشورة والمساعدة الفنية وتم بالفعل تقديم مساعدة فنية في استحداث عملة جديدة،وضع قانون البنك المركزي،والترخيص للبنوك التجارية،ونظام المدفوعات،وتنفيذ الميزانية،وإدارة الإنفاق العام.[1]

الفرع الثالث:في تنمية اقتصاديات الدول النامية:

رغم أن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة وإن كانت لا تذكر بالنسبة للدول النامية،ألا ومنها أن بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189 من قادة العالم في عام 2000 على الأهداف التي تدعو إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف في الفترة بين 1990-2015 وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل،وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات،وضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله منذ عام 2000،إضافة لتطعيم مايزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة.[2]

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1/خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.

2/تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.

3/تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.

4/السعي إلى حفز الطاقة الانتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.

5/ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع انتاجيتها.

6/تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية.[3]

الفرع الرابع:في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة:

صندوق النقد الدولي تم إنشاؤه إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا،فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال الحرب العالمية الثانية،وبالتالي الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منه(وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية)فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة،وبالنظر إلى حصص الدول

---

[1]-شقيري موسى وآخرون،مرجع سابق،ص 321-322

[2]-أسامة محمد ابراهيم،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،مرجع سابق،ص 20

[3]-سميرة ابراهيم أيوب،صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي،(الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،2006)،ص 64-65

في الصندوق نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38%من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة وهذه الدول هي:الولايات المتحدة الأمريكية،ألمانيا،اليابان،بريطانيا وفرنسا،وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ويفسر التزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي.[1]

المطلب الثاني:الآثار الايجابية لصندوق النقد الدولي:

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:

1/مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.

2/الاسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

3/اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.

4/العمل على مساندة كافة الاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية الكفؤة، وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.[2]

المطلب الثالث:الآثار السلبية للصندوق:

يرى البعض أن عمل وسياسات الصندوق يقود إلى تحقيق آثار سلبية ليست بالقليلة، ومنها ما يلي:

1/نشأة الصندوق ارتبط بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار صرفها واختلال ميزان المدفوعات، ولم يبرز في ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.

2/أسلوب الإدارة وضع لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها.

3/إن عمل الصندوق تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول المتقدمة أساسا ارتباطا بما سبق، دون توفير اهتمام مماثل لمشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين المدفوعات.

4/أما بخصوص النقد والسيولة لا يوجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به.

5/ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب،وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ارتبطت أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق ودائمة التكرار.

7/إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي يديره ويشرف عليه الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية.[3]

---

[1]–أسامة محمد ابراهيم،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،مرجع سابق،ص 22

[2]–فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 321،ص 323

[3]–فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص 324–326

المطلب الرابع:كيفية معالجة السلبيات الموجهة للصندوق:

إن تحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ اجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو والحياة.

وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق ومنها ما يلي:

1/ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.

2/الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسبا وملائما لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.

3/تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.

4/إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.

5/شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.

6/إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة.[1]

[1]-أسامة محمد ابراهيم،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،مرجع سابق،ص 25

خلاصة الفصل:

صندوق النقد الدولي وكالة(هيئة)من وكالات منظومة الأمم المتحدة،أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية برتن وودز بولاية نيوهمباشير بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 01-22 جويلية 1944،حيث يعمل على تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال:التوسع المتوازن في التجارة العالمية،تحقيق أسعار الصرف،التخفيض التنافسي لقيم العملات،وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات وكانت هذه الأهداف التأسيسية له.يتكون من 188 دولة عضو وتتم إدارته من خلال خمسة(05)أجهزة وهي:مجلس المحافظين،مجلس المديرين التنفيذيين،المدير العام،الخبراء المختصين،والموظفين الإداريين.

يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء، ووضع السياسات والبرامج لإعادة التوازن لموازين المدفوعات التي اختلت نتيجة أحد الأسباب وهو الموضوع الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

التوازن الاقتصادي الخارجي

مقدمة الفصل:

يستدل بالتوازن أو الاختلال من خلال التوازن الاقتصادي ويعبر عنه بوجود فائض أو عجز وذلك بالرجوع إلى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة،حيث أن حركة التمويل الدولي تصب مباشرة في ميزان مدفوعات الدول المصدرة و المستقبلة له،وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يتضمن كافة أشكال التمويل الدولي وحركتها وتغيراتها.

ويعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية،وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد لدولة في علاقتها مع اقتصاديات العالم الأخرى وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى التوازن الاقتصادي الخارجي وميزان المدفوعات وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول سنتطرق فيه إلى التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال تقديم مفهومه، أسباب اختلال التوازن الاقتصادي الخارجي وطرق استعادة التوازن.

أما المبحث الثاني فخصص لميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى تعريفه، أقسامه، حتمية تكافؤه، ووظائفه

أما المبحث الثالث تطرقنا من خلاله لتوازن واختلال ميزان المدفوعات من خلال إبراز شروط توازنه، تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، أسباب عجز ومعيار تقدير حجم الاختلال، أنواع الاختلال ووسائل معالجة ذلك.

المبحث الأول:ماهية التوازن الاقتصادي:

يعتبر التوازن الاقتصادي الدلالة على الحالة أو الوضعية الاقتصادية لبلد معين وفي الأغلب هي متعادلة إلا أن هناك أسباب تؤدي لعكس ذلك.

المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد،وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب،ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلاّ أنّ المتفق عليه أنّ التوازن بصفة عامة يعرف بأنّه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

-التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما،إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.

-كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي.[1]

المطلب الثاني:أسباب اختلال التوازن الاقتصادي:

من السهل علينا في ضوء دراستنا المتقدمة للنظريات البحتة في التجارة الخارجية،و دراستنا المتقدمة للعلاقات النقدية الدولية أن نستنتج العوامل المختلفة المودية إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية (التوازن الاقتصادي الخارجي)بصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية و العوامل الثلاث

[1] -درواسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (1990-2004)،(الجزائر،"أطروحة دكتورا"،قسم العلوم الاقتصادية،الجزائر،2005-2006)،ص 100-101

التالية : تغير مستوى الأسعار ،تغير سعر الصرف الأجنبي،تغير مستوى الدخل. و فيما يلي شرحا مختصرا لهذه العوامل الثلاثة:

الفرع الأول:تغير مستوى الأسعار:

يترتب على حالات التضخم أو الانكماش التي تصيب إحدى الدول تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية و العالمية ففي حالة التضخم فان الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية من شانها التأثير على حجم الصادرات و الواردات (و ذلك برفض بقاء العوامل الأخرى على حالها)فالنتيجة الطبيعية لهذا التغيير هي انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات،و زيادة الطلب الداخلي على الواردات الأمر الذي يودي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادي الخارجي)أما إذا أصيبت الدولة محل الدراسة بحالة من الانكماش فان انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شانه أن يودي إلى انخفاض الطلب على الصادرات،و زيادة الطلب على الواردات و بطرقة مماثلة يمكن الوصول إلى أن حالت التضخم و الانكماش و ما يصاحبها من تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية من شانها أن تودي إلى إحداث تغيرات مماثلة في حكم الصادرات و الواردات للدولة قيد البحث،و هو ما يودي إلى حدوث اختلال في موازين المدفوعات.

بناءا على ذلك يمكن أن نقرر أن كمية صادرات وواردات دولة معنية تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنا بمثيله في الخارج.

الفرع الثاني:تغير سعر الصرف الأجنبي:

إن سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية في بلاد العالم المختلفة،فإذا كان سعر السعر الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات. و على العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل من مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.و يطلق على الحالة الأولى تقييم سعر الصرف بأعلى قيمته و على الحالة الثانية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته و يودي تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته (الحالة الأولى)إلى جعل السلع المستوردة ارخص في نظر المستهلك المحلي،و السلع المحلية المصدرة إلى الخارج أعلى في نظر المستهلك الأجنبي . و النتيجة المنطقية لهذا الوضع هي زيادة الواردات و انخفاض الصادرات،و بالتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات.أما تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته من شانه أن يجعل السلع المستوردة أغنى في نظر المستهلك المحلي،و السلع المصدرة ارخص في نظر المستهلك الأجنبي،الأمر الذي يودي إلى حدوث اختلال موجب في ميزان المدفوعات– و من ابرز الأمثلة على الحالة الأولى حالة الإسترليني عندما تحددت في عام 1925 بعد عودة انجلترا إلى نظام الذهب عند حد التعادل الذهبي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى و تبين بعد ذلك أن هذه القيمة التي تقررت للإسترليني كانت أعلى مما يتفق و مستوى الأسعار الداخلية السائدة في انجلترا ذلك الوقت،و قد قرر الخبراء أن المغالاة في قيمة الإسترليني في سنة 1925 بلغت حوالي 10 و هو الأمر الذي أدى إلى أن واجهت صناعات التصدير الانجليزية صعوبات عدة حيث جعل سعر

الصرف الجديد السلع المستوردة من الخارج تبدو أرخص في نظر المستهلك الإنجليزي. في حين أن السلع الانجليزية المصدرة إلى الخارج تبدو أغلى في نظر المستهلك الأجنبي وكانت النتيجة لهذا الوضع زيادة الواردات الانجليزية و انخفاض الصادرات الانجليزية مما اضطر انجلترا في نهاية الأمر إلى الخروج عن نظام الذهب عام 1931.[1]

و من أوضح الأمثلة على الحالة الثانية و هي حالة تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته هي حالة الدويتشمارك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فلقد اتضح فيما بعد أنه قد تم تحديد سعر الصرف الألماني عند قيمة تبين فيما بعد أنها كانت أقل مما يتفق مع إمكانيات الإنتاج الألماني 1947. و لقد أدى هذا الوضع إلى أن بدا إنتاج الصناعة الألمانية أرخص في نظر العالم الخارجي كما بدا إنتاج العالم الخارجي أغلى في نظر المستهلك الألماني.و ترتب على ذلك حدوث زيادة في الصادرات الألمانية،و انخفاض في الواردات الألمانية من العالم الخارجي،و حقق ميزان المدفوعات الألماني نتيجة لذلك فائضا ظل يتراكم حتى عهد قريب. واضطرت ألمانيا الغربية في نهاية الأمر إلى رفع قيمة عملتها الخارجية في مارس 1961 بحوالي 5،ثم إلى تعويم المارك الألماني عام 1971.

الفرع الثالث:تغير مستوى الدخل:

تودي زيادة مستويات الدخل في الدولة قيد البحث إلى زيادة اتفاقها على الواردات،كما أن انخفاض مستويات دخولها يودي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات،و بالمثل فان زيادة مستويات الدخول في الدول الأجنبية توجي عادة إلى زيادة إنفاقها على السلع و الخدمات المحلية،أي إلى زيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجي،كما إن نقص مستويات الدخول في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع و الخدمات المحلية،أي بانخفاض صادرات الدولة قيد البحث إلى الخارج.

و بالإضافة إلى العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية،و تسبب بالتالي اختلالا في التوازن الاقتصادي الخارجي. و من بين هذه العوامل تغير عدد المستهلكين الأجانب،و تغير أذواقهم و تغير المستوى التكنولوجي إلا انه من الملاحظ أن التغير في هذه العوامل لا يتم عادة إلا في فترات زمنية متباعدة،الأمر الذي بجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي الخارجي.

و فيما يختص بالدول النامية فإنه يمكن إضافة عامل أخر بسبب اختلالا في موازين مدفوعاتها. فالتنمية الاقتصادية تقتضي زيادة واردات هذه الدول من السلع الإنتاجية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من السلع التي يمكن أن نطلق عليها "سلع التنمية".

و تستمر هذه الزيادة في واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبيا،و يتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدما. كذلك فانه في الكثير من الأحيان تضطر الدولة إلى تمويل وارداتها تلك من خلال

[1]–سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،(الدار المصرية اللبنانية،2000)،ص 212–214

بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات. و يترتب على هذه الزيادة المضطربة حدوث اختلال هيكلي،مزمن في موازين مدفوعات الدول النامية.

في ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تودي إلى إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة و هي:تغير مستويات السلع و الخدمات،و تغير أسعار الصرف الأجنبية،ثم تغير مستويات الدخول. من هنا أيضا يمكن أن نقرر أن استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يتطلب إحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث تحدث التغير المطلوب في ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث:طرق استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي:

و كما اشرنا من قبل فإن بعض المنظرين يطلق على الفائض توازنا اقتصاديا خارجيا موجبا،و على العجز توازنا اقتصاديا خارجيا سالبا.

أما الآن فعلينا أن نبحث في طريق كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي بتعبير متكافئ،فانه يجب علينا بيان كيف يؤدي وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات إلى حدوث تغير في مستويات الأسعار أو سعر الصرف الأجنبي و مستوى الدخل ثم كيف يساعد هذا التغير في العوامل الثلاثة –كلها أو بعضها–على إزالة الاختلال و العودة من جديد إلى حالة التوازن الاقتصادي الخارجي.

إن كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي هي أن حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات من شأنه أن يحدث أثرا في مستوى الأسعار و سعر الصرف الأجنبي و مستوى الدخل. إلا انه من غير المستطاع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التغيرات في آن واحد. لهذا يتعين علينا تركيز النظر على عامل واحد من افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها،بتركيز النظر على تغير مستوى الأسعار.

الفرع الأول:تغيير مستوى الأسعار:

يتصرف التفسير التقليدي الذي سيطر على الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1914 تقريبا إلى أن التوازن الاقتصادي الخارجي في ميزان المدفوعات إنما يتحقق في ظل قاعدة الذهب الدولية –و ما تقرره من ثبات أسعار صرف العملات الدول المشتركة–عن طريق ما تزاوله انتقالات الذهب الدولية من تأثير على مستويات الأسعار.

و يعتبر الاقتصادي المشهور دافيد هيوم D.Hume(1776/1711)أول من جذب الانتباه إلى هذه العلاقة بين مستويات أسعار السلع و الخدمات و عودة التوازن الاقتصادي الخارجي في نظريته المعروفة بنظرية التوازن التلقائي. و قد قال بها ردا على الآراء التجارية السائدة في عصره حيث كان التجاريين Mercantilists ينادون بوجوب أن تعمل الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس و ذلك بإخضاع التجارة الخارجية لقيود تكفل تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي الموجب و لقد تصدى هيوم لهذه السياسة حيث بين عدم جدواها مؤكدا على أن زيادة المعدن النفيس لا تعني سوى زيادة كمية النقود و بالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات

---

[1] –سامي عفيفي حاتم،مرجع سابق،ص 214–215

المحلية بالنسبة لأسعار السلع و الخدمات العالمية،الأمر الذي يسفر عن ارتفاع قيمة الواردات و انخفاض قيمة الصادرات و من ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات. بعبارة أخرى،فان الاختلال في ميزان المدفوعات يودي إلى تغيرات في مستويات أسعار السلع و الخدمات في الداخل و الخرج بحيث تعود كل بلد تلقائيا إلى توازنها الخارجي. و لقد اقتنع مفكري الجيل الأول للنظرية التقليدية و هم آدم سميث،ديفيد ريكاردو،و جون ستيوارت ميل بنظرية هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي و أصبحت هي النظرية التقليدية المعتمدة في بيان القوى الاقتصادية التي تحقق التوازن الاقتصادي الخارجي كلما طرأ عليه اختلال. هذا هو الدافع و راء تسليم كتاب المدرسة التقليدية بان مشكلة التوازن الخارجي لميزان المدفوعات تعتبر معطاة تحل من تلقاء نفسها حالة حدوثها بدفع القوى الاقتصادية التي يشتمل عليها النظام الاقتصادي الحر.[1]

و تفصيلات ما تقدم هو أن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين يترتب عليه مجموعة من التغيرات الاقتصادية في كل من بلد العجز و بلد الفائض. ماذا تناولنا بهذا العجز لوجدنا ا ناول اثر يترتب على حدوث العجز في ميزان المدفوعات هو خروج الذهب من بلد العجز –عند نقطة خروج الذهب–إلى بلد الفائض لسد العجز في ميزان مدفوعاتها.ذلك أن السلطات النقدية في بلد العجز تحول دون ارتفاع سعر الصرف (قيمة الدولار الأمريكي)عن نقطة خروج الذهب و ذلك من بيع الذهب للمستوردين بسعر صرف ثابت حيث يقومون بعد ذلك بتصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدولارات اللازمة.

أما الأثر الثاني الذي يحدث في بلد العجز هو نقصان الأرصدة الذهبية،و بالتالي انخفاض عرض النقود. فمن المعروف أن كمية النقود المتداولة تتوقف على مقدار الأرصدة الذهبية المملوكة لدى الدولة وفقا للقواعد المعمول بها في ظل قاعدة الذهب الدولية.وعليه فان نقصان أرصدة الذهب يتبعه نقصان كمية النقود المستخدمة في التداول.

و يتمثل الأثر الثالث الذي يصيب بلد العجز في انخفاض المستوى العام للأسعار أعمالا كمية النقود التي تقر بوجود علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار.

أما عن الأثر الرابع فيأخذ شكل انخفاض أسعار صادرا ت بلد العجز نتيجة لانخفاض المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات بالداخل مقارنا بمستواه بالخارج و يودي ذلك لزيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات.

أما الأثر الخامس فيتلخص في عودة التوازن الاقتصادي إلى ميزان المدفوعات بفعل زيادة الصادرات و انخفاض الواردات،و تستمر حركة زيادة الصادرات و انخفاض الواردات إلى أن يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات.بل إلى أن يتحقق فائض به.و يساعد تحقيق هذا الفائض إلى أن تدخل إلى البلد كمية الذهب السابق خروجها مما يودي إلى زيادة كمية النقود،و بالتالي المستوى العام للأسعار إلى أن يتعادل مع المستوى السائد في الخارج.

---

[1]–سهير محمد السيد حسن،النقود والتوازن الاقتصادي،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1985)،ص 276–277

إن عودة التوازن الاقتصادي إلى ميزان المدفوعات إنما يتم بطريقة تلقائية دون ما تدخل من جانب السلطات الاقتصادية في أي من الدولتين طرفي التبادل. و يشترط لتحقيق ذلك هو المرونة النهائية لكل من الطلب على الصادرات و عرضها و الطلب على الواردات و عرضها. كذلك فان هذا التحليل التقليدي يقرر أن التوازن في ميزان المدفوعات يتضمن في طياته حدوث توازن في توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف دول العالم،كما يتضمن أيضا تعادل مستوى الأسعار في جميع دول العالم.

و نحاول فيما يلي إجمال التغييرات التي تحدث في كل من بلد العجز و بند الفائض في أعتاب وجود اختلال في ميزان المدفوعات بين الدولتين.[1]

بلد العجز	بلد الفائض
1/خروج الذهب	1/دخول الذهب.
2/ارتفاع سعر إعادة الخصم أو بيع البنك المركزي لسندات حكومية	2/انخفاض سعر الخصم أو شراء البنك المركزي لسندات حكومية.
3/انكماش كمية النقود المتداولة.	3/زيادة كمية النقود المتداولة.
4/انخفاض المستوى العام للأسعار.	4/ارتفاع المستوى العام للأسعار.
5/زيادة حجم الصادرات و نقصان حجم الواردات.	5/نقصان حجم الصادرات و زيادة حجم الواردات.

المصدر:سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،(الدار المصرية اللبنانية،2000)،ص 220

الفرع الثاني:تغيير سعر الصرف:

تناولنا فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف المختلفة و كذلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات مستخدمة في ذلك الإجراءات التعويضية أو أموال الموازنة كعلاج مؤقت للخلل في ميزان المدفوعات.

وهنا يتم دراسة اثر سعر الصرف كأحد الوسائل التي تنتهجها السلطات المهيمنة على دفة الأمور الاقتصادية كوسيلة لعلاج الخلل المزمن في ميزان المدفوعات. و يطلق على ذلك كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل. و في هذا المقام يفرق الفرد بين نوعين من التغيير في سعر الصرف الأجنبي:

*تخفيض قيمة العملة Depreciationأي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي و يحدث ذلك حينما تزداد المدفوعات المستقلة عن المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات،أي حينما يزداد الطلب على الصرف الأجنبي،من هنا فان تخفيض قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات. و يأخذ تخفيض قيمة لعملة بدوره احد معنيين:الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطني،أو دفع وحدات أكثر من النقد المحلي لنفس الوحدة.

[1]–سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 217–219

*رفع قيمة العملة Appreciation أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي و يأتي ذلك في حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات أي حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي عن الطلب على الصرف الأجنبي من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الإجراءات الهادمة إلى تخفيض قيمة الفائض في ميزان المدفوعات. و يأخذ قيمة العملة بدوره احد معنيين:الحصول على وحدات أعلى من الصرف الأجنبي في مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الوطني،أو دفع وحدات اقل من النقد الوطني للحصول على واحدة من الصرف الأجنبي.

و كقاعدة عامة يمكن القول أن تخفيض العجز و زيادة أو خلق فائض في ميزان المدفوعات يعتبر تحسنا في ميزان المدفوعات. في حين يعتبر زيادة العجز أو انخفاض أو تلاشي الفائض تدهورا في ميزان المدفوعات. و يستهدف تخفيض بل والقضاء(ارتفاع سعر الصرف)تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تخفيض بل و القضاء على العجز في ميزان المدفوعات،فانه يقال أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا –مع إجراء تخفيض قيمة العملة–إذا حدث انخفاض أو تلاشي العجز فيه،أي إذا ترتب على هذا الإجراء زيادة عرض الصرف الأجنبي (المتحصلات المستقلة)و انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي (المدفوعات المستقلة)

أما رفع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف)فانه يستهدف أحداث تدهور في ميزان المدفوعات من خلال إنقاص أو القضاء على الفائض المتواجد في ميزان المدفوعات. و يقال في هذه الحالة أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا مع إجراء رفع قيمة العملة إذا ترتب عليه حدوث تخفيض أو القضاء على حجم الفائض في هذا الميزان.أي إذا ترتب عليه زيادة الطلب على الصرف الأجنبي(زيادة المدفوعات المستقلة)و انخفاض عرض الصرف الأجنبي (انخفاض المتحصلات المستقلة) و يحدث التجاوب الطبيعي في حالة كل من رفع أو خفض قيمة العملة إذا اخذ كل من منحنى الطلب على الصرف الأجنبي و منحنى عرضه الشكل الطبيعي و يتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه تكسي مع سعر الصرف و جدول العرض إلى التغيير في اتجاه طردي مع سعر الصرف. غير انه تجب الإشارة إلى أن منحنيات الطلب على الصرف الأجنبي و عرضه تنصبان على كل من الطلب الكلي و العرض الكلي في سوق الصرف الأجنبي،و لقد سبقت الإشارة إلى أن هذين المتغيرين يضمان الكثير من المعاملات اقتصادية التي لكل منها على حدة طلب و عرض مستقل. لذلك فان التحليل الدقيق لمعرفة تجاوب ميزان المدفوعات للتغييرات الحادثة في سعر الصرف يتطلب بدوره تحليلا دقيقا لسوق الصرف الأجنبي لكل من هذه المعاملات الاقتصادية على حدة.غير انه يمكن الاعتماد على التقسيم السابق لميزان المدفوعات إلى كل من "الحساب الجاري"حساب التحويلات من جانب واحد و حساب رؤوس الأموال و الاكتفاء بدراسة سوق الصرف الأجنبي لهذه التقسيمات الثلاث من المعاملات الاقتصادية.معنى ذلك أن كل من منحنى الطلب الكلي على الصرف الأجنبي و منحنى العرض الكلي منه يتم تقسيمه إلى ثلاث منحنيات مستقلة يعبر الأول عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية و

الثاني عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية من جانب واحد،و الثالث عن سوق الصرف الأجنبي لحركات رؤوس الأموال.[1]

و بالرغم من أهمية هذا التقسيم،إلا أننا سوف نقتصر تحليلنا لأثر تغييرات سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات على سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية. بعبارة أخرى فان هذا التحليل سوف ينصب فقط على معرفة اثر تخفيض أو رفع قيمة العملة على حركة الصادرات و الواردات.

ويمكن القول بداية أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحادثة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين رئيسيين هما:قيمة الصادرات أو قيمة الواردات. غير أن قيمة التغير في أي من هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغبير الحادث في عنصرين آخرين هما:

1 سعر كل من سلع التصدير و سلع الاستيراد.

2 كمية كل من الصادرات و الواردات.

الحالة الأولى:إذا كانت قيم كل من الصادرات و الواردات مقومة بالعملة الوطنية. و في هذه الحالة فان التغير في سعر الصرف يمارس تأثيره على كل من مستويات الدخل القومي و التشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجاري. فإذا كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل و الدفع فان رصيد الميزان التجاري لابد و أن يقاس بالعملة الوطنية لا رصيد هذا الميزان هو الذي يدخل في حسابات الدخل القومي.

الحالة الثانية:إذا كانت قيم كل من الصادرات و الواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية،ففي هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض العملة على مركز الدولة من الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية،بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات

وهذه العلاقة التأثيرية التي تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجاري تتوقف على مرونات الطلب والعرض للصادرات في كل دولة،أي تتوقف على:

_مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.

_مرونة العرض المحلي للصادرات.

_مرونة الطلب المحلي للواردات.

_مرونة العرض الأجنبي للواردات.[2]

[1]–محمد السيد حسن،النقود والتوازن الاقتصادي،مرجع سابق،ص 275-276

[2]–سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 215-224

الفرع الثالث:تغيير مستوى الدخل:

حتى يتسنى تفسير وتعقب أثر تغيرات الدخل القومي على إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يجب أن يحل نموذج التشغيل الناقص محل نموذج التشغيل الكامل ويعرف هذا النوع من التحليل بفكرة مضاعف التجارة الخارجية،وطبقا للنظرية الكينزية فإن التغير في مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف يلعب نفس الدور الذي يلعبه تغير مستويات الأسعار في النظرية التقليدية(كما أشرنا إليه سابقا).

وبذلك فالتغيرات التي تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها التأثير على حجم الانفاق القومي وبالتالي توليد تغيرات في حجم الدخل القومي،وذلك من خلال العلاقة التالية:

مضاعف التجارة الخارجية=الزيادة الكلية في الدخل/الزيادة الأولية في الصادرات[1].

المبحث الثاني:الإطار العام لميزان المدفوعات:

إن العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تربط بين اقتصاد دولة واقتصاديات العالم حقيقية،ونظرا لأهميتها فإن الدول تلجأ لتسجيلها في شكل حسابات خاصة تعرف باسم حسابات ميزان المدفوعات.

المطلب الأول:تعريف ميزان المدفوعات:

_هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.[2]

_ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة.[3]

_يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الاساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد اجنبي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

و من المعروف ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات و الواردات السلعية و الخدمية و حركة رؤوس الاموال بأصنافها المختلفة،اضافة الى تحويلات رأسمالية من جانب واحد ...الى غيرها،و بالطبع فانه لابد ان تستتبع بحقوق و التزامات فيما بين هذه الدول ،على ان هذه جميع المعاملات تدون في ميزان المدفوعات.

_إن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسالة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1/إن تطور حجم و قيمة و هيكل هذه المعاملات انما تعكس بالنتيجة المشاكل الاساسية و معطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية او دولية.

1–سامي عفيفي حاتم،مرجع سابق،ص 226

2–موسى سعيد مطر،وآخرون،المالية الدولية،الطبعة الأولى،(عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2008)،ص 15

3–فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 93

2/إن هذه المعاملات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

3/أما هيكل هذه المعاملات فهي تعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته التنافسية و درجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي ،لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الانتاج و التصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات،و درجة التوظيف ،و مستوى الاسعار و التكاليف،و المستوى العلمي و التكنولوجي...الخ.

4/وفي ضوء ذلك،فان الميزان يشكل اداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع –كما سيرد ذكره الان–مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية او الجغرافية او عند تصميم السياسات النقدية و المالية،كذلك فان المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورية للبنوك و المؤسسات و الاشخاص سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية وعلى صعيد اخر فانه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع اعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات قاطبة(قابلة)للحكم على المركز الخارجي للعضو.[1]

<u>المطلب الثاني:عناصر ميزان المدفوعات(مكوناته):</u>

تسجل مختلف العمليات القائمة بين المقيمين في بلد معين وبلد آخر في ميزان المدفوعات،وهذا بدوره ينقسم إلى عناصر يتم التطرق لها كالآتي:

<u>1/الحساب الجاري:The Current Account:</u>

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين:

<u>أ–الميزان التجاري:</u>

يتعلق بتجارة السلع اي صادرات لسلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب،اي انه تسجل فيه التجارة المنظورة،أي صادرات و واردات السلع،و تسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري إما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي . و يحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع >واردات السلع. كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع < واردات السلع . ويحقق الميزان التجاري توازننا إذا كانت صادرات السلع =واردات السلع.

<u>ب–ميزان الخدمات:</u>

تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية،و يسمى بحساب او ميزان المعاملات الغير منظورة،و يسجل فيه صادرت و واردات الخدمات.و من أمثلة صادرات الخدمات:استخدام الجانب لشركات النقل و الملاحة الوطنية،إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهي كلها استيراد لخدمات وطنية،و تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير منظورة،إما واردات الخدمات فتسجل في الجانب المدين،و من أمثلة واردات

[1]–عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 115–116

الخدمات مدفوعات لشركات النقل و الملاحة الأجنبية،و مدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية و العسكرية،و مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية و أرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل.و يسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج و أرباح الاستثمارات.

و لكن يلاحظ إننا لا ننظر فقط إلى رصيد الميزان التجاري و إنما ننظر أيضا لرصيد الحساب الجاري ككل،فمثلا قد يحقق الميزان التجاري عجزا و تتلاشى أهميته إذا أمكن تكوين فائض اكبر منه في ميزان التجارة غير المنظورة،كان يعتمد البلد على النشاط السياحي او أداء بعض الخدمات او ما تدره له استثماراته في الخارج

أما إذا حقق الميزان التجاري فائض او عجز فيجب أن ننظر للظروف الاقتصادية التي تحقق فيها هذا الفائض او العجز،فإذا تحقق الفائض في ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظف الكامل و تحقيق النمو المستهدف و إتباع سياسة صحيحة لتنمية الصادرات فانه يدل على متانة اقتصاد البلد،إما إذا تحقق في ظروف اقتصادية غير ملائمة أو بإتباع سياسة لتقيد الواردات مثلا فانه لا يدل على قوة الاقتصاد،و إنما يدل على نجاح البلد في تنفيذ سياسة معينة غالبا ما تؤدي إلى من الاختلال.

2/حساب رأس المال:Capital Account

و يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة و المديونية للدولة لان معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط،بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى أخر ،و التي تنقسم إلى نوعين:

أ-تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

و يقصد بها تحركات رأس المال من بلد إلى الخارج و العكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الأجل و إقساط سدادها.

وتسجل القروض الوطنية للخارج و الاستثمار الوطني في الخارج و أقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج،و على العكس من ذلك فان القروض الأجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر و أقساط سداد القروض الوطنية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة.

ب-تحركات رؤوس الأموال قصيرة المدى:

و يقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة،و تقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين اما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن و تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

*الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية غير الملائمة،و يؤدي ذلك الى هروب رأس المال و اللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

*اختلاف مستويات أسعار الفائدة،لان هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل اكبر.

*لغرض المضاربة فمثلا عندما يتوقع المضربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا تحققت توقعاتهم و العكس.[1]

3/حساب التسوية:

ويختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة،و يتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

*الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.

*الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.

*الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة الأجنبية،و الأوراق التجارية الأجنبية.

*الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.

*الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

*موارد صندوق النقد الدولي.

*القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري و حساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري و حساب رأس المال اكبر من الجانب الدائن.ويتحقق عجز إذا كان الجانب المدين فيها اكبر من الجانب الدائن .و يتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية السابق ذكرها،و يعد ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية و يجب ان نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابي و التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية و الرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها.أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي لابد و أن يتم.[2]

[1]–محمد صالح القريشي،المالية الدولية،الطبعة الأولى،(عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2008)،ص 62–63

[2]–أحمد محمد السريتي،محمد غزت غزلان،التجارة الدولية–المؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 234–337

شكل 03:ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

الحساب الجاري	مدين Debit(−)	دائن(+) Credit
أ-سلع وخدمات 1-صادرات السلع والخدمات		+
2-استيراد السلع والخدمات	−	
3-مدفوعات شحن	−	
4-الإنفاق على السياحة	−	
5-الفائدة والعوائد من الأسهم المستلمة		+
ب-مدفوعات تحويلية 1-الهدايا والتبرعات الخاصة المستلمة		+
2-تحويلات حكومية إلى الخارج	−	
حساب رأس المال 1-صافي تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل		+
2-إعادة الدفع على القروض	−	
3-صافي تدفق رأس المال قصير الأجل إلى الخارج		+
حساب الاحتياطات الدولية الرسمية(التسوية) 1-شراء العملات الأجنبية رسميا	−	
2-تخصيصات حقوق السحب الخاصة SDRالمستلمة		+

المصدر :محمد صالح القريشي،المالية الدولية،الطبعة الأولى،(عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2008)،ص 63

المطلب الثالث:حتمية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات:

كقاعدة عامة يمكن القول أن الأقسام الفرعية لميزان المدفوعات لم تشهد توازنا على الإطلاق بين الجانب الدائن و الجانب المدين لهذه الموازين الفرعية.ويمكن صياغة هذه القاعدة على هذا النحو إلى ما يسفر عنه الواقع العملي من انه من النادر أن يتحقق التوازن لكل من ميزان المعاملات الجارية و ميزان التحويلات من جانب واحد كميزان رأس المال و حساب الذهب و الصرف الأجنبي على حدة،فالقرارات المتعلقة بالصادرات و الواردات السلعية،و تلك المتعلقة بصادرات و واردات رؤوس الأموال إنما تصدر عن العديد من الإفراد و الهيئات و المؤسسات المتفاوتة من حيث الرغبات و الميول مما يجعل من العسير ان تتلاقى الأهداف التي ترما إليها خطط المستوردين،و الأهداف التي تسعا إليها خطط مصدري رؤوس الأموال مع الأهداف التي تنشدها خطط مستوردي رؤوس الأموال.

على انه بالرغم من صحة القاعدة السابقة و الخاصة بعدم توازن ميزان العمليات الجارية و ميزان رأس المال على حدة،إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد و ان تتعادل حسابيا مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات او بتعبير متكافئ لابد و ان تتساوى جملة الإيرادات الخارجية لدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية.هذه النتيجة يمكن إيضاحها من خلال المثال الحسابي الوارد في الجدول.

فطبقا للبيانات الواردة في الجدول يتضمن الجانب الدائن جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين سواء كان ذلك من خلال بنود الصادرات المنظورة،الصادرات غير المنظورة و الهبات و الإعانات و المنح و الهدايا التي يتلقاها المقيمون من غبر المقيمين،أو واردات رؤوس الأموال بجميع أنواعها. و تحت الجانب المدين تقيد كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب غير المقيمين حق التصرف على القوة المملوكة للمقيمين سواء أكان ذلك في صورة واردات منظورة،و إيرادات غير منظورة ،الهيئات،الإعانات،المنح،الهدايا التي يرسلها المقيمون الى المقيمين،و صادرات رؤوس الأموال بجميع صورها.و مضمون ذلك ان الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التي تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد،و ان الجانب المدين يبين الكيفية التي استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية.لهذا لابد و ان تتعادل القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية مع الجانب المدين.غير انه في الوقت ذاته و كما يتضح من الجدول فان الحسابات الفرعية التي يتكون منها ميزان المدفوعات غير متوازنة،فميزان المعاملات الجارية يحقق فائض مقداره 1400 جنيها مصريا يناظره عجز في كل من حسابات التحويلات من جانب واحد مقداره 20 جنيها مصريا ،و عجزا في ميزان رأس المال مقداره 120 جنيها مصريا ،هذا الفائض في الميزان التجاري يستخدم لتمويل العجز في كل من حساب التحويلات من جانب واحد و حساب رأس المال.[1]

دائن(+)	مدين(−)
1/الصادرات المنظورة 500 2/الصادرات غير المنظورة 100	6/الواردات المنظورة 400 7/الواردات غير منظورة 60
3/رصيد الميزان الجاري +140	
4/متحصلات بلا مقابل (هبات و تعويضات 50) 5/واردات رؤوس الاموال 300	8/مدفوعات بلا مقابل،هبات و تعويضات 70 9/صادرات رؤوس الاموال 380 10/الزيادة الصافية لاحتياطي البنك المركزي من الذهب و العملات الاجنبية
المجموع 90	950

المصدر:سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،(الاسكندرية:الدار المصرية اللبنانية،2000)،ص 140

[1]–سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 138-140

المطلب الرابع:وظائف ميزان المدفوعات:

يؤدي ميزان المدفوعات طبقا للتعريف المتقدم عددا من الوظائف الاقتصادية الهامة يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة و اقتصاديات العالم الخارجي،فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لأعطتنا مزيدا من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للعاملات الاقتصادية الدولية إلي مر بها الاقتصاد القومي محل الدراسة .

ب-معاونة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظرا في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية و النقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

ج-تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة لتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.[1]

إضافة للوظائف التالية:

1/تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة مع اقتصاديات العالم الخارجي فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لمنحتنا المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي.

2/معاونة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه الأمور بالبلاد نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية و النقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

3/تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

4/الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني و المساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة،فإذا قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي فقد يتسبب ذلك في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.

5/يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد خاصة في المدى القصير.

6/توفير معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير.

7/يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.

8/يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف.

9/يسمح بتحديد طبيعة و بعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.

---

[1]-سامي عفيفي حاتم،مرجع سابق،ص 117-118

10/يسمح بمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي و ما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه للدولة و بالتالي معرفة مكانة و دور الدولة في السوق الدولية مقارنة بباقي الدول.
المتابعة لحركة المبادلات السلعية و الخدماتية وعمليات التوزيع للمداخيل والتحويلات و أيضا متابعة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدولة.[1]

المبحث الثالث:توازن واختلال ميزان المدفوعات:

إن توازن ميزان المدفوعات يعني التكافؤ والتعادل بين الجانب المدين والجانب الدائن في جميع الأحوال،والتوازن بمعناه الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق.

المطلب الأول:التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات وشروطه:

إن إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي تتكافأ بحكم طبيعة الاشياء مع مدفوعاتها من الصرف الأجنبي خلال أي فترة من الزمن. وإذا كان الأمر كذلك،فكيف يتردد بين الحين و الآخر عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات وللإجابة على هذا التساؤل يقتضي الامر التنويه إلى أن التعادل الحسابي الدائم لميزان المدفوعات ينصر إلى تعادل كل بنود الأصول و الخصم بعد إضافة بند السهو والخطأ،وهذه نتيجة منطقية في ظل القواعد المتعارف عليها في ظل نظرية القيد المزدوج. أما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود معينة ذات طبيعة خاصة.

ومن هنا فإنه على حين يتحقق التعادل حتما بين الجانب الدين ليزان المدفوعات في جميع الاحوال،فإن التوازن بمعناه الاقتصادي قد يتحقق،وقد لا يتحقق. إذ يقال أن الظاهر الاقتصادية في حالة توازن (إذا تعادل مفهوم القوى التي تتناهبها على نحو لا يكون من شأنه تغير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك).

من هنا كان التساؤل الحقيقي بالنسبة لمضمون الاقتصاد لميزان المدفوعات متعلق بطبيعة البنود التي يجن توازن مجموع أصولها وخصومها. وبتعبير متكافئ أي بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة الميزان الاقتصادي من عدمه. ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين:

معاملات اقتصادية فوق الخط Above the Line

معاملات اقتصادية أدنى الخط Below the Line

وبناء عليه يمكن أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكان في صورة فائض أو في صورة عجز،أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها فائض أو عجز.

[1] -عزوز علي،بوزيان عبد الباسط،تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري:خلال الفترة(1990-2002)،(الشلف،مذكرة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية،2004-2005)،ص 13

من هنا فإن تصرف السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط،متوقف على الحالة التي تكون عليها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط،فإذا وجد عجز –على سبيل المثال–في مجموع العاملات الاقتصادية الوقعة فوق الخط،تطلب الامر تدخل السلطات النقدية لتمويل هذا العجز عن طريق إحداث فائض مناظر في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط.[1]

المطلب الثاني:اختلال ميزان المدفوعات وتفسيره:

الاختلال هو الحالة الغير طبيعية لميزان المدفوعات ويمكن أن يحدث إلا في أجزاء معينة من الميزان.

الفرع الأول:اختلال ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات يشمل نوعان من المعاملات،أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للقطر وثانيهما تمثل بنود نقص لأنها تنجم من المدفوعات الخارجية و الخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم توازن بين هذين البندين،سواء بهيئة بعجز أو فائض و من الواضح ان الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج،في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج و السؤال الذي سرعان ما يبرز هنا،هو كيف يحدث خلل في ميزان المدفوعات في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازن دائما نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج و كما عرضناه أنفا.و الجواب على ذلك هو ان الخلل سيحصل في أجزاء معينة من الميزان. و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري –لكونه من اكبر الحسابات–أكثر ضررا على الاقتصاد الوطني منه في حالة الفائض.فالعجز سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بافتراض ثبات قيمة العوامل ذلك لان العجز سيقود إلى عرض العملة المحلية في السوق المذكور أكثر من حاجة او طلب الأجانب على شراء سلعة ذلك القطر.و عادت ما تستخدم السلطات العامة هنا السياسات النقدية و المالية لتعديل هذا الخلل.

أما كيف يتم قياس الخلل في ميزان المدفوعات؟في الواقع أن حالة الخلل يجب أن تتجاوز نسبة 50% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات و المدفوعات المتحققة من التعاملات الاقتصادية للقطر مع الأجانب خلال فترة سنة و هو ما يعرف بالخلل السنوي،أما الخلل المتراكم فهو مجموع الاختلافات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة.[2]

الفرع الثاني:تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات:

يبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات العديد من النظريات ومن أبرزها:

–النظرية الكلاسيكية:والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد،وسريان الحرية الاقتصادية،وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساسا،وحرية التجارة،وترى بأن الاختلال في ميزان المدفوعات حالة وقتية تزول بفعل آلية السوق،أي من خلال التفاعل الحر لقوى السوق المستند إلى حرية التجارة.

[1]–سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 146-147

[2]–عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 123-124

حيث أن البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات يزداد ويشتد طلبه على النقد الأجنبي،ويرافق ذلك خروج الذهب منه لتسديد زيادة وارداته على صادراته بسبب نقص النقد الأجنبي اللازم لتسديد هذه الزيادة ونقص الاحتياطات الذهبية(نتيجة خروج الذهب)،هذا يؤدي لنقص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الأمر الذي نجم عنه انخفاض الأسعار في الداخل(هذا يجعلها أرخص بالمقارنة مع السلع المستوردة)وبالتالي الحد من استيراد هذه السلع نظرا لارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية ويشجع على زيادة تصديرها،ويستمر هذا إلى أن يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

مما سبق فإن حركة الذهب والنقد الأجنبي المرتبطة بحركة التصدير والاستيراد تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بشكل تلقائي،الأمر الذي يجعل حصول الاختلال مرتبط بحالات وقتية تزول بفعل هذه الآلية التي توفرها حرية التجارة وعدم وجود قيود تعرقل عملها.

-النظرية الحديثة:هي نظرية الدخل التي تمثلها النظرية الكينزية،فتوضح بأن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية لا بد أن يؤدي إلى حدوث تغيرات في الدخل القومي بالشكل الذي يؤدي إلى العودة إلى التوازن حيث أن وجود الفائض يرتبط بزيادة الانتاج في الصناعات التصديرية،وزيادة التشغيل فيها وزيادة الدخول وزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المنتجة والمستوردة وبالتالي زيادة انتاجها،زيادة التشغيل،زيادة الدخل،وزيادة الطلب الفعال من جديد على الانتاج المحلي والاستيراد.وهذه الزيادات المتتالية في الاستيراد ستؤدي بالنتيجة إلى استنفاذ الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات وهو ما يقود إلى تحقيق التوازن.

أما في الحالة التي يحصل فيها العجز هذا معناه انخفاض الواردات،وهذا يؤدي لانخفاض الدخول التي تؤدي لانخفاض الطلب الفعال على السلع المحلية والسلع المنتجة محليا والمستوردة،وبذلك يقل الاستيراد وبالتالي انخفاض الانتاج،وهذا يؤدي إلى نقص آخر في الواردات وفي النهاية التقليل من العجز في ميزان المدفوعات وصولا إلى التوازن.

مما سبق فإن التوازن يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدول من خلال سياسات معينة مقصودة لمعالجة الاختلال، اعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا واستيرادا، وعدم وضع القيود التي تقيد هذه الحرية.[1]

المطلب الثالث:أسباب عجز ميزان المدفوعات ومعيار تقدير حجم الاختلال:

تختلف أسباب عجز الميزان ومعايير تقدير ذلك،وسنتطرق إلى ذلك بجزء من التفصيل:

الفرع الأول:أسباب عجز ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات و هي:

1/التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر.فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر اكبر من قيمتها الحقيقية،فسيؤدي ذلك إلى

[1]-فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 130 -132

ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعا ته،و يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يقود بالنتيجة إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضا على ان الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعا ته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض،إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية –و كما ذكرنا آنفا–و التي تقود إلى حدوث اختلال مستمر في الميزان.

2/أسباب هيكلية:و هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الاستيراد)،بالإضافة إلى هيكل الناتج المحلي.وينطبق دلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي،أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كنفط مثلا)حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية،و تعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية و هو الاتجاه المميز لتجارة العالمية في الوقت الحاضر و كما هو في السابق،و النتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية–هي الأخرى–في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

3/أسباب دورية:وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار –المتقدمة عادة–و يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار و تدعى بالدورات الاقتصادية business cycles مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا.فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة و إنما تتفاوت في أوقات بدايتها و كذلك من حيث حدتها.فلو افترضنا دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من القطار الشريكة تجاريا معها،فمن شان حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل و حجم الدخل القومي المحليين،و بالتالي زيادة الإنفاق يرافقه زيادة في الطلب الكلي –بما فيه على السلع و الخدمات الأجنبية–و عندئذ سوف تزداد استيرادا ته في الوقت الذي تكون فيه الأقطار الأخرى –النامية مثلا–لم تبدأ بعد بهذه الحالة،أي لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور،و هكذا سيميل ميزان مدفوعات هذا القطر الى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الأقطار الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى ذلك القطر.و على العطس عندما يحصل كساد في القطر المتقدم حيث سينخفض مستوى التشغيل و الدخل المحليين فيه،و سينسحب الأمر إلى الإنفاق و الطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب على السلع و الخدمات المستوردة،و لكن الكساد لا يكون قد بدا بعد الأقطار الأخرى–النامية–فإذا طلبها على منتجات هذا القطر سوف يستمر بدون انخفاض،اي ستزداد صادرات القطر المذكور،مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعا ته و عجز في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

4/الظروف الطارئة:أي قد تحصل أسباب عرضية –إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه–بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حلة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا،فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني،وما

يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأس مالية إلى خارج القطر مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.[1]

الفرع الثاني:معيار تقدير حجم الاختلال:

هناك عدة مقاييس لتقدير حجم الاختلال هي:

1/تطور أرصدة الذهب و النقد الأجنبي على الصعيد المركزي:و مفاده،أن الموقف النهائي للميزان لابد ان ينعكس على أرصدة القطر من الذهب و النقد الأجنبي،فالفائض في الميزان سيؤدي إلى فائض في تلك الأرصدة،و على العكس في حالة عجز الميزان،و لذلك فان تسوية الخلل في الميزان يتم من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب و النقد الأجنبي لذلك القطر.

2/مقياس ميزان المدفوعات الأساسي:حيث يتحدد حجم الاختلال هنا في التفات بين إيرادات و نفقات القطر على صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي.أما أسلوب التصحيح المتبع في هذه الحالة فيتم من خلال حركة راس المال قصير الأجل و كذالك من خلال تغيرات الذهب و النقد الأجنبي.

3/مقياس السيولة الخارجية:و يقصد به تحديد الخلل من خلال ملاحظة التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الرسمية المتاحة لدى القطر،و يطلق عليه أيضا بميزان المعاملات الرسمية.

4/مقياس العمليات التلقائية:و يعد من المقاييس المهمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات للقطر.و يشمل جميع العمليات العامة و الخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات،و إنما بدافع الربح و التجارة و هي تضم الحساب الجاري +حساب رأس المال،و تدعى بفقرات فوق الخط علما ان هناك شكل أخر من العمليات تدعى بعمليات الموازنة و هي عمليات تحدث من أجل توازن الميزان،تضم موجودات الاحتياطي الرسمي،و حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل،إضافة الى فقرة الخطأ و السهو،لذلك يطلق عليها بفقرات تحت الخط ،اي تستخدم في حالة وجود خلل بالميزان،فمثلا عندما يستورد قطر ما أكثر مما يصدر فهنا سيلجأ هذا القطر الى إحدى مصادر التمويل الخارجية لتسديد قيمة استيرادا ته سواء من الاقتراض من الخارج او استخدام جزء من احتياطاته الرسمية (من الذهب و النقد الأجنبي) ...الخ.و بذلك من اجل هدف نهائي و هو معالجة الخلل في ميزان مدفوعا ته.

بقي ان نشير في هذا السياق الى ما يعرف بالعجز المستتر لميزان المدفوعات،و يقصد به هو العجز الحاصل في رصيد القطر من النقد الأجنبي ضمن العمليات المستقلة لميزان مدفوعا ته و لكن غير ظاهر نظرا لتدخل السلطات العامة لتلافي هذا الخلل من خلال إتباع بعض السياسات الاقتصادية على صعيد معاملاتها الخارجية،فمثلا تلجا الى تقليص الاستيراد أو تضع قيودا على التحويلات الرأسمالية للخارج...الخ،و يلاحظ في هذا الحال انه بمجرد التخلي عن هذه السياسات سيظهر العجز في ميزان المدفوعات بصورة جلية.[2]

[1]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 125-128

[2]-سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 147-158

المطلب الرابع:أنواع الاختلال ووسائل معالجة العجز:

تعددت أسباب حدوث الاختلال في الميزان،وبتعددها تعددت أنواعه

الفرع الأول:أنواع الاختلال:

يمكن التمييز بين أنواع اختلال ميزان المدفوعات بحسب الأسباب المحدثة لها:

1/الاختلال الوقتي:وله صورتان:

1-1-الاختلال الموسمي:ويحدث في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم تصدير هذا المحصول الصادرات،وتتجاوز الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة.ولا يعتبر هذا اختلالا في ميزان المدفوعات لأنه هنا الميزان يأخذ مقدار الايرادات خلال السنة بأكملها.

1-2-الاختلال الطبيعي أو العارض:يقصد به اختلال ميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محصولها لكوارث في احدى السنوات مما يقلل من حجمه أو جودته،وهو اختلال مؤقت يزول بزوال سبب حدوثه ويدخل في هذا النوع ما تحدثه الحروب من زيادة الطلب في المواد الأولية وتزداد صادرات البلاد المنتجة لها ويحدث فائض كبير في ميزانها التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

2/الاختلال الدوري:وهو الذي يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي،ففي فترات الانكماش ينخفض الانتاج والدخول والائتمان وتنتشر البطالة فتنكمش الواردات مما قد يؤدي لحدوث فائض وفي فترات التضخم يتوسع الانتاج ويرتفع الائتمان والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد إيراداتها مما قد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات،وقد يعاني البلد من اختلال ميزان المدفوعات نتيجة انكماش أو تضخم معاصر انتقل إليها من العالم الخارجي.

3/الاختلال المزمن:ينشأ في الدول المتخلفة والمتطورة التي تعاني من انخفاض الانتاجية ويرجع بصفة أساسية إلى قلة أدوات الانتاج التي تتبعها الدول،والتي تعمد دائما إلى رفع مستوى الاستثمار والذي غالبا ما يجاوز طاقة تلك البلد على الادخار الاختياري ويترتب على هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار والادخار اتجاه مزمن نحو التضخم،وهو مزمن كونه يأتي سنة بعد أخرى بحيث أن مقدار الاستثمار الذي تقتضيه التنمية يتجاوز مقدار الادخار الاختياري ونتيجة لهذا التضخم وزيادة واردات الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان المدفوعات،ويعالج هذا الاختلال في الدول المتطورة والمتخلفة بالقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا.[1]

4/الاختلال المتصل بالأسعار:قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات لإحدى الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية،وكانت هذه العلاقة تتوقف على مستوى الأسعار الداخلي وعلى قيمة عملة الدولة في

[1]-محمد عبد العزيز عجمية،الاقتصاد الدولي،(الاسكندرية:دار الجامعات المصرية،1978)،ص 66-68

سوق الصرف بالنسبة للعملات الأخرى وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى،ويمكن التمييز بين أربع صور لهذا النوع من الاختلال:

4-1-ارتفاع وانخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف بما يلائم هذا التغيير بحيث تصبح قيمة العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى اختلال سلبي أو إيجابي.

4-2-رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذلك مرتبطا بالأسعار الداخلية أو دون أن تتغير الأسعار الداخلية بما يتلاءم مع هذا الارتفاع فرفع قيمة العملة مع ارتفاع الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل الطلب على صادرات الدولة لارتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

4-3-خفض قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية دون خفض مماثل فتصبح أسعار السلع الوطنية مرتفعة بالنسبة للأسعار العالمية فتقل الصادرات ويظهر العجز.

4-4-انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة فلا تقوى أسعار صادراتها على منافسة أسعار صادرات الدول الأخرى فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

5/الاختلال الهيكلي:وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الانتاج وبمستوى التكاليف والنفقات فيها وبالتقدم الفني الذي تطبقه في أساليب انتاجها وبمستوى معيشة سكانها وباتجاه الطلب العالمي إلى السلع البديلة الأخرى وبمركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية،فقد يتغير عامل أو أكثر ويؤدي إلى إحداث تغيير في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدي إلى اختلال إيجابي أو سلبي في موازين مدفوعات الدول المختلفة.

6/الاختلال الأساسي:ورد في اتفاقية صندوق النقد الدولي أنه"متى اقتنع الصندوق بناءا على طلب العضو أن ثمة اختلال أساسي ظاهر أو مكبوت في ميزان مدفوعاتها فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل ..... الخ"ويمكن القول بأن الاختلالات السابقة تخرج من معنى الاختلال الأساسي الذي ورد باتفاقية الصندوق.

وبالتالي فإن التوازن يكون ظاهريا فقط ووراءه يخفي اختلالا مكبوتا.[1]

الفرع الثاني:كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان المدفوعات يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الاقتصادية الدولية لاسيما في حدوث عجز في الميزان المذكور.و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما امكن ذلك الذي عادة ما يتطلب فترة من سنوات الى عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:التصحيح عن طريق آلية السوق،والتصحيح عن طريق تدخل السلطة العامة.

[1]-محمود يونس،اقتصاديات دولية،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2007)،ص 259-261

أولا:التصحيح عن طريق آلية السوق:

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي،و بالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقي الحاضر.و تأخذ هذه الطريقة عدة أشكال هي:[1]

أ-التصحيح عن طريق الية الأسعار:و يختص هذا الشكل من التصحيح بفترة قاعدة الذهب التي أسلفنا ذكرها في إطلالة الفصل السابق،و يتطلب تطبيقها ثلاثة شروط أساسية هي:

*ثبات أسعار الصرف.

*الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في القطر.

*مرونة الأسعار و الأجور (اي حية حركتها).

و تمثل هذه الشروط اهم اركان النظرية التقليدية classical théorie التي القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.و تتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من/الى القطر مع حالة ميزان مدفوعاته.ففي حالة فائض في الميزان فانه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب الى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول ،الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الاسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الاقطار الاخرى،و ستترتب على ذلك نتيجتين،أولها هي انخفاض صادرات القطر الى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب ،و ثانيهما هو ارتفاع في استيرادات القطر من الخارج مظرا لملائمة أسعار السلع الاجنبية من وجهة نظر مواطني القطر،و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات.اما في حالة حدوث عجز في الميزان فان النتيجة ستكون متعاكسة و لكنها ستقود الى توازن الميزان ايضا.

علاوة على ما ذكر،فان التغيرات الحاصلة في الاسعار يمكن ان تؤدي الى تغيرات في اسعار الفائدة طبقا لنظرية الكلاسيكية و هذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات و لكن ليس مثلما تؤثر مستوى الاسعار على اعادة التوازن في الميزان.ففي الحلة الولى(حالة الفائض)،بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما سيؤدي الى تدفق الاموال الى خارج البلاد capital out flows و بالتالي التخلص من الفائض المتاح و عودت التوازن الى الميزان ثانية.اما في الحالة الثانية (حالة العجز)فبالإمكان رفع سعر الفائدة من اجل جذب الاموال الاجنبية الى الداخل capital inflows و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و اعادة التوازن للميزان.

و حاصل ما تقدم،ان تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة تأخذ الاتجاه التالي:

الخلل في الميزان←خروج او دخول الذهب ←تغير في عرض النقود←تغير في مستوى الاسعار(بما فيها معدل الفائدة)←تغير في الصرف الاجنبي←التأثير على توازن الميزان.[2]

ب-التصحيح عن طريق سعر الصرف:و يختص هذا التصحيح بالمرحة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين.اما اهم الشروط الواجب توفرها لتطبيق هذه الطريقة هي

[1]-محمد صالح القريشي،المالية الدولية،مرجع سابق،ص 70

[2]-محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص 267

حرية أسعار الصرف،و عدم تقيدها من قبل السلطات النقدية.و تتلخص بان القطر الذي يعني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج الى العملات الاجنبية و بالتالي سيضطر الى عرض عملته المحلية في اسواق الصرف الاجنبية،بيد ان زيادة العملة المحلية ستؤدي الى انخفاض سعرها في الاسواق المذكورة و عندها ستغدو اسعار السلع و الخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الاجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر،و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع اسعار المنتجات الاجنبية في هذه الحالة،و تستمر هذه العملية حتى يعود التواز في ميزان المدفوعات.اما في حالة وجود فائض في الميزان فانه يحدث العكس تماما.[1]

ج-التصحيح عن طريق الدخول:تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية keynesian theory التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و اثرها عل الصرف الاجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات،و تعرف ب income adjustable theory اهم شروط النظرية هي:

_ثبات سعر الصرف.

_جمود الاسعار (ثباتها).

_الاعتماد على السياسة المالية fiscal Policy و خاصة الانفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الانفاق.

و تتلخص النظرية،بان الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي الى احداث تغير في مستوى الاستخدام و الانتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المتحقق،و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية،فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته فهنا سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية تواكبها زيادة في معدل الاجور و من ثم الدخول الموزعة و سيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة اكبر نتيجة لعمل المضاعف Multiplier فترتفع الاستيرادات مما يؤدي بالنتيجة الى عودة التوازن الى ميزان المدفوعات.و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.علما ان هذه الدائرة من التغيرات تحصل بطريقة تلقائية.بيد من العديد من الاقتصاديين الكينزيين لايروا ضمانا لمعالجة الخلل في الميزان المدفوعات بالطريقة الموصوفة اعلاه،ذلك انه في حالة العجز فان انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الانفاق وما يجر بدوره الى انخفاض في الطلب على الصرف الاجنبي،و لهذا السبب وحده يمكن ان تتدخل السلطات العامة من اجل تغيرات مناسبة -مقصودة- في الداخل بالقدر الذي يؤدي الى اعادة التوازن في ميزان المدفوعات.وطبقا للنظرية الكينزية،يمكن ان تقوم السياسة المالية بدو هام في هذا المجال و ذلك من خلال التغيرات في الانفاق كاستخدام الضرائب مثلا. ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن اجراء تخفيض في الانفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا و تحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك الى

[1]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 128

انخفاض اكبر من الدخل و بالتالي في الطلب الكلي ما في ذلك الطلب على الاستيراد،وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الاجنبي،و عندها سيعود التوازن الى الميزان.
وينطبق ذلك في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة.[1]

علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية امعالجة الخلل في ميزان المدفوعات،غير ان الكينزيين لا يعتمدون عليها مقارنة بالسياسة المالية.اما اهم السياسة النقدية فهي سعر الفائدة،حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره الى رفع سعر الفائدة،مما سيؤثر على حجم النفاق الكلي نظرا لانخفاض النفاق الاستثماري في هذه الحالة،و هو ما سيشجع على تدفق رؤوس الاموال للداخل Capital Inflows و عندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة،ان بمقدور السلطات العامة التدخل في اعادة التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية او النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان)او كساد اقتصادي(بسبب الفائض في الميزان)و يطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار و مع ذلك فان هذه السياسات قد لا تفي بالغرض المنشود في حالة وجود مشكلة التضخم تاركودي (Stagflation)لاقتصاد ما،فهنا سيحصل تقاطع في السياسات الاقتصادية الكلية نظرا لان هذا الوضع سيتطلب وجود سياسة توسيعية لمعالجة الركود او البطالة و سياسة انكماشية لمعالجة العجز او التضخم،و هكذا فان السياسة الانسب هي استخدام مزيج من السياستين المالية و النقدية.

د-طريقة المرونات(او التجارة):

اظهرت النظريتان الكلاسيكية و الكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات.حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات اسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاصر بعد انهيار نظام قيمة المعادلة عام 1981 و انتشار نظم الصرف القائمة غلى التعويم و كما اوضحناه انفا.فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية،في حين اكدت النظرية الكينزية على اهمية السياسة المالية في معالجة الخلل بميزان المدفوعات و التي ادت الى نتائج اقتصادية و اجتماعية غير مرغوب بها.

و لغرض تلافي هذه العيوب،استخدمت طريقة المرونات elasticities approch و التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال اجراء تخفيض العملة) و التي كما اسلفنا تكراره ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني،حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الاجنبي او الطلب عليه،و من ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات.[2]

بيد ان الاضافة التي تقدمه هذه الطريقة في هذا السياق،هو ان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد تؤدي الى الهدف المتوخى منها و ذلك للأسباب التالية:

---

[1]-محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص 288

[2]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 130-132

*ان نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (اي زيادة سعر الصرف الاجنبي) سيتوقف في المقام الاول على مرونة الطلب على صادرات البلد و استيراداته.

*كذلك ان اثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص absorption) له ،اي على درجة التوظف (employment) السائدة في الاقتصاد (ان كان في حالة توظف كامل او قريب منها او دونها) حيث ان لكل من هذه الانواع اثارها المختلفة على التكيف لميزان المدفوعات.

و سنقوم الان بتوضيح هاتين المسالتين بالتحليل و المناقشة:

1/مشكلة المرونات:بالرغم من العلاقات الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة و معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي ستطرأ على الصرف الاجنبي و الطلب عليه من الناحية المنطقية،فان هناك عوامل خارجية من شانها التأثير على فاعلية سياسات التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات الطلب على صادرات و استيرادات البلد قيد الدراسة،اي بناءا على مستوى ميلان كل من منحنى عض الصرف الاجنبي و الطلب عليه فإذا كان ميل منحنى الطلب على الصرف الاجنبي اقل من ميل منحنى العرض منه فان تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي الى انخفاض كل من الطب على وعرض الصرف الاجنبي و لكن سيكون الانخفاض في الطلب على الصرف الاجنبي اكبر من انخفاض عرض الصرف الاجنبي،و هكذا سينتقل سعر الصرف و عندها يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات،و يعود التوازن في الميزان.

2/مشكلة الاستيعاب:Absorption Approach:

يقصد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد:مجموع الانفاق الاستهلاكي والاستثمار ،ولما كان الدخل القومي يمثل مجموع الانفاق الكلي المتحقق $Y=C+I+X-M$

حيث:Y الدخل.

C الانفاق الاستهلاكي.

I الانفاق الاستثماري.

G الانفاق العام.

X–M صافي التعامل الخارجي(وهو الفرق بين الصادرات والواردات)،والمقصود بالطاقة الاستيعابية هنا C+I+G وطبقا لمعادلة الدخل فإن موقف ميزان المدفوعات(X–M)سيعتمد في النهاية على الفرق بين الدخل والطاقة الاستيعابية.

حيث إذا كانت الطاقة الاستيعابية للاقتصاد أكبر من الدخل فهذا يشير لوجود عجز في ميزان المدفوعات نظرا لوجود فائض في الطلب.[1]

[1]–محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص 288–290،ص 307–308

ثانيا:التصحيح عن طريق تدخل السلطة العامة:

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية،و للحد من الاثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية اخرى.و يتم ذلك باستخدام جملة من الاجراءات يمكن تحديدها على النحو التالي:

أ-اجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني، ومثالها:

1-بيع الاسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الاجنبية في حالة عجز في الميزان

2-بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الاجنبي

3-استخدام ادوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص(Quotas)او الرسوم الجمركية (Custom duties) اضافة الى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

4-استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان

ب-اجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

1-اللجوء الى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل:صندوق النقد الدولي او من البنوك المركزية الاجنبية او من اسواق المال الولية...الخ.

2-بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

3-بيع الاسهم و السندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الاجنبية لمواطني تلك الاقطار للحصول على النقد الاجنبي. [1]

[1]-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص 139-142

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق فإن التوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط وظروف محددة،ويستدل على التوازن أو الاختلال من خلال ميزان المدفوعات الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية بين حكومات ومؤسسات محلية ومواطنين لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال سنة،حيث يكون في وضعه العادي متوازنا أما إذا طرأت عليه عوامل(تقييم خاطئ لأسعار صرف العملة المحلية،عوامل هيكلية .... الخ)فإنها تحدث اختلالات متفاوتة الخطورة كل حسب درجتها ويتم إعادة الوضع إلى حاله من خلال الاعتماد على طريقتين:

إما التصحيح عن طريق آلية السوق من خلال:آلية الأسعار،سعر الصرف،آلية الدخول،وآلية التجارة أو عن طريق تدخل السلطة العامة وذلك من خلال:الإجراءات المتخذة داخل الاقتصاد الوطني،أو الإجراءات المتخذة من خارج الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

دور صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي-دراسة مقارنة-

مقدمة الفصل:

تبنت الكثير من الدول النامية برامج لمواجهة الاختلالات التي تعاني منها أو دعم التحولات التي تقوم بها،في معظم الأحيان تكون هذه البرامج موصى بها من قبل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي،ونتيجة للاختلالات العميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي التي شهدتها أواخر السبعينات فقد تضررت موازين مدفوعات الدول النامية.

وكان للجزائر ومصر نصيب من ذلك،حيث أن الأولى عانت من أزمة المديونية الخارجية والثانية ورغم أنها من مؤسسي الصندوق إلا أنها عانت من عجز في ميزان المدفوعات وكلاهما لجأتا إلى الصندوق في العديد من المرات.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى إدارة الصندوق لأزمة الجزائر ومصر من خلال دراسة أسباب لجوء الدولتين إلى الصندوق،البرامج والسياسات المعتمدة من طرف الصندوق لإعادة التوازن لهما،وفي الأخير تقييم لدور الصندوق.

المبحث الأول:الجزائر وصندوق النقد الدولي:

بعد الاستقلال عملت الجزائر على توطيد علاقاتها وذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسات الدولية،ومن بينها صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول:عضوية الجزائر بالصندوق:

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963،حيث كانت حصتها تقدر ب 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S)لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة،حيث تمثل زيادة قدرها 51.1%من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر ب 9394،أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة.[1]

تعتبر الجزائر عضو في مجلس المحافظين و بلجنة الأربعة والعشرين(24)،التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق.

قامت الجزائر باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات،إضافة للقسط الاحتياطي بالصندوق(كان ذلك سنة 1988)كما أنها استخدمت الأقساط الكبيرة.[2]

المطلب الثاني:الوضع الاقتصادي للجزائر قبل اللجوء إلى الصندوق:

تسارعت الأحداث الاقتصادية،لتضيف ضربة قاسية للاقتصاد الوطني وذلك بانخفاض أسعار البترول،حينها تراجعت الايرادات التي تمول الميزانية وتفاقم الوضع بانخفاض أسعار البترول إلى 10$للبرميل سنة 1986 أي بانخفاض 50%مقارنة بسنة 1980،إضافة لانخفاض قيمة الدولار بنسبة 40%لنفس السنة المقارنة وتعتبر هذه النقطة التي أفاضت الكأس.

وما زاد الوضع تأزما الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي،سعر الصرف،رصيد ميزان المدفوعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

[1]–مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي،المركز الجامعي،بشار www.scripd.com/doc/8477136

[2]–مدني بن شهرة،علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،أرشيف الاقتصاد والأعمال،جامعة ابن خلدون،تيارت

جدول 04:يبين مؤشرات النمو وثقل المديونية

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم%	5.4	1.3	-0.8	-2	3.4
رصيد ميزان المدفوعات(مليار د.ج)	5.17	-15	0.3	-10.9	-11.8
سعر صرف الدينار/$	5.03 د.ج	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية(مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية(مليار دولار)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين/قيمة الصادرات$	35	62.6	80.3	69.5	

المصدر:عبد الرحمان تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-واقع وآفاق-،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع)،2011،ص 49

أمام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل الساسة الجزائريين هو الذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات،وقد ألقى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر 1988 خطاب موجه إلى الأمة وعد من خلاله بإصلاحات عاجلة وشاملة،وقد رسمت الفترة(1985-1989)صورة أكثر عمقا في استفحال الأزمة وبالتالي أصبحت الجزائر أمام منعرج ينذر بانزلاق خطير وذلك من خلال تدهور المعدل السنوي المتوسط للنمو في جل القطاعات من جهة وتشكيل مناخ غير مناسب للنشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات التجارة الخارجية وما ترتب عنها من التزامات دولية.[1]

ويمكن توضيح الأسباب الرئيسية للجوء إلى الصندوق من خلال النقاط التالية:

1/عجز الموازنة العامة للدولة:

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة و هو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية،وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف الى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية،و قد يكون غير مقصود و إنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك و قد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات و النفقات و هو أمر صعب الحصول و هو لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي،و هناك مفكرون لم يستوعبوا فكرة (ضرورة التوازن الميزانية)على الأقل في إطار سنة واحدة و حاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل(فكرة الميزانية الدورية). [1]

2/عجز ميزان المدفوعات:

عانى الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

[1]-عبد الرحمان تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق-،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2011)،ص 48،ص 56

السبب الأول:يتعلق بالميزان التجاري:

عرفت الجزائر منذ 1986 تدهور في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات،إذ بلغ سعر برميل بترول 10 دولار أمريكي الامر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري بحوالي 45%من إيرادات الصادرات وبالمقابل عرف سعر الواردات استقرارا وارتفع حجم الواردات إلى غاية 1990 ويرجع ذلك إلى تزايد التبعية الغذائية التي بلغت فاتورتها في تلك الحقبة ثلاثة(03)ملايير دولار أمريكي إذا ما أضفنا لها المواد الاستهلاكية الغذائية المستوردة والمواد الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.

السبب الثاني:يتعلق بالهيكل الغير ملائم للديون الخارجية:

إن عبء هذه الديون ازداد ثقلا لأربعة(04)أسباب رئيسية:

1/أصبح دخول الجزائر في السوق المالي أكثر صعوبة منذ 1987 كما بدأ الشركاء الماليون التقليديون للجزائر يشكون في قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول الخام.

2/قامت السلطات المالية للبلاد منذ ذلك التاريخ بتطبيق لامركزية تسيير الديون الخارجية والسماح للمؤسسات العمومية بتعبئة القروض التجارية في ظروف غير ملائمة إذ كانت القروض باهضة التكاليف وقصيرة الأمد.

3/لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة وانحصرت على أربع(04)عملات رئيسية هي:الدولار الأمريكي،الفرنك الفرنسي،الين الياباني،الدتش مارك الألماني،وقد نتج عن هذه الوضعية عدة مخاطر نذكر منها مثلا:انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987-1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30%وهو ما يعرف بعامل تثمين الديون.

4/شهدت رزنامة تسديد الديون تقلصا كبيرا في المدة الزمنية 1986-1989 بحيث أصبح الأمد المتوسط لتسديد الديون الذي كان سنة 1986 محدد بتسع(09)سنوات تقلص إلى ثلاث(03)سنوات سنة 1989،وهكذا فإن 75%من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة 1990-1993.[1]

3/تزايد المديونية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات:

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية لأزمة المديونية توجد أسباب أخرى خارجية تتمثل في:

3-1-المديونية الخارجية:حيث عرفت الجزائر مديونية خارجية ازدادت نتيجة لأزمة البترول سنة 1986 والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] -عبد المجيد بوزيدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري،(الجزائر :موفم للنشر،1999)،ص 24-25

جدول 05:تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1987-1993 الوحدة:مليار دولار

المؤشر	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر:إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-حالة الجزائر(1990-2012)،مذكرة ماستر،(بسكرة:جامعة محمد خيضر،2013-2014)،ص 104

حيث لم تقو سياسة الرخاء والعيش المترف في مطلع عشرية الثمانينات أن تثبت وتصمد أمام انخفاض سعر البترول إبتداءا من شهر مارس 1983،وذلك أن الإيرادات انخفضت من 13 مليار $سنة 1985 إلى 7 ملايير سنة 1986 وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عمقا على فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكن.

جدول 06:يبين المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة(1967-1994)

البيان السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون	البيان السنوات	مبلغ الديون	خدمات الديون
1967	1.4	_	1985	19.6	5.119
1972	2.3	0.189	1986	19.3	4.12
1973	2.9	0.300	1987	22.88	4.91
1975	5.8	0.863	1988	25.141	6.44
1977	10.01	1.421	1989	25.325	7.91
1979	17.4	3.207	1990	26.123	8.89
1980	18.6	4.21	1991	1.766	9.58
1981	17.6	4.09	1992	26.5	9.26
1982	19.3	4.842	1993	26.3	9.34
1983	17.4	5.806	1994	27.1	9.5
1984	17	5.205			

المصدر:مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي،المركز الجامعي ببشار

3-2-اختلال توازن ميزان المدفوعات:

حيث عرف هذا الأخير اختلالا منذ أزمة البترول 1986 الشيء الذي أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات كما أن الهيكل غير الملائم للديون الخارجية قد ساهم هو الآخر في تفاقم العجز به نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي يشكل قرابة نصف الديون الخارجية الجزائرية،والجدول الموالي يوضح وضع ميزان المدفوعات منذ بداية الأزمة سنة 1986 إلى سنة 1989.[1]

[1] -إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار-حالة الجزائر(1990-2012)،مرجع سابق،ص 88-89

جدول 07:تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1986-1989 الوحدة(: مليار دولار)

المؤشر	1986	1987	1988	1989
ميزان المدفوعات	15-	0.3+	10.9-	11.8-

المصدر:إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار-حالة الجزائر(1990-2012)،مذكرة ماستر ،بسكرة:جامعة محمد خيضر ،2013-2014،ص 105

المطلب الثالث:برامج وسياسات الصندوق في معالجة الأزمة الاقتصادية:

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض،ونشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وتم التوقيع على عدة برامج تخص الاصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات.

1/برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 الى 1990/05/30:

إن العلاقة المباشرة للجزائر مع صندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و صندوق النقد الدولي ،بعضها نفذ جزئيا و البعض الأخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة تم إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق ،في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهة الجزائر في نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر ،و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض لتوصل على اتفاق مع الهيئات المالية الدولية .أدى بالجزائر إلى اللجوء الى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة لصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع ان أهداف و محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية و عليه تم صدور قانون النقد و القرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:[1]

أ-تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على الموارد المدعمة و من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و الخاصة و إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري،استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ،إصدار بعض الأحكام الجبائية اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شانه انه يمهد لتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ب-إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية و ذلك بصدور قانون النقد و القرض الذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية و فتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما إن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية و

[1]-مدني بن شهرة،سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 109-110

عدم اللجوء إلى إصدار النقد.و ذلك لتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20% و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء مشتركة بين البنوك.

و أهم مبادئ هذا القانون:

*منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

*إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطر و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

*تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

*محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.

*وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة و توجيه الموارد.

*وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض.

ج/السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث انه من خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات ،تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية ،استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض قيمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991. [1]

2/برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30:

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية مناجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.

-تخفيض قيمة صعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

-تحرير التجارة الخارجية و كذالك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.

-تشجيع أنواع الادخار و تخفيض أنواع الاستهلاك.

-تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بان الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و كانت الانجازات المحققة كالتالي:

[1]-موسى بوخاري لحلو،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،الطبعة الأولى،(بيروت:مكتبة حسين العصرية،2010)،ص 224

-تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي و امتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 و خاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة و الكمالية.
-إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية و الداخلية من استيراد و تصدير و فتح الحسابات بالعملة الصعبة و تنظيم تجارة الجملة.
-إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة و هيكل السوق المالي.
-إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية و ذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
-تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.
و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:[1]
-انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية. حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.
-بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و إلى ارتفاع الإيرادات.
-بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليارات دولار.
-رفع معدل الخصم (2) في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20 %مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب و بالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.
لكن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 %من إجمالي الناتج المحلي و ذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5 من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(1992-1993)مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة و منها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2 %.
و نتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية و خاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف قطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و 1991 ،و هذا ما اثر على ميزان المدفوعات،لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات. أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي،كما شهد نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار

[1]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-،مرجع سابق،ص 132-134

الواحد 18.5 دينار سنة 1991 بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990 و كان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر و ضمنيا الاعتراف بالسوق الغير رسمية،وإن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الأسعار عن الاستهلاك مقدر ب 31.8% أي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء و التجاريين الرسمين و نجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها ب 28% سنة 1992.[1]

مع حلول سنة 1992 سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993 أي بنسبة 7.4 من إجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور و رواتب العمال في سبتمبر 1991 و كذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992 و بالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دينار عام 1991 إلى 110.3 مليار دينار سنة 1992 أي بزيادة تتجاوز 50% بالقيمة الجارية و ما يزيد عن 23% بالقيمة الحقيقية،بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية و بالتالي فإن عجز الخزينة لسنة 1993 أدى إلى ارتفاع نفقات الميزانية كما سجلت الإيرادات انخفاضا بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة،و نتيجة لرفع كتلة الأجور و المرتبات طبقا لإجراءاته الجزئية على الجزائر بمنعها من سحب القسط الأخير المقدر ب 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة،و بالتالي نجد أن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في ميثاقه.[2]

3-برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية و منها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية و قد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986،1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 %من حصيلة الصادرات،مما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرارا كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض،و بالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد الديون سنة 1990،كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بالصندوق الدولي و ذلك من خلال تحرير رسالة القصد (النية)التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن. إن هذه الإستراتيجية تتلخص فيما يلي:

1-تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و ذلك برفع النم للناتج الداخلي الخام و منه تخفيض معدل التضخم و ذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.

[1]-مدني بن شهرة،مرجع سابق،ص 114-115

[2]-مدني بن شهرة،سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 116

2-ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

4-تحرير التجارة الخارجية.

5-توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

إن هذه الإستراتيجية في اعتقادي مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي. و عليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة ب 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية و تمت إبرام عدة اتفاقيات من اجل إعادة جدولة الديون.[1]

و بالتالي جعلت الجزائر تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها و أرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات فطلبت من إيطاليا و من القرض الليوني إعادة هيكلة الديون المقدرة ب 2.352 مليار دولار،إلا أن الضمانات التي طلبتها من الجزائر بخصوص تسديد الفوائد المستحقة على القروض التي تعاد هيكلتها كانت صعبة و لم يتم ذلك و نفس الشيء بالنسبة للقرض الليوني.بحيث تعثرت مساعي الجزائر في تحقيق ذلك إلا أن الإيرادات الصافية الباقية بعد تسديد أصل الدين لم تتجاوز مليار دولار في سنة 1993،و قدرة خدمة المديونية في نفس السنة بنسبة 18.9% من الناتج الوطني الإجمالي أما الأسباب التي دفعت الجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فنوردها بإيجاز فيما يلـي:[2]

1-ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992 نتيجة زيادة الإنفاق على تنشيط الاقتصاد و ذلك بزيادة الاستثمار من جهة و تموين إعادة تأهيل الشركات و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

2-ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الإنتاجية في الاستمرار خاصة و أن الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا نتيجة لتدني الأوضاع الاقتصادية.

3-عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في أسعار النفط حيث قدر العجز بـ 1.3 مليار دولار سنة 1994.

4-ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطع الغيار و الآلات الصناعية ما أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50 %.

5-امتناع بعض الدول عن منحها قروض للجزائر إلا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي و خاصة فرنسا لأنها من أكبر دائني الجزائر.

و برزت الحكومات المتعاقبة على رفض إعادة الجدولة لسببين:

1-الوضعية المالية الحسن في تلك الآونة،فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لفوائد الصادرات من النفط و الغاز قبل تدهور أسعارها.

[1]-موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،مرجع سابق،ص 225-226

[2]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 137-138

2-كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فإذا ما قبلت إعادة الجدولة حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس.
و قد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق،تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع و عليه فإن خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1992،و تعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة و تتمثل في سداد استحقاقي في السنة أحدهما في 30 نوفمبر و هي تدريجية،لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء سترتفع تدريجيا و هكذا نسبة 52% من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات و نسبة 48 %الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.
و من ناحية أخرى فإن الصندوق يقدم مبلغ 160 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات و فترة سدادها هي 5 سنوات،ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها و عليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار،و قد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية إلى 35.5 % بدلا من 96 و لو أن هذا الاتفاق لم يبرم،و ابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84%،و عليه تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995،و تقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة و لم تحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 و قد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 7 ملايير و 2.3.3 مليار دولار على التوالي،و عليه فإن مجموع 14 مليار دولار و 2.3 مليار دولار على التوالي،و عليه فإن مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة و ساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار،فإعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبء الديون و كذا تلطيف مفعول الاستحقاق و الجدول التالي يبين المديونية الجزائرية في البرامج الثلاث:

جدول 08:المديونية الجزائرية للفترة(1990-1995)

السنة	مخزون الديون(1)	تسديد أصل الدين(2)	خدمة المديونية(3)	إجمالي الصادرات(4)	1/4	%
1990	27858	6779	8804	13780	202	؟
1991	28199	7220	9168	13200	213	69.4
1992	26813	7202	9303	13067	205	71.2
1993	25757	7362	9146	11894	271	76.9
1994	26000	3130	4520	_	_	47.1
1995	31600	2474	4244	_	_	38.8

المصدر:مدني بن شهرة،سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،الجزائر:دار هومة،2008،ص 122

4/برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 افريل 1998:

كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون من العملة الصعبة غلبا ما ابرهما باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية و بالرجوع إلى المديونية نجد إن المديونية الخارجية قد تراجعت حسب مذكرة بنك الجزائر بين 1997 و 1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار فان انهيار أسعار النفط و تراجع المداخيل افرز ارتفاعا محسوسا لمعدل خدمات الديون و خاصة بعد أن تمت إعادة جدولة 50% من القيمة الإجمالية للمديونية الجزائرية مع للديون متوسطة و بعيدة المدى إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997 في حين ارتفعت نفس الفترة قيمة الديون قصيرة المدى الى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون عام 1997.و ان تقلبات أسعار النفط و ما ترتب عن ذلك من تراجع المداخيل و خسارة الجزائر ثلث عوائدها النفطية في حدود 3.5 مليار دولار أثرت سنة 1998 على عدة مؤشرات المرتبطة بالمديونية الجزائرية خصوصا تلك المرتبطة ب معدل الديون مقابل قيمة الصادرات و خدمات الديون،فإذا كانت قيمة الديون متوسطة و بعيدة المدى قد تراجعت بقيمة 799 مليون دولار مقارنة بعام 1997 و إذا كان المعدل الخارجي مقابل الناتج المحلي الخام قد سجل تطورا محسوسا،حيث بلغت نسبة 64.8% مقابل 30.3% سنة 1997 في حين وصلت نسبة خدمات الديون الى 47.5% مقابل 30.3% سنة 1997،هذا المعدل المسجل يعد مرتفعا مقارنة ب السنوات الماضية و مثل المعدلات المسجلة قبل مشروع الجزائر في تطبيق اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي و إعادة جدولة الديون الخارجية و فق هذا الاتفاق كما أن احتياطي الصرف انخفض من 8.8 مليار دولار سنة 1997 و اقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999 فضلا عن تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998 مما اجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية لضبط الموازنة و المحا فضة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد من المشاريع و ترشيد النفقات في بعض المؤسسات و الهيئات،كما ان تركيبة الديون الخارجية

الجزائرية تبرز هيمنة المقترضين الأوربيين حيث تمثل القروض (طويلة و متوسطة المدى) المتأتية من الدول الاتحاد الأوروبي 60% باستثناء القروض متعددة الأطراف فيما يبقى الدولار الأمريكي العملة المهيمنة على نسبة الديون الجزائرية بنسبة 42.2% و ان سجل تراجعا مقارنتا بسنة 1997 حيث بلغت آنذاك 44.8% في حين يمثل الفرنك الفرنسي 24.1% و الين الياباني 12.2% .

جدول 09:تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي:

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.85	31.17	33.23	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل*	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

*مدة ابتدائية تمتد الى سنة على الأكثر

المصدر:مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-،الطبعة الأولى،عمان:دار الحامد،2009،ص 144

هذا ما أدى إلى وضعية مزرية للاقتصاد الجزائري حيث يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي و الخارجي و تنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993 و بهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقات مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994،و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق أخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 و إن أهم محاور هذا البرنامج نلخصها فيما يلي:[1]

1-السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال،و ذلك من خلال امتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الائتماني و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على إن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة،و قيمة السقوف الائتمانية،و تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و

[1]-مدني بن شهرة،مرجع سابق،ص 143-144

تطوير أسواق المال و خفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة وفيما يلي بعض هذه الإجراءات حسب التوقيت الزمني.

-إلغاء سقف معدل المديونية البنكي،ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%(سنة 1994).

-إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية،احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا(1994).

-مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي(1994-1996).

-وضع قانون استثمار جديد،يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية(1994).

-الهيكلة المالية و إعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا،ويحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون(1994-1996).

-تنمية السوق النقدية:-وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي(1995).

-وضع نظام المزايدة لسندات الخزينة(1995).

-وضع نظام عمليات السوق المفتوح(1996).

-فرض معامل كفاية لرأس المال ب 4 %يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%(1995).

-تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار،و إنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المبرمة(1995).

-إلغاء السقف إلى 5 %لهوامش الربح البنكية(1996).

-قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنم تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997(1996).

-التحضير لإنشاء سوق المالية:

-إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة سوق البورصة.

-إنشاء شركة تسيير بورصة القيم.

-أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سونطراك(12 مليار د.ج)في فيفري 98(1996-1998).

-إدماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النظام البنكي،و تلازمه المعايير التالية:

-إنشاء نظام لتمويل السكن.

-وضع مخطط إصلاح تأسيس بناءا على نتائج المراجعة.

-تحديد و تطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب ادخار-سكن،لتكون قروض إلى سكن(1997).[1]

2-تحرير الأسعار:يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية و حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع و الخدمات،و قد تم تحرير منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب ب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994

[1]-موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،مرجع سابق،ص 230-231

يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها إلى 5 %من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي،كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية و فيما يلي أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار حسب التوقيت الزمني.

-نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة،إلى مواد ذات هامش ربح مقنن(1994).

-إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر،الحبوب،الزيت، اللوازم المدرسية و الأدوية)(1994).

-تحرير أسعار المواد الوسطية في الفلاحة(1994).

-إنشاء ميكانيزم ل:-مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر.

-مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم(1994).

-تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية(1994).

-الحد من سعر الدعم الفلاحة،البطاطا،البذور و القمح على الخصوص(1994).

-رفع إيجار السكن العمومي ب 30%(1995-1997).

3-تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة من قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك لرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

4-تنمية القطاع الخاص و أصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية و تشجيع القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني و الدولي و قد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار و اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

-وضع قانون استثمار جديد،يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية(1994).

-توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية:

-الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية،ومشاركة القطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية،في حدود 49%.

-الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية(1994-1995).

-حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية(1994-1997).

-نشر برنامج الخوصصة ل 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999(1997).

ومن خلال ذلك يمكن معرفة ما يلي:[1]

4-1-ترقية القطاع الخاص:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص و هذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و ذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49%ثم وسعت هذه المساهمة و أصبحت غير محدودة و ذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي و خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات و استفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج.

4-2-إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 و منها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية و التي كانت تعتبر الممثل الشرعي الوحيد لدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام و تهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها و إجبارها على تحسين مرد وديتها و بعد تجربة 5 سنوات لهذه الصناديق نلاحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله و لم تعطي الوصايا أي مردود و أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد و عليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24 و صدر بعدها قرار من المجلس الوطني لساهمات الدولة و ذلك بعد مراجعة و فرص وضعية هذه الصناديق من طرف المفتشية العامة للمالية و مكتب دراسات خاص بتحويل إدارة رؤوس الأموال السلعية المملوكة من طرف الدولة إلى شركات قابضة عمومية (هوليدينغ).[2]

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية و احتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال المرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة و استحداث الشركات القابضة التي على قسط سهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة بمعنى مراقبة و تنسيق و توجيه نشاطات مقابل المشاركة في تمويل فوعها بقصد رفع رأسمالها.

و قد عرفها المشرع الجزائري بأنها شركة مساهمة تملك الدولة رأس مالها بصفة كاملة أو جزئية إلى جانب أشخاص آخرون معنيون تابعون للقطاع العام.فالشركة القابضة هي شركة مالية تقوم بإدارة الأوراق المالية المملوكة لها في الشركة التابعة و تمارس عليها المراقبة القانونية في المقابل تضمن تطور المجموعة و ذلك بعقد الهيمنة الاقتصادية عليها أي اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها و في مصلحتها و تغير الشركات القابضة العمومية مالكة للأسهم و بالتالي تتمتع بجميع خصائص حق الملكية على أسهم و المساهمات و القيم

[1]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 147-148

[2]-موسى بوخاري لحلو ،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،مرجع سابق،ص 232-233

المنقولة الأخرى التي تحول إليها أو تكتب باسم الدولة أو من الأموال الخاصة في أية شركة تجارية مهما كانت طبيعتها.

كما كانت الشركات القابضة تشارك في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدول الممثلة من قبل المجلس الوطني و لساهمات الدول ومن ثم فإن علاقة الشركات القابضة مع الدول تصبح ذات طبيعة تعاقدية أو اتفاقية و هذا ما يميزها جوهريا عن طريق صناديق المساهمة.

و بموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء مجلس وطني لمساهمات الدولة بتنسيق نشاط الشركات القابضة و توجيهها و يتمتع بالصلاحيات التالية:

-أنه يحدد بالتشاور مع أجهزة الشركات القابضة أهداف و سياسة تسيير مساهمات الدولة و عند الاقتضاء شروط توظيف رؤوس الأموال التابعة للدولة و شراء الأسهم و غيرها من القيم المنقولة و كذا التنازل عنها.

-يفوض ممثليه الذين يتولون مهام الجمعية العامة لشركات القابضة يمكن لرئيس المجلس أن يفوض عضوا أو أكثر في المجلس الوطني لممارسة صلاحيات الجمعية العامة للشركات القابضة.

إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المرودية الإنتاجية بحيث أن قطاع الصناعة به 6 شركات قابضة ،قطاع البناء و الأشغال العمومية به شركتين قابضتين،قطاع الخدمات،و كان رقم أعمال مبلغ 590 مليار دينار سنة 1998 و مستوى الديون انخفض بنسبة 4% و نسبة النمو كان ما بين 9.3%إلى 10.5% [1]

و لكن قبل هذا الإجراء و في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل و الميكانيزمات التي من شانها تحسين مستوى الإنتاجية و الاستعمال الأفضل للمواد.و ارتكز هذا المخطط على العناصر التالية:

1-الفحص الدقيق و الشامل للمؤسسة،و هو عامل حيوي في المخطط لذا وجب إعداده بكل موضوعية حيث يحدد المسؤوليات للمؤسسة و يرمي إلى:

1-1-الفحص الدقيق و الشامل للمؤسسة،و هو عامل حيوي في المخطط لذا وجب إعداده بكل موضوعية حيث يحدد المسؤوليات للمؤسسة و يرمي إلى:

أ-تقييم مضبوط و موضوعي من حيث النظام المعلوماتي و مصداقيات التسجيلات المحاسبية.

ب-فحص مفصل لنقاط القوة و الضعف لجميع الوظائف الداخلية للمؤسسات و كذلك نظام التسيير الموجود.

ج-تقيم تطور المهن و جميع النشاطات القطاعية.

1-2-تحديد الإستراتيجية و الأهداف الممثلة في:

أ-إعادة التنظيم لحماية الحصص في السوق الخوصصة.

ب-تحضير المؤسسة لعملية الخوصصة.

ج-الاستعداد للبرنامج في الاقتصاد الدولي.

---

[1] -مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي،مرجع سابق

د-إعادة نظرة فعالية لاستغلال الموارد.

1-3-الإجراءات العملية و هدفها على المدى القصير هو تخصيص الموارد المستعملة ووضعها في تلاؤم مع حجم النشاط الحالي أي ما يناسب رقم الأعمال و يتطلب هذا:

أ-إدخال وسائل العقلنة لتوجيه هذا المخطط و المتمثلة في المحاسبة التحليلية،نظام التسيير المعلوماتي و المراقبة.

ب-وضع سياسة جديدة للتسويق،و الاهتمام أكبر بالسياسة التجارية ووضع نظام جديد للتسعيرة،الاهتمام بالتوزيع و الاتصال.

ج-التقليل من التكاليف الزائدة.[1]

إن تفاقم المشاكل الإدارية و المالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة و عبء الدين الخارجي أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية و لعل أهم ما استحدثه قانون 95-22 الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية و أن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص،بنقل الملكية و معها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية و نقل الإدارة إليه،أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشآت،و تأخذ الخوصصة آثارها جدلا بين الاقتصاديين حول مدى أهميتها و جدواها الاقتصادية فالرافضون للفكرة يرون أنها لها آثار اجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي أما المؤيدون لها يرون أنها أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية بشكل عام. و كذلك التخفيض من النفقات العامة و بالتالي تخفيف عجز الموازنة العامة و توصية تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل كما أنها تؤدي الخوصصة إلى الحصول على السلع و الخدمات بجودة أكبر و سعر أقل و تنوع أكبر نتيجة الزيادة في المنافسة،و اجتذاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و تعبئة المدخرات الوطنية و التخلص من الفساد الإداري،توسيع قاعدة الملكية و المشاركة في المجتمع عن طريق ضخ أموال الأفراد في العملية الإنتاجية نتيجة شراء المشروعات العامة،و إن أهداف الخوصصة التي تحقق:

1-تحسين النتائج الاقتصادية و المالية للمؤسسات العمومية التي يتم خوصصتها و مساندة القطاع الخاص في زيادة نشاطه بفضل ضمان استقلاله في الإدارة مما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية و حركة المنافسة.

2-حفظ عجز الموازنة العامة للدولة و استثمار حصيلة بيع حصص المؤسسة العمومية سواء في النهوض بالمشروعات الأخرى أو تطوير أداء للهيآت الأخرى.

3-زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة على المؤسسة بعد خوصصتها.

4-فتح باب الاستثمار أمام رأس مال الأجنبي و إنعاش السوق المالي وجذب مدخرات القطاع الخاص و التوسع في مشاركة العمال في ملكية هذه المؤسسات. و قد حددت المادة الثانية من قانون الخوصصة،القطاعات المعنية العملية و هي المتعلقة بميدان الدراسة و إنجاز البناءات،الري،التجارة،التوزيع السياحة،و

[1]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 151-153

الفندقة،الصناعات النسيجية،الزراعة الغذائية،الصناعات التحويلية الميكانيكية،الكهرباء الإلكترونيك الخشب ومشتقاته ،الورق،الكيمياء،البلاستيك ،الجلود،النقل،أعمال الخدمات البنائية و المضاربة،التأمينات،الصناعات الصغيرة.كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها.

التدرج و الانتقائية في عملة الخوصصة يقضي إلى نتائج ايجابية و في المقابل التسرع يؤدي غلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخوصصة،لذلك نجد أن بريطانيا يضرب لها المثل في الخوصصة كانت انتقائية و متدرجة،و على المؤسسة المراد خوصصتها يكون ضمن البرنامج العام للحكومة.[1]

5/قطاع الفلاحة:

من بين البرامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر و التي حولت الدولة إن تقوم بترقيته و اندماجية في المخطط الإقليمي و عليه كان لازما إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

-الحد من دعم أسعار القمح(1996).

-إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفضيل إنشاء الضمان(1995).

-تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية(1997).[2]

و نجد برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى ما يلي:

1/تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي في هذا المجال عملت الدولة على:

أ/القيام بعملية التطهير للنزاعات الفلاحية و هذا في إطار تطبيق الأمر المؤرخ في 1995/09/25 و التي يعدل و يتم قانون التوجيه العقاري و المقصود هنا حوالي 5% في الحالات التي يتعين تسويتها.

ب/تثمين أراضي المراعي و المحافظة عليها و ذلك بكثرة تصحيح النصوص المنظمة لها من اجل تشجيع تنمية دائمة لهذه المناطق و الأخذ بعين الاعتبار حق الانتفاع لمربي المواشي،و إعطاء الجماعات المحلية صلاحيات التسيير بمشاركة المنظمات المهنية. بالإضافة إلى تثمين و توسيع الأملاك العقارية و وضع قانون لتحديد المساحات المخصصة للاستثمار و ضبط عمليات الاستصلاح المنتظرة.

ج/تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخواص و ذلك بوضع تراتيب قانونية تضبط الإجراءات الريفية مع تحديد مقاييس تشريعية الالتزام بخدمة الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة و التي تمثل 2.8 مليون هكتار (أي قرابة 40% من مساحة الأراضي الفلاحية المفيدة).[3]

2/توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية،إن تنشيط الإنتاج الفلاحي مرهون برفع العديد من الضغوط و لهذا لابد من اختيار و مناهج مسطرة و تكييفها من اجل ذلك و هذا عن طريق:

---

[1]-لحلو موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،مرجع سابق،ص 235-236

[2]-مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 142

[3]-لحلو موسى بوخاري،مرجع سابق،ص 235-236

أ/التخفيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتمدة على تساقط الإمطار و ذلك باللجوء إلى الإرشاد و استخدام مقاييس تقنية في الزراعة تتكيف مع الظروف المناخية و الفلاحية و الاقتصادية المحلية،من خلال ثلاث برامج الأول يتعلق بانجاز استثمارات إضافية قصد رد الاعتبار إلى بعض المساحات و البرنامج الثاني يخص تنشيط مشاريع استصلاح مساحات الري إما البرنامج الثالث يرمي إلى التشجيع على استخدام تقنيات السقي الملائمة و يتطلب لنجاح هذه البرامج تنسيقا متواصلا أكثر مع الهياكل التي تعني الري.

ب/تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطوره وذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون الفلاحي مع تطوير آليات ضمان القروض البيع الايجاري لدعم الاستثمار الأجنبي بما في ذلك الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية و مواصلة سياسة الإعانة العمومية لصالح المنتجات الفلاحية ذات الأولية من حبوب و منتجات الألبان.

ج/حماية مداخيل الفلاحين و ذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية و استقرار الأسعار لصالح المنتجين و المستهلكين لتمكين الفلاحين من اقتحام سوق الجملة من اجل القضاء على المضاربة و السمسرة مع المحا فضة على الإنتاج الفلاحي الوطني من المنافسة الخارجية.

د/تحسين الخدمات الفلاحية بترقية التشاور بفضل تدعيم الغرفة الفلاحية و النظام التعاوني و المنظمات المهنية و العمل على تدعيم الغرفة الفلاحية عن طريق الاستثمار و التحكم في قدرات التدخل لمصالح الرقابة و البيطرة،التحكم في التموين بالبذور و الأسمدة ،تطوير قدرات التخزين عن طريق تريد استعمال الهياكل القاعدية ،تحسين أدوات تقويم معطيات القطاع الفلاحي من اجل التكيف و الإبداع.

3/العمل على التنمية الدائمة للفلاحة وذلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ على الوسط الطبيعية لان الجزائر مناخها جاف و شبه جاف و عليها الاختيار عما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية و الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة و تجاز معدلات المرودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي كما تدعيم هذا القطاع بالتقنيات الحديثة و الدراسات العلمية من شانه ان يؤدي إلى رفع إنتاج الحبوب و الوصول الى أهداف التي سطرها البرنامج التعديل الهيكلي إي إلى معدل 30 مليون قنطار سنويا بدل 24 مليون المسجلة في السنوات قبل 1994 ،مع توسيع البساتين من زراعة الحمضيات و الزيتون و الكروم ،كما إن برنامج يهدف إلى توسيع زراعة العلف و زيادة عدد قطعان الحيوانات اللبونة قصد رفع إنتاج الحليب بنسبة 50% كي يرتفع إلى 1.5 مليار لتر سنويا الم في المجال الرعوي و الغابي يتوقع البرنامج في تحقيق إنتاج سنوي يقدر ب 500.000 متر مكعب من الخشب و 150.000 قنطار من العلف و 40.000 طن من الحلفاء كما شمل البرنامج دفع حركية نشاط الصيد البحري و ذلك بتطاير هذا النشاط و ترشيده و ترقيته مع تحسين وسائل الصيد و تنمية الحركة التعاونية الخاصة بالقطاع التي تشمل العمل في البحر و تسيير الأسواق و صيانة العتاد و التشجيع على تطوير القرض التعاوني وإنشاء مؤسسات صغيرة لصالح الشباب و تشجيع الاستثمار الخاص

الوطني و الأجنبي على التوجيه أكثر فأكثر قطاع الصيد البحري كما في ذلك ترقية الحيوانات و النباتات المائية.[1]

6/ قطاع السكن:

وفيما يلي بعض الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن:

-الاتفاق مع البنك العالمي ،لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن(1995-1998)

-تنظيم سوق عقاري(1995-1998).

-مراجعة السكن الاجتماعي ،و وضع نظام احتياط لتسوية الدورية يؤسس على تطور نفقات الاستغلال(1995)

-إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري(1997).

-إنشاء شركة ضمان القروض العقارية(1997).

-إنشاء رأس مال ضمان ،و كفالة تعاضدية للترقية العقارية(1997).[2]

إن هذه الإجراءات من شانها إصلاح هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري ،و قد وضعة الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير و العقار،و التمويل. فالتعمير هو استكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقاري القابل للتهيئة العمرانية و ذلك من خلال إقرار الحقيقة الاقتصادية و الشفافية في العاملات العقارية و تعيين الأراضي المقابلة للتهيئة العمرانية و استكمال إعداد خطط التهيئة و المقدرة ب 600 خطة منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997 كم ان إعادة هيكلة مناطق السكن المؤقتة و تهيئة القطاعات المهيأة من الناحية العمرانية و ترقية السكنات المبنية مع تعزيز الرقابة على البناءات الغير الشرعية تلك هي الإصلاحات في مجال التعمير أما في مجال التمويل فان الإصلاحات التي أدخلت على المستوى المنظومة المالية من تشجيع الاستثمار الخاص و تنظيم السوق العقاري مع تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك للسكن بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان المرهون على القروض و إنشاء شركة إعادة التمويل من شانها إن تكثف إشراك النظام المالي في البناء بالإضافة إلى إنشاء صندوق للتخفيف من قيود المتعاملين أمام التمويل العمومي و يسمى بصندوق ضمان الصفقات العمومية.[3]

المطلب الرابع:نتائج الاتفاق الموسع بين الجزائر وصندوق النقد الدولي:

لا يمكن القول أن برامج الصندوق كانت مناسبة وفعالة إلا من خلال التعرف على النتائج المحققة.

1/استقرار الاقتصاد الكلي:يمكن الوقوف على هذه الحقبة من خلال المؤشرات الرسمية للاقتصاد الكلي عشية نهاية البرنامج.

[1]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 158-159

[2]-بطاهر علي،سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مرجع سابق،ص 193

[3]-مدني بن شهرة،سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 145

1-1-نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:كانت تمثل في المتوسط خلال الفترة(1986-1996)في حدود 70%،غير أن هذه النسبة تقلصت إلى حدود 47%نهاية 1998 ومطلع 1999.

1-2-الاحتياطي:كان أقل من 02 مليار دولار للفترة(1986-1996)ثم بدأ بالارتفاع منذ سنة 1994 ليصل إلى أكثر من 08 مليار دولار نهاية سنة 1997 ثم انخفض إلى 6.8 مليار دولار نهاية سنة 1998 بسبب التدهور الذي شهدته أسعار البترول في السوق الدولي لنفس السنة.

والملاحظ أن هذا الارتفاع الذي سجل لم يعد بالدرجة الأولى إلى أسعار البترول،بل كان نتيجة التدعيم بالتمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة.

1-3-العجز الذي شهدته الخزينة العمومية:كان بمتوسط 4.7%من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1986 -1993)انتقل إلى فائض خلال سنتي(1996-1997)غير أن الميزانية العامة بقيت تعاني من عجز قدر ب 3.9%،مما يفسر تدهور المالية العامة أو بعبارة أخرى منح القروض إلى الدولة بدلا من الاقتصاد(بمعنى وجود مزاحمة مالية).

1-4-معدل التضخم:بعد ما سجل أكثر من 20%خلال الفترة(1991-1995)سجل تراجعا مستمرا إلى أن حقق الهدف المسطر له في البرنامج وهو 05%عند نهايته.

1-5-النمو الاقتصادي:لقد كان الناتج المحلي الإجمالي سالبا في المتوسط بمعدل(-0.5%)مابين 1986 و 1993 ليتحول إلى معدل موجب بنسبة متوسطة 3.4%خلال فترة البرنامج،وهي نسبة غير كاملة على الإطلاق إذ أخذنا بعين الاعتبار معدل النمو السكاني من جهة ومعدل الزيادة في اليد العاملة من جهة أخرى.لذلك وحتى يمكن التغلب خصوصا على البطالة التي تجاوزت معدلات غير مسبوقة(بين 25%و 35%مع نهاية البرنامج)لابد من العمل على تحقيق مستوى نمو اقتصادي سنوي في حدود 7%ولعشرية كاملة خارج قطاع المحروقات.[1]

2/الاستقرار الاجتماعي:إن النسيج الاجتماعي الجزائري بمختلف أطيافه لم يشهد بعد الاستقلال اضطرابات في كيانه الاقتصادي والسياسي والأمني مثلما شهدها في هذه الفترة لأنها باتت حقيقة تهدد ممتلكات الناس ومدخرات أقواتهم كما هي تهدد وبنفس القوة أرواحهم واستباحة حرماتهم.

حيث أن المشهد الاجتماعي بات أقرب ما يكون إلى الصورة الدرامية منه إلى مساحات أمل في العيش بكرامة وحرية،حيث أن من الملاحظ كيف تدهورت قيمة القدرة الشرائية(نتيجة انخفاض قيمة الدينار)والتسريح تارة وتقليص اليد العاملة وبالتالي تبخرت فرص العمل بسبب الانكماش الحاد الذي اصاب الاقتصاد الوطني وبالتالي لا عجب في تسجيل معدلات البطالة الرسمية بين 29%و 35%،ثم حالات الانفلات الأمني التي أتت على الأخضر واليابس بفعل النهب والتخريب الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية والإدارية فلا حسيب ولا رقيب لأن المحاسبة والرقابة تعددت مصادرها بتعدد الجمهوريات.

[1] -عبد الرحمان تومي،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق-،،ص 104-105

وعليه لم يبق أثر للشريحة الاجتماعية الوسطى فقد انهارت بعد فقدانها لكثير من مقومات الصمود وتحت رحمة هذه الظروف كان الأكثر حظا من وجد طريقا إلى خارج هذا البلد وبأي ثمن فانتقل النزيف إلى الكفاءات بأكثر كلفة من السلع المهربة على الحدود.

_وعلى هذا الأساس فإن برنامج الصندوق قد أخفق في وضع كل الخطوات اللازمة لتنمية شاملة وإذا كان قد حقق الاستقرار للاقتصاد الكلي،فإن الدول صاحبة القرار فيه لم تساعد الجزائر البتة في إعادة الاستقرار السياسي والأمني وهي في رأينا–حسب الكاتب–محددات التنمية الشاملة والتي لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية.

_سرد كريم النشا شبي(مدير مساعد في إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي)مختلف مراحل تطور الاقتصاد الإصلاحية ليستخلص أن النتائج المتحصل عليها كانت حسنة على العموم رغم بعض النقائص المسجلة على مستوى النمو الاقتصادي الذي يبقى ضعيفا.

_بول شابريي(مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصندوق النقد الدولي)أكد أن الجزائر إذا أرادت أن تواجه العولمة فعليها العمل عل إنجاز الخوصصة وتطوير الفلاحة وتحديث النظام البنكي والمصرفي والانفتاح الواسع على العالم الخارجي من خلال تقليص حقوق الاستيراد والوصول إلى معدل صرف مرن،كما أنه يرى من الصعب تغيير الثلاثين سنة من التسيير الإداري وعليه يتحتم على الجزائر تحديد الإنفاق المتعلق بالميزانية وإعادة النظر في النظام الضريبي وكل المعايير التي من شأنها أن تحفز المستثمرين الخواص محليون أم أجانب.[1]

المبحث الثاني:الإصلاح الاقتصادي المصري وصندوق النقد الدولي:

إن تاريخ مصر مع الاقتراض الخارجي ليس طويلا فهي لم تلجأ إلى الصندوق سوى ثلاث مرات فقط،مرة في عهد الرئيس الراحل أنور السادات ومرتين في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

المطلب الأول:عضوية مصر بالصندوق:

انضمت مصر لعضوية الصندوق في 27 ديسمبر 1945،وكانت حصتها حتى نهاية سنة 1995 حوالي 678 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1004 مليون دولار أمريكي تقريبا.

بلغت حصتها حتى نهاية ماي 2011 943.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي.

نظرا لحالات العجز التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري خلال المدة السابقة،فإن لمصر وفقا للاتفاقية المنشئة للصندوق الحق في السحب من موارده لتصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها حسب شروط كل شريحة من شرائح التمويل.

واستخدمت مصر هذا الحق عدة مرات منذ الستينات وحتى تسعينات القرن الماضي،والجدول التالي يوضح المبالغ التي تم الاتفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة لذلك.[2]

---

[1]–عبد الرحمان تومي،مرجع سابق،ص 106-108

[2]–سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات،(عمان:دار اليازوري،2011)،ص 205

جدول 10:يبين المبالغ التي تم الاتفاق على سحبها من الصندوق والبرامج المصاحبة لذلك حقوق سحب خاصة مقدرة بالمليون وحدة

عدد البرامج	نوع البرنامج	بداية البرنامج	نهاية البرنامج	المبلغ المتفق عليه حقوق سحب خاصة
1	برنامج تثبيت	1962/05/07	1963/05/06	43
2	برنامج تثبيت	1964/05/23	1965/05/22	40
3	برنامج تثبيت	1977/04/20	1978/04/19	125
4	برنامج تصحيح هيكلي	1978/07/28	1981/07/27	600
5	برنامج تثبيت	1987/05/15	1988/11/30	250
6	برنامج تثبيت	1991/05/17	1993/03/01	278
7	برنامج تصحيح هيكلي	1993/09/20	1996/09/19	400
8	برنامج تثبيت	1996/10/11	1998/10/10	271.4

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 206

المطلب الثاني:أسباب لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولي:

اتجهت مصر إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات وذلك من أجل تحرير السياسة المالية والنقدية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دولرة الاقتصاد المصري التي كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الأجنبي في مصر وتعدد أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية،زيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة،وعجز ميزان المدفوعات.

1/تعدد أسعار الصرف المطبقة:قبل الاصلاحات كانت مصر تطبق سياسة تعدد أسعار الصرف.[1]

للتخلص من التبعية للنقد الإسترليني قامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوتين أولهما الانضمام إلى صندوق النقد الدولي سنة 1945 مع تحديد سعر الجنيه المصري بقيمة ثابتة من الذهب تعادل 3.6728 غرام(أو 4.133 دولار)أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في خروج مصر من المنطقة الإسترلينية عام 1947 وفرض الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي وتم تعديل قاعدة الجنيه الإسترليني المتبعة.ظل الجنيه يعادل 4.1 دولار حتى سنة 1949(بعد عامين من خروج مصر من منطقة الإسترليني)،لكن عندما اتضح للحكومة المصرية أن إنجلترا تتعمد الحد من فعالية استخدام الأرصدة الإسترلينية في تعزيز الجنيه المصري خفضت قيمته بنسبة 30%فأصبح يعادل 2.87 دولار.

[1]–حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية–سعر الصرف والموازنة–،(القاهرة:دار زهراء الشرق،1998)،ص 195

خرجت مصر من تلك الحقبة وهي دائنة لبريطانيا فيما عرف بمشكلة الأرصدة الإسترلينية التي تجمدت بعد الحرب العالمية الثانية وقيمتها 430 مليون جنيه إسترليني،حيث أن هذه الأرصدة تختلف عن الأرصدة الإسترلينية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية إذ كانت قابلة للتصرف فيها في أي دولة من دول العالم وقابلة للتحويل إلى أي عملة أجنبية،أما الأرصدة التي تجمعت أثناء الحرب فقد كان لا يمكن تحويلها إلى أي عملة غير الإسترليني.ومع تزايد الصعوبات الناجمة عن نقص العملات الأجنبية قامت الحكومة المصرية باتخاذ عدة إجراءات ووسائل جديدة فأنشأت حسابات الاستيراد وحسابات التصدير(1949-1955)وهكذا اتسم سعر صرف الجنيه المصري بالتعدد وسيادة أربعة أنواع رئيسية وهي:

1-1-سعر التعادل:وطبق في بعض المدفوعات كالسياحة والهجرة وهو السعر الذي تحدد وفقا لعلاقة بمصر بالصندوق.

1-2-سعر اتفاقيات الدفع:وهو سعر اتفاقي.

1-3-جنيه التصدير:وهو جنيه قابل للتحويل يتغير سعر صرفه طبقا للعرض والطلب ويستخدم في العمليات الجارية الغير مباشرة(أي التجارة الثلاثية).[1]

1-4-جنيه حق الاستيراد:وهو جنيه حر حتى داخل البلاد يستخدم في العمليات الجارية في البداية بغرض تشجيع شراء القطن وتسهيل دفع ثمنه ثم امتد العمل به فشمل جميع الصادرات.

ومع بداية السبعينات بدأت السياسة الاقتصادية في الدولة بتغيير المسارات والاتجاهات السابقة و اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي،وهو ما تطلب بالضرورة تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة حيث أن هذه الأوضاع الجديدة أدت لتعدد أسعار الصرف السائدة.

فكان هناك سعر صرف مجمع البنك المركزي(الدولار يساوي 70 قرشا)،سعر مجمع البنوك المعتمدة(الدولار يساوي 83.2 قرشا)،وسعر صرف بعلاوة متغيرة في المجمع المستقل للنقد الأجنبي والذي وصل فيه سعر الدولار إلى 130 قرشا هذا فضلا عن سعر الصرف الخاص باتفاقيات الدفع التي كانت سارية المفعول آنذاك،والملاحظ أن نسبة الفرق بين سعر الصرف الرسمي المعلن والسوق السوداء كان في تزايد مستمر منذ سنة 1980 وكان من الطبيعي إزاء هذه الأوضاع أن تتدهور قيمة العملة وحصول العديد من التشوهات في سعر الصرف.[2]

2/تطور المديونية الخارجية:أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي على أمل أن تقل حاجة البلاد من القروض الخارجية بعد قدوم رؤوس الأموال الأجنبية اختيارا للاستثمار في مصر.

إلا أن المديونية تضاعفت خلال الفترة(1973-1982)بما يقارب سبع(07)مرات تقريبا حيث بلغت ما يقدر بحوالي 19904.1 مليون دولار سنة 1982،وما يقدر بحوالي 2912.9 سنة 1973 أي بنسبة زيادة إجمالية تبلغ 583.3%تقريبا خلال نفس الفترة وبمعدل متوسط سنوي بمقدار 25.4%تقريبا والجدول التالي يبين ذلك:

---

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 165-166

[2]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 167

جدول 11:يبين تطور الديون الخارجية لمصر خلال الفترة(1973-1982)

السنة	إجمالي الدين	نسبة الزيادة السنوية
1973	2912.9	_
1974	4453.3	52.9
1975	7275.8	63.4
1976	8789.2	20.8
1977	12581.0	43.1
1978	14315.4	13.8
1979	15883.3	11
1980	17874.3	12.5
1981	19106.0	6.9
1982	19904.1	4.2

المصدر:محمد أحمد جاهين،سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر(1974-1981)،(القاهرة:دار النهضة العربية،2001)،ص 256

وتبعا لهذا التطور الذي حدث في أرقام المديونية الخارجية لمصر فقد احتلت مصر المركز السادس سنة 1979 بدلا من المركز العاشر سنة 1970 من بين أكبر الدول مديونية،ويظهر مدى ثقل عبء المديونية أيضا بالنظر إلى تطور أعبائها(الأقساط+الفوائد)فقد ارتفعت قيمة الأقساط من 513.1 مليون دولار سنة 1973 إلى ما يقدر بحوالي 1487 مليون دولار سنة 1982 وبنسبة زيادة إجمالية قدرها 189.8%بما يقدر بحوالي ثلاثة أضعاف أما عن الفوائد فقد ارتفعت من 57.5 مليون دولار سنة 1973 إلى ما يقدر بحوالي 390.8 مليون دولار سنة 1982 وبنسبة زيادة إجمالية تقدر بحوالي 579.8%وهو ما يصل بالزيادة إلى سبع مرات تقريبا.

وبالنظر إلى إجمالي الأقساط والفوائد نجد أن مجموعهما قد بلغ حوالي 570.6 مليون دولار سنة 1973 وزاد هذا الرقم حتى وصل إلى حوالي 1877.8 مليون دولار سنة 1982،وبلغت نسبة هذه الأعباء 19.6%و 9.4%تقريبا من إجمالي الديون على التوالي.[1]

3/عجز الموازنة العامة:يعد عجز الموازنة العامة وتزايده في السبعينات أحد صور الاختلالات التي أصابت الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة.

بسبب الزيادة في الإنفاق العام ونقص الإيرادات أو تواضع زيادتها فقد قفز عجز الموازنة من حوالي 813 مليون جنيه سنة 1947 إلى حوالي 3560 مليون جنيه سنة 1981،وهذا العجز نتج بسبب بعض الإجراءات التي تم

[1]-محمد أحمد جاهين،سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر(1974-1981)،(القاهرة:دار النهضة العربية،2001)،ص 256-257

تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادي إضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري،حيث أن مصر خلال فترة الانفتاح اعتمدت على العديد من السياسات وكانت هذه الأخيرة سببا في عجز الموازنة العامة وهي كالآتي:

3-1-الزيادة الكبيرة في الإنفاق:ويعتبر السبب الرئيسي وشمل عدة مجالات ومن بينها:

-الزيادة الكبيرة في الإنفاق:بهدف تمويل مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية التي انتهى عمرها الافتراضي حيث أن هذه الاستثمارات لا تعطي عائد مباشر ولكنها تساهم في تشجيع الاستثمار ودفع عجلة الإنتاج.

-الزيادة الكبيرة في الأجور والمرتبات:كان للسياسة التي انتهجتها مصر والتي تقضي بالتزامها بتعيين الخريجين أثر في زيادة الإنفاق على هذا البند،ومن بين هذه الزيادات ما قامت به الدولة من زيادات في الأجور لمواجهة الارتفاع في الأسعار.

3-2-الزيادة في الإنفاق العسكري:تتحمل الموازنة العامة قدرا كبيرا من الأموال التي تتجه إلى الإنفاق العسكري والذي بلغ حوالي بليون جنيه سنة 1981 ومعظم هذا المبلغ يتعلق بالإنفاق على المرتبات والأجور التي تدفع لأفراد القوات المسلحة.

3-3-الإنفاق على الدعم المباشر:يعرف أيضا بدعم الموازنة وهي الاعتمادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة(القمح والدقيق،البقول،اللحوم،السكر،الشاي..... الخ)وقد تطور رقم الدعم المباشر الذي تتحمله الموازنة العامة من حوالي 2000 مليون جنيه سنة 1973 حتى وصلت 2000 مليون جنيه في موازنة 1982 وبلغ ذلك حوالي 27%من إجمالي الإنفاق العام،وهو يمثل ما يقارب ربع قيمة الناتج القومي الإجمالي(بالأسعار الجارية في ذلك التاريخ).[1]

المطلب الثالث:تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

لمعرفة إذا كان هناك تحسن في ميزان المدفوعات بعد الأخذ بسياسات صندوق النقد الدولي من عدمه يجب المقارنة بين وضعية الميزان قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

1/تطور العجز للفترة(1975-1979):إن قيمة العجز في ميزان المدفوعات تزايدت سنة الاتفاق مع الصندوق مقارنة بالعام السابق مباشرة،حيث ارتفعت من 1301.8 مليون دولار إلى 1894.3 مليون دولار وكان من المفترض أن تنخفض قيمة العجز كما كان يرغب الصندوق لكن ذلك لم يتحقق إلا سنة 1978 حيث انخفضت قيمة العجز إلى 1061.3 وهي أقل من قيمة العجز قبل الاتفاق ثم استمرت هذه القيمة في الانخفاض حتى بلغت 15.5 مليون دولار عام 1979،والجدول التالي يوضح العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق خلال الفترة(1975-1979).[2]

[1]-محمد أحمد جاهين،مرجع سابق،ص 262-263

[2]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 207

جدول 12:يبين العجز في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق للفترة(1975-1979)القيمة بالمليون دولار

السنة	قيمة العجز بميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي	العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1975	-2858	_	23.4
1976	-1301.8	-54.5	9.7
1977	-1894.3	+45.5	13
1978	-1061.3	-44	6.7
1979	-15.5	-96	0.2

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات،عمان دار اليازوري،2011،ص 208

يتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات تزايد بصورة كبيرة سنة الاتفاق مع الصندوق(1977)مقارنة بالسنة السابقة مباشرة حيث ارتفع من 54.5-إلى 45.5+،ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض في السنتين اللاحقتين والملاحظ أن العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في السنتين التاليتين للاتفاق إلا أن هذه النسبة ارتفعت سنة الاتفاق مقارنة بالسنة السابقة لها.

2/تطور العجز للفترة(1985-1989):إن قيمة العجز في ميزان المدفوعات تزايدت بعد الاتفاق-باستثناء سنة 1987 حيث كان هناك فائض-مقارنة بالوضع قبل الاتفاق حيث ارتفعت قيمة العجز من 31 مليون دولار سنة 1986 إلى 102 مليون دولار سنة 1988 ثم إلى 533 مليون دولار سنة 1989،أما بالنسبة لسنة 1987 فقد حقق الميزان فائضا بلغ 315 مليون دولار.والجدول التالي يوضح تطور العجز في الميزان قبل وبعد الاتفاق.

جدول 13:يبين تطور العجز في الميزان قبل وبعد الاتفاق للفترة(1985-1989)القيمة:مليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض بميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1985	-200	_	_
1986	-31	-84.5	0.05
1987	+315	-916.12	0.5 فائض
1988	-201	+132	0.2
1989	-533	+412.7	0.01

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 209

يتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات قد تزايد بنسبة كبيرة بعد الاتفاق باستثناء سنة 1987 إذ لم يكن هناك عجز في ميزان المدفوعات مقارنة بالوضع قبل الاتفاق

وإذا قارنا العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الاتفاق بالوضع بعد الاتفاق نجد أنه تناقص بعد الاتفاق(باستثناء سنة 1987 كان هناك فائض).

3/تطور العجز للفترة(1989-1994):إن قيمة العجز في ميزان المدفوعات انخفضت سنة الاتفاق مقارنة بالسنة السابقة على الاتفاق حيث انخفض من 10224 مليون دولار سنة 1990 إلى 2073 مليون دولار سنة 1991 ثم انتهى العجز وظهر الفائض ابتداء من 1992 حيث قدر الفائض ب 3360 وبدأ بالانخفاض حتى أصبح 18 مليون دولار سنة 1993 ليعود العجز سنة 1994 حيث بلغ 1164،والجدول التالي يوضح تطور العجز في الميزان قبل وبعد الاتفاق.[1]

جدول 14:يبين تطور العجز في ميزان المدفوعات للفترة(1989-1994)

السنة	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي للعجز	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1989	-533	_	0.01
1990	-10224	+1818.2	0.4
1991	-2073	-79.7	0.05
1992	+3360	-262.0	0.08 فائض
1993	+18	+99.5	0.0004 فائض
1994	-1164	+6566	0.03

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 211

يتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي للعجز في ميزان المدفوعات سنة الاتفاق انخفض بصورة ملحوظة مقارنة بالسنتين السابقتين عليه حيث انخفض من 1818.2%سنة 1990 إلى 79.7%سنة 1991 ليحقق فائضا سنة 1992،ثم عاد لتحقيق العجز سنة 1994.

وعند مقارنة العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق لوجدنا أن العجز انخفض من 0.4%سنة 1990 إلى 0.05%سنة 1991 وهذا يعني تحسنا في وضع ميزان المدفوعات،إضافة إلى ذلك كان هناك فائض في الميزان ابتداء من سنة 1992 حيث بلغت حوالي 0.08%من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت سنة 1993 لتصل إلى 0.0004 وفي سنة 1994 لتعود إلى عجز قيمته 0.03%من الناتج المحلي الإجمالي.

4/تطور العجز للفترة(1995-1998):حقق ميزان المدفوعات فائض في السنة قبل الاتفاق حيث بلغ حوالي 754.2 مليون دولار سنة 1995 مقارنة بسنة الاتفاق الذي بلغ فيه الفائض حوالي 369.4 مليون دولار،لكن يلاحظ أن الوضع تغير بعد الاتفاق سنة 1997 حيث تحول الفائض إلى عجز وقدر بحوالي 105.2 مليون

[1]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 208-210

دولار سنة 1997 ليعود ليحقق فائض بلغ 268.1 مليون دولار سنة 1998،والجدول التالي يوضح تطور العجز والفائض في ميزان المدفوعات قبل وبعد الاتفاق.[1]

جدول 15:يبين تطور العجز والفائض قبل وبعد الاتفاق للفترة(1995-1998)القيمة:مليون دولار

السنة	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي	العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1995	754.2	_	1.8
1996	369.4	-51	0.8
1997	-105.2	-128.5	0.2
1998	268.1	+354.8	0.4 فائض

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 212

من الجدول يتضح أن معدل النمو السنوي قد انخفض سنة الاتفاق مقارنة بسنة قبل الاتفاق بمقدار 51%واستمر هذا الانخفاض لسنة 1997 ليبلغ حوالي 128.5%سنة الاتفاق،ثم عاد ليحقق فائض سنة 1998 ليبلغ معدل النمو لنفس السنة بحدود 354.8%.

وعند النظر إلى العجز أو الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الاتفاق نجد أن هناك فائضا كبيرا قبل الاتفاق حيث بلغ 1.8%سنة 1995 و 0.8%سنة 1996،ثم عاد ليحقق عجزا ب 0.2%سنة 1997 وفي سنة 1998 ارتفع ليحقق فائضا ب 0.4%.[2]

المطلب الرابع:تقييم السياسات المطبقة خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

يعد استخدام رفع أسعار الفائدة وتخفيض سعر الصرف من أهم الإجراءات النقدية التي يعتمد عليها الصندوق في برامج التثبيت الاقتصادي،حيث يرى الصندوق أن لها آثار إيجابية سواء على الموازنة العامة،التضخم،والنمو الاقتصادي.

أولا:مدى رفع أسعار الفائدة خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

يمكن معرفة ملائمة سياسة رفع الفائدة من خلال ما يلي:

1/ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج 1977:طالب الصندوق في برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده مع الحكومة المصرية سنة 1977 بضرورة رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة،حيث أن الحكومة المصرية استجابت لصندوق النقد الدولي وقامت برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة،إذ ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة من 3%سنة 1976 إلى 4.7%سنة 1977 ثم إلى 5.9%سنة 1978 ثم إلى 7 سنة 1979،وبالمقابل أيضا ارتفعت أسعار الفائدة المدينة من 8%سنة 1976 إلى 8.8%سنة 1977 ثم إلى 10.2%سنة 1978 ثم إلى 12%سنة

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 211-212

[2]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 213

1979 ومن وجهة نظر الصندوق فإن من شأن رفع أسعار الفائدة أن يخفض العجز في الحساب الجاري من خلال زيادة تحويلات العاملين بالخارج ومن خلال زيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الاستثمار التي يتوقعها الصندوق بعد رفع أسعار الفائدة ويمكن أن يتحسن وضع الحساب الجاري من خلال انخفاض الاستيرادات التي يمكن أن يستعاض عنها محليا،إذ انخفض العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 10.6%سنة 1976 إلى 58.4%سنة 1977 ولكنه تزايد في السنتين التاليتين للاتفاق إلى 59.3%سنة 1978 و 15.8%سنة 1979،إذا أردنا أن نحدد الحسابات المسؤولة عن انخفاض العجز في الحساب الجاري سنة 1977 فإننا نجد أن حساب الميزان التجاري كان مسؤولا عن ذلك بصفة أساسية،إذ تزايدت قيمة الصادرات ومعدل نموها السنوي بصورة كبيرة مقارنة بالسنة السابقة للاتفاق وكذلك بالنسبة للاستيرادات،إلا أن هذا النجاح مؤقت وجزئي حيث أن زيادة الصادرات لم تستمر إلا في سنة 1978 وانخفض معدل نموها السنوي بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة كما أنه لم يؤد لزيادة معدل نمو التحويلات الخاصة سنة 1977 بل وأن معدل نموها السنوي سنة 1976 كان أكبر بكثير من المعدل سنة 1977.[1]

يرى الصندوق أيضا أن من شأن رفع الفائدة أن يؤدي إلى تحسين حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ومن شأن ذلك أن يخفض العجز في إجمالي الميزان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 16:يبين تطور قيمة رأس المال وقيمة العجز في ميزان المدفوعات المصري للفترة(1975-1979)

القيمة:مليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1975	-229.9	-2858	23.4
1976	+426.7	-1301.8	9.7
1977	+300.4	-1894.3	13
1978	+718.8	-1061.3	6.7
1979	+1643.5	15.5	0.2

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 217

من خلال الجدول النتائج جاءت معاكسة لما كان يسعى إليها الصندوق ويتوقعه ففي السنة التي تم رفع سعر الفائدة تناقص رأس المال من 426.7 مليون دولار سنة 1976 إلى 300.4 مليون دولار سنة 1977،كما تزايد العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 9.7%سنة 1976 إلى 13%سنة 1977،أما في السنتين التاليتين للاتفاق فإن رصيد رأس المال تزايد وانخفض العجز في ميزان المدفوعات.[2]

[1]-حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،مرجع سابق،ص 200-201

[2]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 216-217

2/ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج 1987:كما طلب الصندوق برفع أسعار الفائدة في برنامج سنة 1977 للتثبيت الاقتصادي فإنه طالب أيضا في برنامج 1987.

خلال هذا البرنامج لم تقم الحكومة المصرية برفع أسعار الفائدة الدائنة عام 1987 إذ استمرت أسعار الفائدة الدائنة عند 11%لغاية سنة 1988 وبلغت 11.7%سنة 1989 وفي المقابل إن أسعار الفائدة المدينة قد تزايدت بعد الاتفاق إذ تزايدت من 15%سنة 1986 إلى 16.3%سنة 1987 ثم إلى 17%سنة 1988 وأخيرا إلى 18.3%سنة 1989 وعلى ذلك فالملاحظ أنه تم تثبيت أسعار الفائدة الدائنة وهذا من شأنه وفق الصندوق أن لا يشجع الادخار الخاص في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت إلى معدلات أكبر من معدلات أسعار الفائدة المدينة ومن شأنه أن يعوق الاستثمار ونبين أثر ذلك على الحساب الجاري وميزان المدفوعات.

وهناك عوامل أخرى أدت إلى زيادة الصادرات وقد يكون من بينها انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة التحويلات التي لها دور انخفاض العجز في الحساب الجاري سنة 1987 والجدول التالي يوضح ذلك:

إن معدل النمو للتحويلات سنة 1987 المقدر بحوالي 2.8%وما لهذا من تأثير على العجز في الحساب الجاري لسنة 1987 والجدول التالي يوضح تطور كل من حساب رأس المال و العجز في ميزان المدفوعات.

جدول 17:يبين تطور حساب رأس المال والعجز في ميزان المدفوعات للفترة(1985-1989)القيمة:مليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1985	1716	-200	0.5
1986	1768	-31	0.05
1987	1102	+315	0.5 فائض
1988	1443	-102	0.2
1989	2257	-533	0.01

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 221

إن الفائض الذي تحقق في ميزان المدفوعات سنة 1987 والذي بلغت قيمته 315 مليون دولار ويعادل 0.5%من الناتج المحلي الإجمالي لم يكن بسبب تزايد رصيد حساب رأس المال إنما بسبب انخفاض هذا الأخير سنة 1987،ولعل ذلك يبرهن عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية بصدد سعر الفائدة بعد الاتفاق مع الصندوق سنة 1987.[1]

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 219-221

3/مدى ملائمة أسعار الفائدة خلال برنامج 1991:

طالب الصندوق كذلك في برنامجه للتثبيت الاقتصادي سنة 1991 بضرورة تحرير أسعار الفائدة حتى تصل إلى أسعارها الحقيقية،بعد تحرير أسعار الفائدة سنة 1991(كما طالب الصندوق)فإن أسعار الفائدة الدائنة ظلت كما هي،أما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة فقد تزايدت من 18.3%سنة 1989 ليصل إلى 19%سنة 1990 ثم 19.5%سنة 1991 ثم 20.3%سنة 1992 ثم انخفض إلى 18.3%سنة 1993 أي أن الوضع لم يتغير كثيرا بعد تحرير أسعار الفائدة قبل ذلك.حسب الصندوق إن تحرير الأسعار يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي زيادة الصادرات وهذا يؤدي إلى تخفيض الاستيرادات وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية إضافة إلى أنه يؤدي إلى زيادة التحويلات الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري.[1]

إن انخفاض معدل النمو السنوي للصادرات من 25.8%سنة 1990 إلى 3.4-%سنة 1993،وكذلك انخفاض معدل النمو السنوي للاستيرادات من 16.5%سنة 1990 لتصل إلى 9.5-%سنة 1992 ثم لترتفع إلى 11.5%سنة 1993 ومنه فإن تحرير أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على تزايد معدل نمو الصادرات.

وعند النظر إلى تطور العجز في الحساب الجاري نجد تحول العجز إلى فائض منذ سنة 1990 وأخذ هذا الفائض في التزايد بصورة طردية حتى سنة 1992 ثم انخفض قليلا سنة 1993.

جدول 18:يبين تطور حساب رأس المال والعجز في ميزان المدفوعات للفترة(1989-1993)القيمة:مليون دولار

السنة	رصيد حساب رأس المال	قيمة العجز في ميزان المدفوعات	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1989	2257	-533	0.01
1990	10610	-10224	0.4
1991	372	-2073	0.05
1992	_	+3360	0.08 فائض
1993	437	+18	0.4 فائض

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 225

يتضح من الجدول أن رصيد حساب رأس المال قد انخفض بعد تحرير أسعار الفائدة،ومع ذلك فقد حدث انخفاض في قيمة العجز في ميزان المدفوعات وبدأ بتحقيق فائض منذ سنة 1992 حيث بلغ 0.08%من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى الفائض في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات.[2]

[1]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 222-223

[2]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 225

4/ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج 1996:اتجهت أسعار الفائدة بصفة عامة نحو الانخفاض سواء كانت على الودائع أم القروض وهذا نتيجة لتحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري والتي تم تطبيقها منذ سنة 1991 والتي بمقتضاها أصبح للبنوك المصرية حرية تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض،إذ كان الصندوق يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة لأن أسعارها كانت سالبة في مصر ويجب تحريرها حتى تصبح موجبة ولكنها أصبحت أكثر انخفاضا و الواقع أن وضع الحساب الجاري تحسن بعد الاتفاق مع الصندوق سنة 1996 إذ سجل فائضا بلغ 118.9 مليون دولار سنة 1997 بعد أن سجل عجز سنة 1996 يقدر ب 185.4.

يظهر من الجدول أن معدل نمو الصادرات تزايد بعد الاتفاق مقارنة بالسنة السابقة،أما معدل الاستيرادات قد انخفض بعد الاتفاق مقارنة بالسنة السابقة للاتفاق.[1]

ثانيا:مدى ملائمة تخفيض سعر الصرف في برنامج التثبيت الاقتصادي:

من وجهة نظر الصندوق فإن مضمون سياسة سعر الصرف التي طالب بها تتلخص في ضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ونظرا لأن قيمته مغالى فيها وهذا سيؤثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية(الصادرات،الاستيرادات،السياحة،الاستثمار الأجنبي والمحلي....)لذلك فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى القضاء على هذه المشاكل.

1/ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج 1977:طالب صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الاقتصادي لسنة 1977 بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري وبدأت الحكومة المصرية بتنفيذ ذلك بحذر شديد،ومن أجل جذب العملات الأجنبية(خاصة مدخرات المصريين بالخارج)تم الاتفاق على إنشاء سوق موازية سنة 1973 وفي سنة 1976 صدر قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي وعلى ذلك يمكن أن الحكومة المصرية عملت على تخفيض قيمة الجنيه مثلما طالب الصندوق.

ومن المعروف عند تخفيض قيمة العملة يؤدي لارتفاع أسعار الاستيرادات والذي بدوره يؤدي لزيادة تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع معدلات الأسعار،لذلك يرى الصندوق أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي لتخفيض قيمة الاستيرادات(نظرا لارتفاع أسعار الاستيرادات)ومن شأن ذلك أن يخفض العجز في ميزان المدفوعات.[2]

حيث أن قيمة الاستيرادات لم تنخفض بعد تخفيض سعر الجنيه المصري،إذ حدث عكس ما توقعه الصندوق بل تزايدت قيمتها كما تزايد معدل نموها السنوي حيث تزايد معدلها من قيمة سالبة 20.6-سنة 1976 إلى قيمة موجبة 4.8 سنة 1977.[3]

أما الصندوق فيرى أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة التي خفضت سعر صرف عملتها وبالتالي زيادة المحصلات من الصادرات.[4]

---

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 228

[2]-سامي عفيفي حاتم،مرجع سابق،ص 207

[3]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 230

[4]-سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،الدار المصرية اللبنانية،2000،ص 212

إن تخفيض سعر الصرف سنة 1977 صاحبه تزايد ملحوظ في الصادرات ومعدل نموها إذ ارتفع هذا الأخير من 2.6%سنة 1976 إلى 22.4%سنة 1977،لكن الوضع تغير سنة 1978 لينخفض ويصبح 1.3-%،وفي سنة 1979 لم يبق الوضع على حاله حيث ارتفع معدل نمو الصادرات ليصل إلى 25%وهذا يدل على نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف.أما فيما يخص أثر تخفيض قيمة الجنيه على الحساب الجاري وميزان المدفوعات فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 19:يبين تطور العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات للفترة(1975-1979)القيمة مليون دولار

السنة	العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
1975	19.4	23.4
1976	10.6	9.7
1977	8.4	13
1978	9.3	6.7
1979	15.8	0.2

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 232

من الجدول نلاحظ أن العجز انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض العجز سنة الاتفاق إلى 8.4%مقارنة بالسنة السابقة بعدما كان 19.4%،وكذلك بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من 23.4%سنة 1975 لتصل 9.7%سنة 1976 ثم ارتفعت سنة الاتفاق إلى 13%ليعود الانخفاض في السنتين المواليتين مما يدل على تأثير السياسة المتبعة.[1]

2/ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج 1987:يلاحظ أنه من بداية 1979 قد تم توحيد سعر صرف الجنيه المصري فأصبح هذا السعر 30 قرشا للدولار،وتم إلغاء التفرقة بين السعر الرسمي والتشجيعي وكان ذلك في الواقع تخفيضا رسميا لسعر صرف الجنيه المصري بنسبة 75%بالنسبة للسعر الرسمي بعدما كان 40 قرشا وصاحب ذلك انخفاضا آخر في السنة نفسها،وبعد الاتفاق مع الصندوق سنة 1978 قامت الحكومة بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي،لذا أصبح الإعلان عن أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبي يوميا في ضوء المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب على النقد الأجنبي وبناءا على ذلك فقد تحدد سعر الدولار في ذلك الوقت عند 217 قرشا للدولار بدلا من 136 قرشا وهذا يعني تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة 37%. [2]

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 232

[2]-حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،مرجع سابق،ص 198

وما لذلك من أثر على الصادرات المصرية،حيث أن قيمة الصادرات ومعدل نموها قد تزايد سنة التثبيت مقارنة بالسنة السابقة له بمعدل 18.4%بعدما كان 31.4-%سنة 1986 لينخفض إلى 11.1%سنة 1988 ثم عاد للارتفاع سنة 1988 ليصل إلى 12.6%،أما في ما يتعلق بقيمة الاستيرادات.

إن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري صاحبه انخفاض في قيمة الاستيرادات ومعدل نموها السنوي،كما صاحب ذلك الانخفاض ارتفاع لقيمة الاستيرادات ومعدل نموها السنوي في السنتين 1987 و 1988 على التوالي أما فيما يتعلق بتطور العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 20:يبين تطور العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات للفترة(1985-1989)

السنة	العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	العجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
1985	5.7	0.5
1986	3.1	0.05
1987	0.4	0.5 فائض
1988	1.6	0.2
1989	0.3	0.01

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 236

الملاحظ من الجدول أن العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي قد انخفضت من 5.7%سنة 1985 إلى 3.1%سنة 1986 ثم إلى 0.4%سنة 1987 لترتفع إلى 1.6%سنة 1988 ثم عادت لتنخفض إلى 03%سنة 1989،وهذا يفسر فعالية السياسة المطبقة.

أما فيما يتعلق بعجز ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن العجز انخفض من 0.5%سنة 1985 ليصل إلى 0.05%سنة 1986،ثم حقق فائضا سنة 1987 يقدر ب 0.5%لكن هذا لم يستمر ليعود إلى تحقيق العجز في السنتين 1988 و 1989 على التوالي.[1]

3/ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج 1991:في بداية سنة 1991 تم إلغاء النظام النقدي المطبق بالنسبة لأسعار الصرف واستبدل بنظام آخر لفترة مؤقتة يعتمد على وجود سعرين للصرف،الأول يتحدد في السوق الأولية(السعر المصرفي)والثاني يتحدد في السوق الحرة(السوق الموازي)ولكن هذا النظام المؤقت تم إلغاؤه سنة 1992 وتم توحيد سعر الصرف واستمر الانخفاض في سعر صرف الجنيه طوال هذه الفترة حيث انخفض هذا السعر من 287 قرش للدولار سنة 1990 إلى 330 قرش للدولار سنتي 1991 و 1992 ثم إلى 337 قرش للدولار سنة 1993.[2]

[1]-سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص 235-236

[2]-سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 215

حيث أن قيمة الصادرات ارتفعت منذ سنة 1989 إلى غاية 1992 وهذا مؤشر على فعالية السياسة،ويمكن قياس أثر سياسة التخفيض على الاستيرادات ومعدل نموها السنوي.

إن الانخفاض كان منذ سنة 1990 إلى 1992 وكذلك بالنسبة لمعدل نموها وهذا مؤشر على مدى فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف.أما فيما يخص تأثير سياسة سعر الصرف على الحساب الجاري والميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

جدول 21:يبين تطور العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات للفترة(1989-1993)

السنة	العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
1989	0.3 عجز	0.01
1990	0.7 فائض	0.4
1991	4.8 فائض	0.05
1992	7 فائض	0.08 فائض
1993	5.5 فائض	0.0004 فائض

المصدر:سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان:دار اليازوري،2011،ص 240

يتضح من الجدول مدى فاعلية سياسة التخفيض وذلك خلال الفترة 1989-1993 في الحساب الجاري إذ كان هناك ارتفاع مستمر والتحول من العجز إلى الفائض،إضافة إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثالث:مقارنة الوضعية الاقتصادية للجزائر ومصر قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق:

لجأت كل من الجزائر ومصر إلى صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات،وقد اعتمد الصندوق في ذلك على سياسات وبرامج كان لها تأثير على الوضع الاقتصادي لكلا البلدين وفي هذا المبحث سنقوم بالمقارنة بين البلدين من حيث أسباب الللجوء،البرامج والسياسات المطبقة،نتائجها،وفي الأخير تقييم لدور الصندوق.

المطلب الأول:المقارنة بين البلدين من حيث أسباب اللجوء إلى الصندوق:

إن المتتبع للوضع الاقتصادي للجزائر ومصر يجد أن هناك تشابه في وضعهما حيث أن كلاهما كانتا بصدد تحرير السياسة المالية والنقدية والاتجاه إلى اقتصاد السوق وهذا أثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1/بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات:

الجزائر ونتيجة لعدم قدرتها عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي،واستمر التزايد الخطير لمعدلات خدمت الدين التي التهمت أكثر من 80%من حصيلة الصادرات وتطور خدمة الدين من 0.3 مليار

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 239-240

دولار سنة 1970 لتصل إلى 5 ملايير سنة 1987 ثم إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 لتصل إلى 9 ملايير دولار سنة 1992 وإلى ما يزيد عن 9.05 مليار دولار سنة 1993.إضافة لتطور العجز في ميزان المدفوعات المستمر من 5.17 مليار دينار سنة 1985 إلى 15-مليار دينار سنة 1986 ثم إلى 0.3 مليار دينار سنة 1987 ثم 10.9-مليار دينار سنة 1988 ليصل إلى 11.8-مليار دينار سنة 1989.[1]

مصر هي الأخرى عانت من نفس الأوضاع تقريبا،حيث أنه باستعراض تطور الميزان الحسابي(المعاملات الجارية بميزان المدفوعات)منذ سنة 1970 حتى 1983-1984 يتبين الارتفاع الواضح في العجز حيث بلغ سنة 1979 أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه سنة 1970 ثم تضاعفت قيمته سنة 1981-1982،ورغم العمل على الحد منه إلا أنه ارتفع إلى أكثر من مليون جنيه سنة 1983-1984[2] وفي سنة 1985 و 1986 بلغ العجز 200 و 31 مليون دولار على التوالي وفي سنة 1987 عاد لتحقيقي فائض قدر ب 315 مليون دولار وفي سنتي 1988 و 1989 عاد لحالة العجز حيث قدر ب 201 و 533 مليون دولار على التوالي.[3]

2/بالنسبة لتطور المديونية الخارجية:

إن الأوضاع الاقتصادية المزرية للجزائر والعجز المتزايد والمستمر في ميزان المدفوعات دفع بها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هذا الأخير تفاقم وأصبح سبب رئيسي للجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي حيث ارتفعت قيمته من 23.7 مليار دولار سنة 1986 إلى 27.8 مليار دولار سنة 1987،ورغم أن قيمته انخفضت سنة 1988 إلى 25.8 مليار دولار إلا أنها ارتفعت في السنة الموالية إلى 26.8 مليار دولار لتصل سنة 1991 إلى 27.9 مليار دولار لتنخفض في السنتين الواليتين إلى 26.7 و 25.7 مليار دولار على التوالي.[4]

نفس الأمر حدث في مصر حيث وبإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي وعلى أمل أن تقل حاجة البلاد للقروض الخارجية حصل عكس ذلك تماما حيث بلغت قيمته 19904.1 مليون دولار سنة 1982 بينما كانت تبلغ حوالي 19106 مليون دولار سنة 1981 وبالتالي ثقل عبء المديونية.[5]

3/بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة:

من خلالها أصبحت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة إذ أنه بلغت قيمة العجز حوالي 100 مليار دينار سنة 1993.[6]

أما مصر فقد قفز العجز من حوالي 813 جنيه سنة 1947 إلى حوالي 3560 مليون جنيه سنة 1981 لتبلغ نسبة العجز بين 1990-1992 حوالي 22%وكان ذلك بسبب الزيادة في الانفاق.[7]

---

[1]-علي بطاهر،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،جامعة الشلف،ص 185

[2]-يونس أحمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،الطبعة الثانية،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2003/2004)،ص 250

[3]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 223

[4]-مدني بن شهرة،الاصلاح الاقتصادي في الجزائر وسياسة التشغيل،مرجع سابق،ص 98

[5]-يونس أحمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،مرجع سابق،ص 256

[6]-ايمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي،مرجع سابق،ص 83

[7]-أسماء مخاليف،سياسات المنظمات النقدية الدولية والعولمة الاقتصادية-صندوق النقد الدولي كنموذج-،مرجع سابق،ص 76

إضافة لذلك فإن تطبيق مصر لسياسة تعدد أسعار الصرف(قبل الاصلاحات)زاد الوضع تعقيدا.

المطلب الثاني:المقارنة بين البلدين من حيث البرامج والسياسات المطبقة:

كما ذكرنا سابقا فإن كل من الجزائر ومصر لجأت إل صندوق النقد الدولي بهدف إعادة توجيه اقتصادها وتحقيق الاستقرار فيه،وعليه فإنهما تعهدتا بتطبيق وتنفيذ كل الإجراءات والشروط التي يمليها عليها الصندوق.

1/بالنسبة لسياسات تخفيض العجز في ميزان المدفوعات:

الهدف من هذه السياسات حسب الصندوق هو تخفيض العجز في الميزان وذلك من خلال إتباع الإجراءات التالية:

-تخفيض قيمة العملة.

-تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة.

-تحسين شروط الاقتراض الخارجي.

حيث بعض هذه الإجراءات طبقت جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق.[1]

الصندوق فرض على الجزائر تطبيق أسعار الفائدة الحقيقية على السلع والخدمات إضافة إلى إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية ونفذت ذلك من خلال إصدار قانون النقد والقرض.

أما فيما يخص تخفيض قيمة العملة فإن قيمة صرف الدينار مقابل الدولار قد انخفضت من 5.03 د.ج سنة 1985 إلى 4.71 سنة 1986 ثم ارتفعت سنتي 1985 و 1986 و 1987 إلى 4.81 و 5.93 و 7.61 على التوالي.[2]

مصر بدورها قامت بتطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف والتي طالب الصندوق بضرورة تطبيقها كون قيمة الجنيه المصري مغالى فيها وهذا سيؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية،وكان هدف الصندوق من خلالها تخفيض قيمة الاستيرادات وهذه الأخيرة ستؤدي إلى رفع قيمة الصادرات وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلا أن ذلك لم يتحقق بل ارتفعت قيمة الاستيرادات من 4735 مليون دولار سنة 1978 لتصل إلى 5993.3 مليون دولار سنة 1979 هذا صاحبه زيادة في قيمة الصادرات وذلك لنفس الفترة.

والملاحظ أن مصر بدورها لم تطبق كامل الإجراءات بل اعتمدت على تخفيض سعر الصرف فقط.[3]

2/بالنسبة لسياسة مكافحة التضخم:

تهدف للتخلص من ظاهرة التضخم وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات،وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية:

-رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

---

[1]-لطرش ذهبية،الأزمة المالية الاقتصادية،الملتقى العملي الدولي حول دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،(سطيف:جامعة فرحات عباس،10-2009/10/21)

[2]-عبد الرحمن تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،مرجع سابق،ص 49

[3]-سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 257

-تخفيض عجز الموازنة العامة.[1]

من خلال هذه السياسة قامت الجزائر بتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ب 20%إضافة لرفع أسعار الخصم حيث ارتفع معدله من 10.5%سنة 1991 إلى 11.5%سنة 1992،والملاحظ أن مؤشر التضخم قد ارتفع نتيجة تخفيض سعر صرف الدينار من 5.9%سنة 1988 إلى 9.3%سنة 1989 ثم 16.7%سنة 1990 ليصل إلى 22.8%و 31.8%سنتي 1991 و 1992 على التوالي لينخفض سنة 1993 إلى 20.5%.[2]

مصر التي هي الأخرى طالبها الصندوق برفع أسعار الفائدة الدائنة لم تقم بذلك إلى غاية سنة 1989 حيث بلغت 11.7%بينما كانت خلال الفترة(1985-1988)ثابتة عند معدل 11%ثم إلى 12%للفترة(1990-1993)وعملت على رفع أسعار الفائدة المدينة من 15%سنتي 1985-1986 إلى 16.3%سنة 1987 ثم 17%سنة 1988 لتصل إلى 18.3%سنة 1989.

كان الهدف من تطبيق هذه السياسة زيادة الصادرات ومنه تخفيض الاستيرادات وهذا الأخير يؤدي لزيادة التحويلات الخاصة وبالتالي تخفيض العجز في الحساب الجاري.[3]

3/بالنسبة لسياسة تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي:

يتم ذلك من خلال اتباع الإجراءات التالية:

-منح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي.

-حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

-تقليص نمو القطاع العام وتشجيع آليات الخصخصة.[4]

شهدت الفترة(1990-1993)اهتمام السلطات الجزائرية بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه حيث راجعت القوانين المتعلقة به(سواء في قطاع المحروقات أم غيره)حيث عدلت بعضها وأضيفت أخرى و بصدور قانون النقد والقرض 1990 تم تحرير نظام الاستثمار وإلغاء كل التشريعات السابقة مثل قانون 13/28 وقانون 13/86 المتعلقين بشركات الاقتصاد المختلط،ثم جاء المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات وذلك كتكملة لقانون النقد والقرض 10/90 من خلال تحسين جذب رؤوس الأموال الأجنبية وكان المستفيد الأكبر من هذا القانون قطاع المحروقات حيث أصدر قانون المالية 1991/09/07 المكمل لقانون 1986(تعديل المادة 23)ثم قانون 12/91 الصادر في 1991/12/07 الذي وسع من مجال تدخل الشركات الأجنبية.[5]

---

[1] -لطرش ذهبية،الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،مرجع سابق

[2] -مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 63

[3] -سمير فخري نعمة،لعلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 232

[4] -لطرش ذهبية،الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،مرجع سابق

[5] -عبد الرحمن تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،مرجع سابق،ص 89-90

أما مصر فقد تحددت الأهداف الأساسية لبرنامج الخصخصة من خلال إصدار القانون 203 سنة 1991 المسمى قانون قطاع الأعمال العام لتحديد الشركات التي ستخضع للخصخصة(حيث بلغت 314 سنة 1991)ومن خلاله تسعى الحكومة المصرية إلى المساواة بين القطاع العام والخاص.[1]

المطلب الثالث:المقارنة بين البلدين من حيث نتائج تطبيق السياسات:

اعتمدت كل من الجزائر ومصر على سياسات الصندوق بهدف الوصول إلى وضع اقتصادي مستقر ومتوازن والتزمت بكافة شروط الصندوق في سبيل ذلك،فهل حقق لها ذلك نتائجها المسطرة في الاتفاقية؟

شرعت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لحوالي 10 سنوات من أجل القيام بتحويلات جذرية حيث أن السياسات المطبقة كانت لها انعكاساتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن القول أن أثرها كان بارزا من خلال مساهمتها في استقرار الاقتصاد الكلي،والملاحظ أن نسبة خدمة الدين قد تقلصت إلى 47%نهاية 1989 بداية 1990 بعدما كانت خلال الفترة(1986-1996)حوالي 70%،أما الاحتياطي فقد ارتفع منذ سنة 1994 ليصل إلى أكثر من 8 مليارات دولار نهاية 1997،وبالنسبة للخزينة العمومية فقد سجلت الفائض خلال سنتي 1996-1997 ومعدل التضخم وصل إلى الهدف المسطر في البرنامج وهو 5%بعدما سجل أكثر من 20%خلال الفترة(1991-1995)ونفس الشيء بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي الذي تحول إلى معدل موجب بنسبة متوسطة 3.4%.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فإنه لم يلحظ تغيرا وذلك كون الصندوق ركز في سياساته على السياسة المالية والنقدية واعتمد أسلوب الصدمة على المستوى الاجتماعي،حيث أنه رغم تحسن الوضع الاقتصادي إلا أن نسبة الطاقة العاملة المشغلة لم تتعدى 30%ومعدل البطالة تجاوز 29%ويبقى هذا فوق المعقول.[2]

أما مصر فقد سعت لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والحساب الجاري مما يضمن لها تحقيق استقرار اقتصادي،وعند تطبيقها لسياسة رفع أسعر الفائدة كان تستهدف تحسين حساب رأس المال وبالتالي تخفيض العجز في إجمالي الميزان إلا أن ذلك لم يتحقق في برنامج 1977،أما برنامج 1987 فقد تحقق الفائض في ميزان المدفوعات(رغم أنه لم يكن بسبب السياسة المتبعة إنما بسبب انخفاض حساب رأس المال لنفس السنة)وخلال برنامج 1991 كان تأثير السياسة ضعيف حيث تم تخفيض قيمة العجز وبدأت بتحقيق الفائض وهذا في البرنامج اللاحق لسنة 1996،مما يدل على عدم كفاءة هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة.[3]

لكن حدث عكس ما سبق تماما بإتباع سياسة تخفيض سعر الصرف حيث ومع بداية تطبيق السياسة سنة 1977 حققت الأهداف المرجوة،وهو ما يدل على كفاءة السياسة المتبعة واستمر الوضع في التحسن في برنامج 1987 ورغم تحقيق عجز سنتي 1988 و 1989 إلا أن الوضع عاد في برنامج 1991 لتحقيق فائض على

[1]-أسماء مخاليف،سياسات المنظمات الدولية والعولمة الاقتصادية،مرجع سابق،ص 80-81

[2]-عبد الرحمن تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر،مرجع سابق،ص 105،ص 116

[3]-سامي عفيف حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص 257

مستوى ميزان المدفوعات والحساب الجاري.ومن خلاله فإن مصر حققت توازنها الاقتصادي بغض النظر عن البعد الاجتماعي مثلما حصل مع الجزائر.[1]

المطلب الرابع:تقييم دور الصندوق:

إن المتتبع لسياسات الصندوق في إعادة التوازن لكل من الجزائر ومصر يجد أنه ركز على الجانب الاقتصادي لكن هل كان ذلك كافي وفعال لتمكين الدولة من المواصلة دون اللجوء إليه مرة أخرى؟

بعد مرحلة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر أتت مرحلة تعميق الاستقرار،وتم ذلك بالفعل وهذا يسمح لنا بالقول أن السياسات كانت مجدية وفعالة في تحسين المستوى الاقتصادي حيث أنه تم التحكم في معدل التضخم حيث تراوح بين 0.3%سنة 2003 كأدنى قيمة له و 4.25%سنة 2007،هذا الانخفاض أدى لارتفاع معدلات النمو لنفس الفترة،وارتفاع هذه الأخيرة أدى بمعدلات البطالة للانخفاض من 29.2%سنة 1999 إلى 11%سنة 2007 ففي الفترة(1999-2002)تم خلق 817000 منصب عمل.

أما ميزان المدفوعات فقد عرف تحسنا مستمرا خلال الفترة(1999-2007)نظرا للارتفاع المستمر لأسعار النفط حيث ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 2.38-مليار دولار سنة 1999 إلى 20.8 مليار دولار سنة 2007 وهو رصيد لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال وهذا الرصيد مرتبط بالحساب الجاري فقط،كون حساب رأس المال كان سالبا خلال نفس الفترة(هذا يدل على عدم التوازن بين مختلف بنود ميزان المدفوعات)وذلك لاعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية فقط،حيث أن ارتفاع أسعار النفط لنفس الفترة ارتفعت معه نسبة الصادرات النفطية ب 400%.

إضافة لذلك فقد تحسن وضع الموازنة العامة حيث حققت فائضا مستمرا خلال الفترة(1999-2007)مما سمح بتمويل البرامج الاستثمارية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي،كما أن الجزائر استفادت من الفوائض الكلية في موازنتها وذلك بتخفيض قيمة المديونية الداخلية فقد انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يقارب الصفر بعدما كانت 61.17%سنة 1999،أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد انخفضت من 28.315 مليار دولار إلى 5.606 مليار دولار سنة 2007.

أما احتياطات الصرف فقد قفزت من 174.5 مليار دينار سنة 1999 إلى 7415.56 مليار دينار سنة 2007 أي أنها تضاعفت ب 42.5 مرة.[2]

مصر ورغم تحسن وضعها الاقتصادي وخلال الفترة(1998-2012)لم تقم بطلب المساعدة المالية من الصندوق بل اكتفت بالمشاورات الفنية والإدارية التي تتم سنويا بين الصندوق وأعضائه،كما قامت بسداد كافة أقساط الديون والفوائد المستحقة عليها هذا الوضع لم يدم طويلا حيث في سبتمبر 2012 أعلنت الحكومة المصرية عن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منتها حيث بلغ العجز في الميزانية 11%من قيمة الدخل القومي

[1]-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،ص 330

[2]-موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،مرجع سابق،ص 235،ص 237،ص 241

وعلى إثره طلبت مصر من الصندوق قرض بقيمة 3.2 مليار دولار ثم طالبت برفعه إلى 4.7 مليار دولار الأمر الذي يدل على تفاقم الأزمة وعدم فعالية السياسات المتبعة في الإصلاحات على المدى الطويل.[1]

[1]–هبة محسن،تاريخ صندوق النقد الدولي مع مصر ،نشر في مصراوي يوم 2012/09/06،http://www.masress.com

خلاصة الفصل:

إن لجوء الجزائر ومصر لصندوق النقد الدولي كان حتمية للأوضاع الاقتصادية السائدة خلال محاولة كل منهما التحول إلى اقتصاد السوق،وهذا أدى لتدهور الوضع الاقتصادي(لكلا منهما)واختلال موازين مدفوعاتهما ونتيجة لعدم قدرتهما على تصحيح الاختلال لجأتا إلى صندوق النقد الدولي هذا الأخير فرض عليهما تطبيق شروطه أثناء تنفيذه سياساته حيث كان هناك اختلاف في السياسات المطبقة بينهما،وكانت هذه الاختلافات طفيفة وليست جذرية.

من خلال تطبيق الدولتين لتلك السياسات عاد التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني للجزائر ومصر،هذا الوضع استمر في الجزائر وحققت من خلاله مؤشرات اقتصادية جيدة،أما مصر فلم يدم ذلك إلا فترة زمنية وبعدها عاد الوضع ليتأزم من جديد الأمر الذي دفع بها للجوء إلى الصندوق مجددا،مما يدل على عدم كفاءة وفعالية السياسات على الصعيد الاقتصادي المصري رغم نجاحها على المستوى الاقتصادي الجزائري.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت ضرورة ايجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك،ونتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر برتن وودز وعلى إثره تم إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هدفها منح القروض والمساعدات المالية لتحقيق التنمية.

ونظرا لحاجة الدول النامية للتمويل جعلها تلجأ إلى هذه المؤسسات باعتبارها الملجأ الأول لها كلما اشتدت وازدادت حدة الاختلالات من خلال الحصول على قروض ومساعدات بشرطية قاسية.

إن الحفاظ على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة أصبح على مر السنوات هدفا متزايد الأهمية،فالعديد من المؤسسات المالية الدولية تخصص جانبا مهما من جوانب نشاطاتها لدراسة التوازن الاقتصادي والسعي لتخفيفه في ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي يشهدها النظام النقدي والمالي باستمرار،لا سيما بعد انتهاج مختلف الدول لسياسات التحرر والانفتاح الاقتصادي التي أدت لتدهور الوضع الاقتصادي للدولة وكان صندوق النقد الدولي أحد أهم المؤسسات التي قدمت سياسات لعلاج تلك الاختلالات،حيث أثبت بأنه أهم مؤسسة تمويل دولية نظر ا لدوره الهام على الصعيد المالي.

وقد قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة دور صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال ربط سياساته المتبعة في ذلك بدورها في كل من الجزائر ومصر.

الجزائر ومصر وكباقي الدول النامية لجأتا إلى صندوق النقد الدولي نتيجة تحولهما لاقتصاد السوق هذه الأخيرة أدت لتدهور الأوضاع الاقتصادية وبدأت بوادر الاختلال تظهر من خلال تسجيل العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة،إضافة لارتفاع معدل التضخم وحجم المديونية الخارجية.

كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة الاختلالات الواقعة في الاقتصاد الوطني لكل منهما وذلك من خلال تطبيق الصندوق للسياسات الكفيلة بمعالجتها وفق شروطه التي يمليها على الدولتين.

إن تطبيق السياسات لم يحقق النتائج المرجوة مثلما كان منتظر،حيث أن هذه السياسات لم تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني الجزائري والمصري.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الخروج بجملة من النتائج يمكن التطرق إليها على النحو التالي:

1/نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة تم التحقق من صحة الفرضيات الموضوعة وكانت النتائج كالتالي:

-الفرضية الأولى:محققة:حيث أن صندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض بهدف وضع برامج الاصلاحات لإعادة بناء الاقتصاديات المهدمة وتخفيف العجز المالي إضافة للرقابة على أسعار الصرف.

-الفرضية الثانية:محققة:إن مجمل الاصلاحات التي يدعمها الصندوق تركز على الجانب المالي والنقدي وذلك بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

-الفرضية الثالثة:محققة:حيث يتم التأكد من نتائج الاصلاحات من خلال متابعة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي ومقارنتها بما كان مسطر له.

2/نتائج عامة للدراسة:

يمكن حصر النتائج العامة للدراسة فيما يلي:

-صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية دولية تهدف إلى تحقيق المهام والأهداف التي تم إقرارها في مؤتمر برتن وودز والمتوخاة منه أحيانا وفشله في مرات أخرى.

-أثبت الصندوق قدرته على الاستمرار مع المتغيرات الدولية من نظام ثابت لأسعار الصرف إلى تعويم كامل لها،ثم لأزمة المديونية وكان هو المؤثر الرئيسي عليهما.

-استمر الصندوق في إظهار نفسه كقوة مؤثرة في الشؤون النقدية والمالية من خلال سعيه للاستجابة بمرونة لاحتياجات البلدان الأعضاء المتزايدة ومحاولة التكيف دائما مع مستجدات الاقتصاد العالمي.

-كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة الاختلالات الناتجة عن التحول لاقتصاد السوق من خلال سياساته التي تماشت مع الوضع الاقتصادي للدولة من جانب،إلا أن هناك ضعف لهذه السياسات في جانب آخر.

-إن اعتماد الصندوق أثناء إدارته لأزمة المديونية على حل نقدي واحد يتضمن تطبيق سياسات ليبرالية دون مراعاة الهيكل الاقتصادي للدولة.

-رغم نجاح السياسات المطبقة في الجزائر لعلاج الاختلالات إلا أن ذلك لم يغير من الوضع السابق حيث لازالت تعتمد على قطاع المحروقات بالرغم من وجود مصادر أخرى.

-مصر ورغم نجاح السياسات المتبعة إلا أنها لم تكن للمدى الطويل،وهي في الوضع الحالي في طريقها لطلب المساعدة من الصندوق مما يدل على عدم كفاية وملائمة السياسات المتبعة أثناء الاصلاحات.

-إن السياسات المتبعة تركز الجانب الاقتصادي بغض النظر عن الجانب الاجتماعي،مما يجعل هذه السياسات تعاني من نقص.

التوصيات:

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي غاية ملحة لتحقيق التنمية ولذلك سيتم عرض بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيقه وبفاعلية وهي كالآتي:

-إجراء اصلاحات مجدية وفعالة لهياكل صندوق النقد الدولي فيما يخص التصويت والإدارة لرفع مشاركة الدول النامية في صياغة مبادئه واتخاذ قراراته بما يعكس أهميتها في الاقتصاد الراهن

-تعزيز الشفافية والموضوعية في تقديم المساعدات.

-يجب على الصندوق اتخاذ الأزمات السابقة تجربة لزيادة ورفع فاعليته واستغلال الفرص المستقبلية.

-إعادة النظر في السياسات المتبعة من طرف الصندوق ومحاولة تعديلها وفق نمط متكامل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي،وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولا:الكتب:

1-ابراهيم مرعي العتيقي،سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم،الطبعة الأولى،(الاسكندرية:دار الوفاء،2006)

2-حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية-سعر الصرف والموازنة-،(القاهرة:دار زهراء الشرق،1998)

3-سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي،(الدار المصرية اللبنانية،2000)

4-سميرة ابراهيم أيوب،صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي،(الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،2006)

5-سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات،(عمان:دار اليازوري،2011)

6-سهير محمد السيد حسن،النقود والتوازن الاقتصادي،(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،1985)

7-شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،الطبعة الأولى،(عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009)

8-عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،(عمان:دار مجدلاوي للنشر،1999)

9-عبد الرحمن تومي،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-واقع وآفاق-،(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2011)

10-عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010)

11-عبد المجيد بوزيدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري،(الجزائر:موفم للنشر،1999)

12-فليح حسن خلف،التمويل الدولي،الطبعة الأولى،(عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2004)

13-محمد أحمد السريتي،عزت غزلان،التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية،(الاسكندرية:دار التعليم الجامعي،2012)

14-محمد أحمد جاهين،سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر(1974-1981)،(القاهرة:دار النهضة العربية،2001)

15-محمد صالح القريشي،المالية الدولية،الطبعة الأولى،(عمان:الوراق للنشر والتوزيع،2008)

16-محمد عبد العزيز عجمية،الاقتصاد الدولي،(الاسكندرية:دار الجامعات المصرية،1978)

17-محمود يونس،اقتصاديات دولية،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2007)

18-مدني بن شهرة،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،(الجزائر:دار هومة،2008)

19-مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-،(عمان:دار الحامد،2008)

20-موسى سعيد مطر وآخرون،المالية الدولية،الطبعة الأولى،(عمان:دار الصفاء للنشر والتوزيع،2008)

21-موسى بوخاري لحلو،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية،الطبعة الأولى،(بيروت:مكتبة الحسين العصرية،2010)

22-ميثم عجام صالح،التمويل الدولي،(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2008)

23-يونس أحمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،الطبعة الثانية،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2004-2005)

ثانيا:المذكرات والأطروحات:

1-أسماء مخاليف،سياسات المنظمات الدولية والعولمة الاقتصادية-صندوق النقد الدولي كنموذج-،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،(باتنة:جامعة الحاج لخضر ،2011-2012)

2-إيمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2012)،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،(بسكرة:جامعة محمد خيضر ،2013-2014)

3-درواسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2004)،أطروحة دكتوراء،(الجزائر :جامعة الجزائر ،2005-2006)

4-عزوز علي،بوزيان عبد الباسط،تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1990-2002)،مذكرة ماجستير ،(الشلف:جامعة الشلف،2004-2005)

ثالثا:التقارير و الملتقيات:

1-اتفاقية صندوق النقد الدولي،www.imf.org

2-صحيفة وقائع، The FMI at Glance،www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

3-صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013،www.imf.org

4-صندوق النقد الدولي،الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

5-لطرش ذهبية،الأزمة المالية والاقتصادية،الملتقى العلمي الدولي حول دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية،(سطيف:جامعة فرحات عباس،10-21 أكتوبر 2009).

رابعا:الموسوعات والمجلات:

1-الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وإعادة الجدولة،موسوعة العلوم الاقتصادية،ماي 2012.

2-مدني بن شهرة،علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،أرشيف الاقتصاد والأعمال،جامعة ابن خلدون،تيارت.

3-علي بطاهر،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،جامعة الشلف.

خامسا:المنشورات:

1_أسامة محمد ابراهيم،صندوق النقد الدولي كمصدر للتمويل،الاسكندريةhttp://www.eastlaws.com

2-مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي،المركز الجامعي،بشار ،
www.scripd.com/doc/8477136

3-هبة محسن،تاريخ صندوق النقد الدولي مع مصر،نشر في مصراوي،
http://www.masress.com،2012/09/06